تحوُّلات بنيَة

الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني

(الصِّراع الثَّقافي نمُوذجًا)

د. منصور أحمد أبو كريّم

غزة - فلسطين - 2024م

تحوُّلات بنيَة الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني بعد السَّابع من أكتوبر
(الصِّراع الثَّقافي نمُوذجًا)

د. منصور أبو كريّم

باحث في الشُّؤون السياسيَّة والعلاقات الدوليَّة

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

الطبعة الأولى

غزة - فلسطين

2024م

تقديم:

يعود أصل هذا الكتاب إلى الدِّراسة العلميَّة التي تناقش تحوُّلات بنية الصِّراع بين الفلسطينيّين والحركة الصُّهيونيَّة، ومَا سُمِّي بإسرائيل فيما بعد.. قبل وبعد عام 1948م، وأنا أعرِفُ أن البَاحث مؤلِّف هذا الكتاب قد أمضى شهورًا عديدة، وهو يُمحِّصُ ويفتشُ بالمصادر القريبة من مشكلة الدِّراسة، ويقوم بدراسة معلوماته ويحلِّلها ليصل لنتائج تكون أقرب للواقع، لكي يستفيد منها الباحثون المهتمُّون وأصحاب القرار، ولقد ساعده في ذلك ما يتمتَّع به من بنية تحتيَّة قويَّة في فهم ما يدور، وربط الأحداث بعضها ببعض إن كان ذلك واقعيًّا، فتراه يحرص على مناقشة المشكلة العلميَّة بنظام رئيسي يتفرَّع بنظم مرتبطة ببعضها البعض.. لا يبتعد عنها حريصًا على البقاء في حدود الدِّراسة الزمنيَّة والمكانيَّة وبرشاقة موضوعيَّة.

صحيح أنَّ الدراسة لا تستطيع مناقشة جميع عناصر كافَّة تحوُّلات بنيَة الصِّراع بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، لكن الدِّراسة كانت موفقة باختيار ثلاثة عناصر رئيسيَّة يمكن لها رسم لوحة واضحة المعالم لتحوُّلات بنية هذا الصِّراع، فالباحث يدرك جيدًا أنَّ الأرض والإنسان هما رحم المشروع الصُّهيوني، وأن خسارة الأرض وتهجير الإنسان يمثل نكبة للفلسطينيّين، حيث يمكن لقارئ هذه الدِّراسة أن يجد بوضوح محدِّدات الصِّراع على الأرض بين المشروع الكولونيالي الاستعماري الصهيوني وبين الفكرة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وأنَّ هذا الصِّراح غير ثابت في عناصر تحوُّلاته عبر سنواته لكن الفكرة الأساسيَّة بين الطَّرفين بقيت ثابتة.

ناقشت الدراسة - بالإضافة إلى عنصر الأرض- بنية الهُويَّة، التي تمثل بخصائصها بنية شخصيَّة الإنسان، وناقش الباحث إلى أيِّ حدٍّ وصل هذا الصراع بالانتماء الوجداني والاعتزاز بالأرض، وما تُمثِّلُه من تاريخ لا يقف عند سلوك أحداث بشريَّة فقط، بينما ظلَّ هذا الانتماء حاضرًا في أذهان الفلسطينيّين رغم جهد اليمين الإسرائيلي الذي ينبعُ فكره الأيديولوجي من الأصوليَّة الدينيَّة المتطرِّفة، والتي تناغمت

تمامًا مع الأصوليَّة المسيحيَّة التي يمثلها الكثير من الإدارة الأمريكيَّة، خاصة الجمهوريُّون منهم، ولقد حرص الباحث على مناقشة خطورة قيام الطَّرَف الإسرائيلي بسرقة الموروث الثقافي، بل أوضح - وبالدَّلَالات العلميَّة المسلَّم بها- سبب اهتمام كلِّ مكونات النظام السياسي في إسرائيل بهذا الأمر، وذلك بالسَّواد الأعظم من عناصر التُّراث الفلسطيني، وأثبتت الدِّراسة - بتحليل الباحث واستنتاجه- أنَّ الإجراءات والجهود الإسرائيليَّة في هذا المجال تعتبر أحد أساسيَّات طمس ارتباط الفلسطينيِّين بهذا المكان، وهو ما تسعى إليه الصهيونيَّة العالميَّة وإسرائيل.

كما ناقشت الدِّراسة التطوُّرات والتحوُّلات التي طرأت على بنية الصِّراع بعد السَّابع من أكتوبر - وهو حدث فاصلٌ في تاريخ العلاقة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة على كافَّة المستويات - حيث أوضحت أبرز التحوُّلات التي برزت بعد عمليَّة طوفان الأقصى، وَمَع ذلك لَمْ تُهْمِل التَّحوُّلات التي كانت قبل هذه العمليَّة، وهذا أمر يعطي للموضوع أهميَّة خاصَّة.

يعتبر هذا الكتاب بمنزلة دراسة تنضمُّ إلى قائمة المراجع الأساسيَّة التي من خلالها تستطيع فهم مساحة واسعة من تاريخ الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بكلِّ موضوعيَّة، حيث إنَّها استندت على أساسيَّات البحث العلمي الموضوعي في تناول مظاهر تحوُّل أحد أهم الصِّراعات السياسيَّة في العصر الحديث.

أ.د. جهاد شعبان البطش

أستاذ التَّاريخ الحديث والمعاصر جامعة القدس المفتوحة

غزة فلسطين 2024

أولًا: المقدِّمة:

منذ نشأة الصِّراع الإسرائيلي العربي في سياقه العام أو الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني في سياقه الخاص برَزَت "الأرض" باعتبارها المحدِّد الرئيسي لشكل ومضمون هذا الصِّراع، سواء كان في سياقه العام أو الخاص، باعتبار أنَّ الأرض هي جوهر الصِّراع ومحدده الرئيسي، وهي الفضاء الذي تجرى عليه المعارك العسكريَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في إطار مراحل تطوُّر الصِّراع العربي الإسرائيلي المختلفة.

مع بداية المشروع الصهيوني في فلسطين والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي مُحتدمٌ ومستمر بكافَّةِ الأشكال، وعلى كافة الصُّعُد والمستويات، وعنوانه الرئيس وجوهره الأرض، تلك الأرض التي سعت الحركة الصهيونيَّة إلى الاستيلاء عليها وطرد أهلها وسكانها الأصليّين بالقوَّة، من أجل إحلال المُستَوطنين مكانهم في محاولة لاقتلاعهم ونفي وجودهم وحقِّهم في أرضهم، لكن على الرغم من أهميَّة الأرض باعتبارها جوهر الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلَّا أنَّه - خلال السَّنوات الماضية - بدأت تظهر مؤشرات على تحوُّلات في بنيَة هذا الصِّراع، من صراع على الأرض إلى صراع على هُويَّة هذه الأرض، بعد أن نجَحَت إسرائيل في السَّيطرة على معظم الأراضي الخاضعة ما بين البحر إلى النَّهر (فلسطين التَّاريخيَّة).

تحوُّلات بنية الصِّراع ظهرت من خلال توجُّهات المؤسَّسة الرسميَّة الإسرائيلية بحسم الصِّراع لصالحها من خلال حقائق جديدة على الأرض، كما يقول مهند عبد الحميد في كتابه " اختراع شعب وتفكيك آخر"، حيث يرى أنَّ هذه التحوُّلات تمثل عنصرية كولونياليَّة المجتمع الإسرائيلي في إطار حركته السياسيَّة، ومؤسَّساته الأمنية والاستيطانيَّة والدينية، حيث تعمل المؤسَّسة الرسمية على حسم الصراع مع الشَّعب الفلسطيني، وتصفية قضيته، وفرض ذلك كأمر واقع يتمُّ الاعتراف به دوليًّا وإقليميًّا،

بهدف تغييب هُويَّته الوطنية، وخلق هُويَّة إسرائيليَّة جديدة[1].

تمثل الهوية الوطنيَّة الفلسطينيَّة - كهُويَّة أصيلة- النَّقيض التَّاريخي والحضاري والثَّقافي للهُوِيَّة الإسرائيليَّة المصطنعة، ممَّا يجعل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي صراعًا بين هُويَّة صاحب الأرض الحقيقي، وهُويَّة مُدَّعي ملكيَّة الأرض الفلسطينية بناءً على تصوُّرات أيديولوجيَّة ليست لها انعكاس على الواقع الجغرافي والتَّاريخي، فالتحوُّل في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في الوقت الحاضر لكي يصبح صراع هوية يتوافق مع المقولة التاريخيَّة التي تقول: إنَّ الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي هو في الأساس: " صراع وجود وليس صراع حدود"، أي أنَّ المشكلة بين الفلسطينيِّين - ومن خلفهم العرب- والإسرائيليِّين لم تكن أبدًا حول الصراع على حدود " إسرائيل" بقدر ما كانت صراعًا حول الوجود الفلسطيني من عدمه، لذلك عملت العصابات الصهيونيَّة على القيام بعمليات تطهير عرقي للأرض الفلسطينيَّة للسَّيطرة على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينيَّة بأقل عدد من السكان.

ظهور ملامح تحوُّل في شكل ومضمون الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني - خاصَّة بعد السَّابع من أكتوبر- كان كفيلًا بتحويل بنية الصِّراع من صراع سياسي إلى صراع هُويَّاتي حضاري قيمي، بين إسرائيل - كدولة احتلال- والشَّعب الفلسطيني بكل مُكوِّناته وأطيافه السياسيَّة والمجتمعيَّة، فلم تعد الأرض على أهميَّتها تمثل جوهر ولبّ الصراع، بعد أن سيطرت إسرائيل على أكثر من 90% من الأراضي الواقعة بين البَحر والنهر (فلسطين التاريخيَّة)، حَيثُ إنَّ ذلك كان نتيجة التَّداعيات التي ترتبت على حربي 1967/1948، وما صاحبها من سياسات إسرائيليَّة توسُّعية بفضل الاستيطان والتَّهويد، ممَّا جعل الصِّراع يتنقل من صراع على ملكيَّة الأرض إلى صراع على هُويَّة

(1) عبد الحميد، مهند، اختراع شعب وتفيك آخر (عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2015، ص 15.

هذه الأرض، في سياقه التَّاريخي والثَّقافي والتُّراثي والحضاري.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضَّوء على تحوُّلات بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي من الأرض للهُويَّة والتُّراث، ومظاهر وأشكال وأنماط صراع الهُويَّة المحتدم الآن بين الشَّعب الفلسطيني - صاحب الأرض- والدولة القائمة بالاحتلال العسكري الاستعماري "إسرائيل"، فصِراع الهُويَّة المحتدم الآن في الأرض الفلسطينيَّة يعكس مدى التحوُّل الَّذي حدث على بنية الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني في سياقه الخاص.

ثانيًا: مُشكلة الدِّراسة:

حيث إنَّها كثيرة ومتعددة، فهي تتلخص في أشكال وأنماط الاستعمار الأجنبي، لكن أكثرها مأساويَّة هو الاستعمار الإحلالي الاستيطاني - مثل الاستعمار الفرنسي للجزائر، والاحتلال الإحلالي الصهيوني في فلسطين- كونه يهدف إلى تَغييب هُويَّة الشَّعب المحتل، وإحلال هُوِيَّة المحتل وثقافته وتاريخه محله.

منذ وعد بلفور عام 1917 وبداية المشروع الصهيوني في فلسطين، برزت الأرض كمحدد للصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني باعتبارها لبّ وجوهر هذا الصراع؛ لكنه انتقل مع مرور الوقت - وسيطرة إسرائيل على معظم الأرض الفلسطينيَّة- من صراع على ملكيَّة الأرض إلى صراع على هُويَّة هذه الأرض وتراثها الثَّقافي والمعرفي والحضاري، وصاحب ذلك محاولات إسرائيليَّة حثيثة لتغييب الهُويَّة الفلسطينيَّة بطُرُق مختلفة، ومحاولة تدجين الشَّعب الفلسطيني.

تكمن إشكاليَّة هذه الدِّراسة في تناول مظاهر تحوُّلات بنيَة الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي من الأرض للهُويَّة والتُّراث، ومظاهر وأشكال وأنماط صراع الهويَّة المحتدم الآن بين الشَّعب الفلسطيني - صاحب الأرض- والدولة القائمة بالاحتلال العسكري الاستعماري "إسرائيل"، من خلال الإجابة عن التَّساؤل الرئيس، وهو: **ما مظاهر تحوُّلات بنية الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني؟**

ويتفرع عن هذا التَّساؤل مجموعة من التَّساؤلات الفرعيَّة التَّالية:

– ما أهميَّة الاستيطان في الفكر السياسي الصهيوني كوسيلة للسَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة، وكمُعِيق للدَّولة الفلسطينيَّة؟

– ما تناقضات الهُوِيَّة الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة، ومظاهر صراع الهُوِيَّة الفلسطيني الإسرائيلي؟

– ما أَبْرز مظاهر الصِّراع التَّاريخي والتُّراثي والحضاري في فلسطين؟

– كيف تُحَاول إسرائيل تهويد مدينة القدس والمُقدَّسات الإسلاميَّة؟

– ما أبرز مظاهر التحوُّل في بنيَة الصِّراع بعد السَّابع من أكتوبر؟

ثالثًا: أهداف الدِّراسة:

سَعَت الدِّراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها:

1. تسليط الضَّوء على صراع الهُوِيَّة، ومحاولات إسرائيل تغييب وشطب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة.

2. تَوضيح تناقضات الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة الحقيقية والهُوِيَّة الإسرائيليَّة المتخيلة.

3. إبراز ملامح تحوُّل الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني مِنَ الأرض للهُوِيَّة في ضوء صعود اليمين الدِّيني إلى سُدَّة الحكم في إسرائيل.

4. الكشف عن محاولات إسرائيل سرقة التُّراث الحضاري والثَّقافي الفلسطيني، ونسبته لها باعتباره تراثًا حضاريًّا إسرائيليًّا.

5. توضيح تداعيات عمليَّة السَّابع من أكتوبر 2023 على مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي.

رابعًا: أهميَّة الدِّراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

- تُبيّن أهميَّة الاستيطان كعقيدة في الفِكْر الصُّهيوني للسَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة.
- تُوضِّح السِّياسات الإسرائيليَّة الممنهجة الَّتِي تسعي من خلالها إلى تَغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة.
- تُبيّن مخاطر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيَّة على فكرة قيام الدَّولة الفلسطينيَّة.
- تُبرِزُ مظاهر تحوُّلات بنيَة الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني من الأرض للهُوِيَّة والتُّراث الثَّقافي.
- تُقدِّمُ للقارئ العربي والفلسطيني صورة واضحَة عن طبيعة الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في الوقت الحالي ومآلاته، خاصَّة بعد السَّابع من أكتوبر.

خامسًا: منهجيَّة الدِّراسة:

- **المنهج التَّاريخي**: للتَّأصيل والبحث عن مفهوم وجذور الاستيطان في الفكر الصهيوني كوسيلة للسَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة.
- **المنهج الوصفي التَّحليلي**: وهو أسلوب من أساليب التَّحليل المُركَّز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعيَّة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنيَّة معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علميَّة، ثُمَّ تفسيرها بطريقة موضوعيَّة بما ينسجم مع المعطيات الفعليَّة للظَّاهرة[1]. وسوف تستخدم الدِّراسة هذا المنهج لوصف وتحليل تحوُّلات بنيَة الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني في الوقت

(1) دويدري، رجاء، وحيد: البحث العلمي: أساسيَّاته النظرية وممارسته العمليَّة، دار الفكر، دمشق: 2000، ص 185.

الرَّاهن، وانتقاله من صراع سياسي على الأرض إلى صِرَاع هُوِيَّاتي حضاري تراثي.

منهَج تحليل النُّظُم السِّياسيَّة: يكمن في دراسة وتحليل بيئة النِّظام السياسي الإسرائيلي، والمُدْخلات والمُخْرجات، وعوامل تأثير الأحزاب الدينيَّة على صناعة القرار الإسرائيلي تجاه الاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة، وسياساته تجاه الشَّعب الفلسطيني من خلال منظومة القوانين والتَّشريعات التي يُصْدِرها لتغييب هُوِيَّته الوطنيَّة.

- **منهج صنع القرار:**

تنصبُّ اهتمامات مدخل صنع القرار على دراسة أحد أهمِّ وأبرز جوانب العمليَّة السياسيَّة، ألَا وهو الجَانب الَّذي يتعلَّق بدراسة القرار السِّياسي والمتغيِّرات المؤثرة فيه، وتُعدُّ عمليَّة صنع واتخاذ القرار وظيفة تعرِفُها كلُّ النُّظم السياسيَّة البسيطة والمركَّبة، التقليديَّة والحديثة، الديمقراطيَّة وغير الديمقراطيَّة، حيث ترجع الجذور الحديثة لهذا المنهج إلى جملة من الدِّراسات الوضعيَّة التي انصرفت إلى شرح الظُّروف التَّاريخيَّة السَّابقة على قرار معيَّن والمحيطة به، وكذلك تعود إلى التَّحليلات الاقتصاديَّة، والنفسيَّة، والإداريَّة والسياسيَّة التي اهتمت ببيان نوعيَّة المتغيِّرات المُؤثِّرة في عمليَّات اتِّخاذ القرار[1]، حيث يأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في صنع القرار، وعناصر ودوافع صنع القرار.

سيتمُّ توظيف هذا المدخل للمساعدة على فهم الظُّروف والمرَاحل التي يتمُّ فيها صنع واتِّخاذ القرار، ووضع السِّياسات، مهما كان حجم أهميَّتها وتداعياتها، وسيفيد هذا المدخل الدِّراسة في معرفة كيفيَّة صنع واتِّخاذ القرارات في السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة، وذلك عبر معرفة البيئة، والمؤثِّرات التي أحاطت بها عبر المراحل والظُّروف المختلفة التي تُسهِم - بشكل مباشر وغير مباشر - في صنع القرار السِّياسي الأمريكي، ومدى تأثير هذه العوامل على آليَّة صنع واتخاذ القرار لدى الإدارة الأمريكيَّة تجاه منطقة الشَّرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربيَّة على وجه التَّحديد.

---

(1) الخزرجي، ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجيَّة إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص66:67.

- **منهج دراسة الحالة:**

يُعنَى هذا الأسلوب في البحث بدراسة حالة فرد أو جماعة أو مؤسَّسة عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن الوضع الحالي للحالة، والأوضاع السَّابقة لها، ومعرفة العوامل التي أثرت فيها، والخبرات الماضية لها لفهم جذور هذا الحالة، باعتبار أن هذه الجذور أسهمت إسهامًا فعَّالًا في تشكيل الحالة بوضعها الرَّاهن[1].

يعتبر منهج دراسة الحالة هو مجموعة من الخطوات يتمكن من خلالها الباحث من الدراسة الدقيقة لكافة الجوانب التي ترتبط بالظاهرة أو المشكلة، فعلى سبيل المثال يأخذ الباحث أفراد العينة مثل اللاعبين في أحد الفرق، ويقومون بدراسته بشكل دقيق، ومن ثم تأتي مرحلة تعميم النتائج على أفراد العينة، ويمكن استخدام منهج دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفيَّة، ويمكن تعميم نتائج الحالة على حالات أخرى متشابهة، ولا بد من التَّأكيد على دراسة أربعة جوانب أساسيَّة في دراسة الحالة، وهي[2]:

1- أن دراسة الحالة من الممكن أَن تكون واحدة من الدِّراسات أو المناهج الوصفيَّة.

2- أنَّهَا تستخدم لاختبار فرضيَّة أو مجموعة فرضيَّات.

3- أنَّه من الضَّروري التَّأكد من وجود تشابه بين الحالة والحالات الأخرى في حالة تعميم النَّتائج.

4- ضرورة التَّأكيد فيها على الموضوعيَّة، والابتعاد عن الذاتيَّة.

---

(1) عبيدات وآخرون (2011). البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر، عمان، الأردن.

(2) علاء إبراهيم رجب، الإستراتيجيَّة الأمريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، بتاريخ 2018/2/1م، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=52042.

يستخدم الباحث هذا المنهج لدراسة تحوُّلات بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي الصِّراع الثَّقافي نموذجًا، لمعرفة أبرز مظاهر هذا التحوُّل في التَّركيبة الثقافيَّة والفكريَّة والحضاريَّة، خاصَّة أنَّنا أمام مشهد معقَّد من الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد صعود اليمين الدِّيني إلى سُدَّة الحكم في إسرائيل.

سادسًا: الأدوات المستخدمة في الدِّراسة:

1. المقابلات الشخصيَّة: سوف يتمُّ إجراء مجموعة من المقابلات مع عدد من الباحثين والخبراء في مجال التَّاريخ والعلوم السياسيَّة، كما سوف يتمُّ إجراء عدد من المقابلات مع عدد من النُّخَب السياسيَّة والمجتمعيَّة، والخبراء في مجال الفكر السياسي.

2. المجموعات البؤرية المركَّزة: سوف يتمُّ تنظيم مجموعات بؤرية عددها (2) مع عدد من الباحثين والخبراء والمهتمِّين بدراسة الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، من أجل تعميق الأفكار حول مظاهر وأشكال التحوُّل في الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي.

سابعًا: حدود الدِّراسة:

- الحدود الزمانيَّة: تبدأ فتره الدراسة منذ عام 1967م، وهو العام الَّذي قامت فيه إسرائيل باحتلال باقي الأرض الفلسطينيَّة، وتنتهي حدود الدِّراسة في عام 2023، وهو العام الذي شهِدَ عمليَّة السَّابع من أكتوبر، وما نتج عنها من تداعيات أمنيَّة وسياسيَّة وثقافيَّة على بنية الصِّراع.

- الحدود المكانيَّة: تتحدَّد حدود هذه الدِّراسة في كامل الأراضي الفلسطينيَّة - بما فيها أراضي 48 والأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة عام 1967-، حيث تشهد سياسة إسرائيليَّة ممنهجة من قِبَل الحكومات الإسرائيليَّة مدفوعة من الأحزاب الدينيَّة لتغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة عبر منظومة القوانين والتَّشريعات، والمؤتمرات، والمهرجانات.

الفصل الأوَّل :
الأرض في الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني
من منظور ديني

منذُ بداية المشروع الصُّهيوني في فلسطين برزت الأرض كمحدد رئيسي في سياق هذا الصِّراع، فكان التفكير الإستراتيجي الصُّهيوني هو السَّيطرة على أكبر قدر من الأرض الفلسطينيَّة بما يسهم في تثبيت أركان المشروع الاستيطاني الصُّهيوني في فلسطين.

أولًا: الأرض والاستيطان في الفِكْر الصُّهيوني:

شَكَّل الاستيطان الإسرائيلي - سواء قبل نكبة عام 1948 أو بعدها- الأداة الأكثر فاعليَّة في السَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة، وتحويل هُوِيَّتها العربيَّة إلى الهُوِيَّة الإسرائيليَّة، فالاستيطان يُعدُّ أكثر الوسائل نجاعة في المشروع الاستعماري الإسرائيلي للحصول على مَزِيد من الأرض الفلسطينيَّة، وقد هدف الكيان الصهيوني - من وراء هذا الاستيطان- إلى وضْعِ حقائق على الأرض تفرِضُ نفسها فِي أيِّ مفاوضات معَ أيِّ طرف في النِّزاع العربي الإسرائيلي إضافة إلَى الدَّوافع الاقتصاديَّة، والمائيَّة والأمنيَّة.

يعَد الاستيطان من أهم الإستراتيجيَّات الصهيونيَّة للسَّيطرة على مزيد من الأرض، وهو يقوم على فلسفتين مُهمَّتين هما: طرد السُّكان الفلسطينيِّين من أرضهم، وذلك باستخدام كافَّة الوسائل، كالقتل والتَّهجير والتَّدمير، وهذه الفلسفة في الفكر الصهيوني كانت واضحة من خلال الممارسات التي قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948، والاستيلاء على الأرض الفلسطينيَّة تحت حجج دينيَّة وتاريخيَّة، وذلك بهدف تطبيق نظريَّة الإحلال الصهيونيَّة في الأرض الفلسطينيَّة، والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان، وإقامة كيان يهودي في المنطقة العربيَّة انطلاقًا من فلسطين[1].

فإنَّ معنى الاستيلاء على الأرض يكون مرادفًا لكلمة استيطان، حيث تُعرَّف كلمة "استوطن" في (قاموس المعاني) بأنَّه "أقام في بلد غريب واتخذه وطنًا"، وبالتَّالي فإنَّ

(1) إبراهيم، بلال، صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأثره على التنمية السياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس فلسطين، 2010)، ص 16.

استَوطَن الأرض، تعني بالضرورة أقام في أرض غريبة واتخذها وطنًا، باعتبار أنَّ الأرض هنا الحيز المادي الَّذي يتوسَّع وينمو ويتطوَّر فيه المجتمع[1].

في بادئ الأمر قامت الحركة الصهيونيَّة بمساعدة بريطانيا ببناء القاعدة الديمغرافيَّة اليهوديَّة في فلسطين العربية، واتصف سلوك المُستوطنين تجاه سكان فلسطين الأصليِّين وأصحابها الشَّرعيين بالإرهاب والعنصريَّة من أجل ترحيلهم والقضاء عليهم ودفعهم إلى الرحيل من وطنهم فلسطين إلى البلدان العربيَّة المجاورة، حيث شكل الاستيطان عنصرًا رئيسيًّا من عناصر إقامة الدولة[2].

لقد استغلَّت الأحزاب اليمينيَّة في إسرائيل مقولتين أساسيَّتين يُؤمِن بهما عامة اليهود، وجعلتهما دعامة فكريَّة لمفاهيمها، وهما: الشَّعب المختار، وأرض الميعاد، فلا بد أن ينعزلوا عن بقيَّة المجتمعات، ومن هنا كانت النَّظرة العنصريَّة إلى غير اليهود (الغوييم)، ويعدُّ اليهود - بوصفهم الشَّعب المختار- أنفسهم أسمى في جوهرهم من جميع البشر الآخرين، فاختيارهم كان إلهيًّا، فهم خاصَّة الله وأحباؤه، وهم صفوة خلق الله، وقد حاول كثير من حاخامات اليهود وكثير من فقهائهم ومفكريهم تفسير فكرة الاختيار، فجاءوا بتفسيرات كثيرة، ففكرة الاختيار - على وجه العموم- تُؤكِّد فكرة الانفصال والانعزال عن الآخرين، وتجيء في مقام التَّعبير عن القداسة النَّاجمة عن الحلول الإلهي في الشَّعب[3].

---

(1) نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان (إستراتيجية السيطرة على الأرض وإنتاج معازل)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية مسارات، رام الله فلسطين 2017، ص 79.

(2) عبد العاطي، صلاح، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948، موقع الحوار المتمدن، 2007.

(3) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (دار الشروق، القاهرة 1999)، ص45.

السَّيطرة على الأرض - من خلال المشروع الاستيطاني الذي بدأ منذ مؤتمر بازل عام 1897 - تستند على بُعْد توراتي ديني يهدف إلى توظيفها سياسيًّا في إقامة هذا المشروع، حيث يفترق الاحتلال الإسرائيلي عن غيره من المشاريع الاحتلاليَّة والاستعماريَّة الأخرى بأنَّه قام على أساس إحلال شعب مكان شعب تجسيدًا لمقولة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وتنظر الحركة الصهيونيَّة للاستيطان بوصفه حقًّا طبيعيًّا لليهود يجب العمل على تعزيزه، وإيجاد الظروف المواتية لاستمراره، فكانت الهجرة اليهودية واستيطان فلسطين ضمن الرؤية الإستراتيجيَّة لمشروع الدَّولة الصهيونيَّة في المنطقة[1]، والاعتقاد بأنَّ اليهود هم "شعب الله المختار" اعتقاد له أصول ثابتة في الديانة اليهوديَّة، ويسهم في البناء العام لليهوديَّة كدين، حيث جاء في العهد القديم الكثير من النُّصوص التي تدلُّ على ذلك: فقد جاء في سفر التثنية: "لأَنَّكَ شَعْبٌ مُقَدَّسٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ، وَقَدِ اخْتَارَكَ الرَّبُّ لِكَيْ تَكُونَ لَهُ شَعْبًا خَاصًّا فَوْقَ جَمِيعِ الشُّعُوبِ الَّذِينَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ"، والفكرة نفسها تتواتر في سفر اللاويين: "أَنَا الرَّبُّ إِلهُكُمُ الَّذِي مَيَّزَكُمْ مِنَ الشُّعُوبِ، فَتُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْبَهَائِمِ الطَّاهِرَةِ وَالنَّجِسَةِ، وَبَيْنَ الطُّيُورِ النَّجِسَةِ وَالطَّاهِرَةِ، فَلاَ تُدَنِّسُوا نُفُوسَكُمْ بِالْبَهَائِمِ وَالطُّيُورِ، وَلاَ بِكُلِّ مَا يَدِبُّ عَلَى الأَرْضِ مِمَّا مَيَّزْتُهُ لَكُمْ لِيَكُونَ نَجِسًا، وَتَكُونُونَ لِي قِدِّيسِينَ لأَنِّي قُدُّوسٌ أَنَا الرَّبُّ، وَقَدْ مَيَّزْتُكُمْ مِنَ الشُّعُوبِ لِتَكُونُوا لِي"[2].

وقد شكَّلت التَّوراة ركيزة أساسيَّة في تشكيل الهُوِيَّة الدينيَّة للكيان الإسرائيلي، لتمنح اليهود شعورًا بأنَّهم جماعة مؤمنة لها قوامها التَّاريخي والعقدي المتواصل، فزعماء الحركة الصهيونيَّة لم يجدوا أيَّ صعوبة في إقناع يهود المهجر أو الشَّتات بالعودة إلى الوطن القومي الجديد، فقد وجدوا أنَّ النُّبوءات التَّوراتية

(1) معتوق، ازدهار، الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، (مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر. العدد 149. أيار. 2014 م)، ص 15.

(2) ماضي، سليم، عبد السلام، حزب البيت اليهودي، وأثره في الحياة السياسية الإسرائيلية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2017)، ص 19.

والوعود الإلهيَّة الموجودة في التَّوراة، وأنَّ التَّعاليم التلموديَّة في هذا الشأن كفيلة لتغيير عقيدة اليهود، وإقناعهم بالعودة والهجرة إلى وطنهم القومي الجديد، دون انتظار للمخلِّص أو المسيح ليعود معهم، ما يعني أنَّ أنصار الحركة الصهيونيَّة لعبوا على وتر الحماسة الدينيَّة، واستغلوا في ذلك المتطرفين اليهود بنصوص توراتيَّة تتحدَّث على الوعد وأرض الرب، ومملكة الرب، وأرض الميعاد، وجبل صهيون، وغيرها من التَّعاليم والنُّصوص التوراتيَّة[1].

أخطر مَا في الاستعمار الصُّهيوني في فلسطين هو الأيديولوجيا والفكر النَّاظم لعمليَّة السَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة، التي تضمَّنَت استبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة، وتاريخ بتاريخ، بالاستناد إلى "وعد الرب"، بعدما تحوَّل الاستعمار البريطاني إلى استعمار مزدوج، ما مكنهم من الحصول على مكانة الشَّعب الفلسطيني تحت الاحتلال البريطاني، والتَّرويج لفكرة الاستقلال وحق تقرير المصير[2].

ويشير جابوتنسكي وهو (مفكر صهيوني كبير) في مقالة له بعنوان: الصهيونية وأرض إسرائيل التي كتبها في عام 1905م إلى أنَّ اختياره لفلسطين لا ينبع من عاطفة أو غريزة فطريَّة، وإنَّما هو مبني على اعتبارات عقلانيَّة عمليَّة تقتضي هذا الاختيار، حيث يقول: "إنَّ العلاقة بين الصهيونيَّة وصهيون بالنِّسبة لنا ليست مجرَّد مسألة غريزة أو عاطفة قويَّة يجب المحافظة عليها، وإنَّما هو استنتاج راسخ شديد الأهميَّة، ينبع من اعتبارات وضعيَّة خالصة، فالاعتبار الأوَّل الذي يطرحه في مقالته هو "إرادة الشَّعب"، أي أنَّ البقعة الوحيدة القادرة على اجتذاب الشَّعب اليهودي إليها هي فلسطين بحكم الرَّابطة الدينيَّة، أمَّا الاعتبار الثاني فهو وجود قرابة

(1) الأحزاب الدينية الحريدية والابتزاز السياسي في "إسرائيل"، (مدينة عكا 2016) عكا للدراسات الإسرائيلية.

(2) عبد الحميد، مهند، اختراع شعب وتفكيك آخر (عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2015، ص 28.

80 ألف يهودي يعيشون في فلسطين، وهذا يمكن أن يشكل قاعدة اقتصاديَّة وديمغرافيَّة يمكن تطويرها[1]، ويفضل الفكر الصهيوني فكرة خروج الشَّعب اليهودي من مصر واستقراره في أرض كنعان "أرض إسرائيل" والتي وعد بها الرب، وأقام مملكتي داود وسليمان الفاخرتين، وانقسم بعد ذلك إلى مملكتي يهودا والسَّامرة، حيث يحقُّ للشَّعب اليهودي العودة إلى أرض الميعاد، حتَّى لو كانت هذه العودة عبر الاستيطان والرعاية الاستعماريَّة[2].

الفكر السِّياسي الصهيوني يقوم على ضرورة إيجاد دولة يهوديَّة نقيَّة يجتمع فيها كافَّة يهود العالم، لذلك سعت - وما تزال- تسعى إلى تشجيع الهجرة اليهوديَّة إلى فلسطين، وهذا يتطلَّب بطبيعة الحال إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينيَّة لاستيعاب المهاجرين الجدد.

الحركة الصهيونيَّة قامت على أساس عدم الفصل بين الدِّين والقوميَّة، أي بين الدين والدَّولة، باعتبار أنَّ إسرائيل ليست دولة يهوديَّة فقط بحكم الأغلبيَّة اليهودية، بل لأنَّها دولة اليهود، أي أنَّ إسرائيل - بحكم رؤيتها وتعريفها لذاتها- ليست دولة جزء كبير من مواطنيها من اليهود، بل هي دولة الشَّعب اليهودي أينما كانوا[3].

تُعدُّ أفكار اليمين الإسرائيلي وأحزابه هي الأكثر تطرُّفًا في نظرتها للأراضي الفلسطينيَّة، بحيث تعتبرها جزءًا من الأراضي اليهوديَّة الكاملة، وأنَّ المستوطنين في

(1) الأغا، راني، عبد الكريم، التوجه الإسرائيلي نحو اليمين، وأثره على مدينة القدس، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2013م)، ص 33.

(2) عبد الحميد، مهند، اختراع شعب وتفكيك آخر (عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2015، ص 36.

(3) بشارة، عزمي: من يهودية الدولة حتى شارون (دراسة في تناقض الديمغرافيا الإسرائيلية)، (دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 2005)، ص 21.

الضفَّة الغربيَّة يؤدُّون مهمَّةً وطنيَّةً ودينيَّةً مقدسةً، كونهم اختاروا العيش في الضفَّة الغربيَّة بدلًا من تل أبيب وغيرها، وهم يتحمَّلُون الظُّروف القاسية التي قد يتعرَّضون لها، إلَّا أنَّهم يعتبرُون أنفسهم امتدادًا لدولة "إسرائيل" الكبرى، وأنَّ أرض "إسرائيل" تمتدُّ حيث يصل آخر جنودها، وأنَّ الأراضي الفلسطينيَّة في نظر هؤلاء هي أراضٍ محررة، وبالتَّالي فإنَّ مِن حقِّهم الاستيطان في أيِّ بقعة فيها، حتى لو أدَّى ذلك إلى استخدام القوَّة العسكريَّة لتحقيق ذلك[1].

السَّيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينيَّة كان نتيجة قرار التَّقسيم رقم (181) الَّذي لم يراعِ الواقع الديمغرافي الذي كان سائدًا في فلسطين في تلك الفترة، حيث كان الفلسطينيون يُشكِّلُون 92% من مجموعة السُّكان، بينما لم يكن الوجود اليهودي في فلسطين - نتيجة الهجرات اليهوديَّة المتتالية- يتجاوز 8% رغم جهود سلطات الانتداب البريطاني في تمرير الأراضي لليهود بهدف خلق واقع ميداني جديد.

أصدرَت الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة قرارها المشئوم رقم (181) في 1947/11/29م القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين (عربيَّة ويهوديَّة)، وحاز القرار على أغلبيَّة الثُّلُثين بضغط أمريكي، وأعطى القرار 54،7% من أرض فلسطين للدَّولة اليهوديَّة (14400كم)، و44،8% للدَّولة العربيَّة (11780كم). ونحو 0،5 % لمنطقة القدس" التي وضعت تحت الوصاية الدوليَّة "[2]، وقد أوصى مشروع القرار 181 الدَّولة المنتدبة وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين"بتبنِّي مشروع التَّقسيم مع اتحاد اقتصادي"، وارتأى هذا المشروع أن تقوم بعد انتهاء الانتداب دولة عربية مستقلَّة

(1) إبراهيم، بلال، صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأثره على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 34.

(2) صالح، محسن، محمد، القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، (مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2012)، ص 59.

ودولة يهوديَّة مستقلة مع حدود منصوص عليها، واستثنى القدس وضواحيها من أراضي الدَّولتين المقترحتين، على أن تصبح مدينة القدس كيانًا منفصلًا تديره الأمم المتَّحدة، تحت مظلَّة مجلس الوصاية التَّابع للأمم المتَّحدة، كما ارتأى المشروع أن ينظر "بعين العطف" في حينه إلى ضمِّ الدَّولتين للأمم المتَّحدة[1].

لكن رفض العرب لقرار التَّقسيم، وإعلان الحرب بدون الاستعداد لها بشكل جيد قد سمح للعصابات الصهيونيَّة أن تسيطر على أكثر مما حدَّده قرار التَّقسيم للدولة اليهوديَّة، فقد كان لحرب عام (1948م) الكثير من النتائج، أهمها: أقيمت الدَّولة الصهيونيَّة ودعمت كيانها بقوَّة السِّلاح، وبدعم من الدُّول الكبرى، الاتِّحاد السُّوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، واستولى الكيان الصهيوني على حوالي (78%) من مساحة فلسطين، بزيادة حوالى (21%) عما حدَّده قرار التَّقسيم، وطُرد نحو مليون من الفلسطينيِّين عن ديارهم، ولجؤوا إلى ما تبقَّى من فلسطين وإلى البلاد العربيَّة المجاورة.[2]

هزيمة عام 1967 كان لها أيضًا تداعيات أخرى على الأرض الفلسطينيَّة، فقد بدأت إسرائيل في التَّخطيط للسيطرة على مزيد من الأرض الفلسطينيَّة، من خلال مشروع آلون الذي رسم الملامح الرئيسيَّة للمشروع الاستيطاني التوسُّعي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة عام 1967م.

فما أن انقضت الحرب حتى تمكَّنت إسرائيل من السيطرة على مساحات كبيرة من الأرض العربيَّة بزيادة أربعة أضعاف عمَّا كانت احتلته عند إنشائها عام 1948، فضمَّت إليها كُلًّا من الضفَّة الغربيَّة، وقطاع غزة، وسيناء، والجولان، وقد

(1) أبو كريم، منصور: تطوُّر مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، (دار الجندي، القدس فلسطين 2018)، ص 72.

(2) السنوار، زكريا وآخرون: دراسات في القضية الفلسطينية. (مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2015)، ص82-83.

كان الشَّطر الغربي من مدينة القدس قد احتلَّ قبل ذلك عام 1948 ، وهو يمثِّل 84.1 في المائة من المساحة الكليَّة للقدس في ذلك الوقت، فضمَّتْ إليه إسرائيل 1967م الشَّطر الشرقي من المدينة الذي كان للإدارة الأردنيَّة حتَّى سنة 1967، وهو يُشكِّل نحو 11.5 في المائة من مساحة القدس، أما الباقي (4.4 في المائة)، فقد كان منطقة منزوعة السِّلاح وتحت رقابة الأمم المتَّحدة[1].

عقب هزيمة حزيران عام 1967 بدأت سريعًا مخطَّطات الاحتلال في السَّيطرة على ما تبقَّى من الأرض الفلسطينيَّة من خلال "مشروع آلون"، حيث أخذت قضيَّة الاستيطان في الضفَّة الغربيَّة أهميَّة رئيسيَّة، واتفقت جميع وجهات النَّظر في "إسرائيل" على ضرورة تسريع عمليَّات الاستيطان في كامل الضفَّة الغربيَّة وخاصَّة القدس، لجعل القدس مدينة يهوديَّة خالصة.

بعد حرب عام 1967 برزت عدَّة اتِّجاهات في داخل إسرائيل للتَّعامل مع مصير الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، وبما ينعكس بشكل حاد على تحديد هُويَّة الأرض الفلسطينيَّة، فالهُويَّة في إسرائيل على النَّحو التَّالي:[2]

الاتجاه الأوَّل: تتبنَّاه القُوى المتطرّفة في إسرائيل التي نشأت بعد حرب 1973 - على رأسها حركة "جوش إيمونيم" وغيرها من الحركات الاستيطانيَّة المتطرِّفة-، حيث كانت تدعو إلى إعلان السِّيادة على الأراضي الفلسطينيَّة، وحلِّ مشكلة الفلسطينيِّين بالتَّرحيل عُنوة خارج البلاد، تخلصًا من الأعباء الأخلاقيَّة التي تترتَّب على بقائهم.

الاتِّجاه الثَّاني: تتبنَّاه القوى اليمينيَّة المتطرِّفة - وعلى رأسها حزب اللِّيكود- ويقضي بضمِّ الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة لإسرائيل، ومنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًّا محدودًا في المسائل المتعلِّقة بالصحَّة والتَّعليم والأحوال الشخصيَّة والقضاء، مع

(1) مني، محمد، تحرير، إيهاب العيسى: 49 عاما على "النكسة" واحتلال القدس، وكالة إنترنشونال.

(2) الشامي، رشاد: إشكالية الهوية في إسرائيل، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997)، ص 18.

الإبقاء على السَّيطرة الأمنيَّة، وتوسيع المستوطنات، وهو حلٌّ يصل بالقضيَّة لنزع فتيل التوتُّرات؛ لكنَّه يخلق مشكلة لهُوِيَّة العرب بالنِّسبة لهُوِيَّة إسرائيل، وقد حاول بعض المتطرِّفين طرح البديل الأردني كخيار لحلِّ هذه الإشكاليَّة.

الاتجاه الثَّالث: تتبنَّاه قوى اليسار الصُّهيوني في إسرائيل، ويقوم على أساس تنفيذ مبدأ "حلِّ الأرض مقابل السَّلام"، مع بعض الترتيبات الأمنيَّة التي تضمن أمن إسرائيل، وعدم تعرُّضها لهجوم مباغت، وهو حلٌّ يحظى بتأييد المجتمع الدولي، ويضع نهاية مقبولة للصِّراع.

وعلى ضوء هذه الانقسامات بين القُوَى السياسيَّة داخل إسرائيل - حول مصير الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة - تأرجحت اتجاهات الهُوِيَّة في إسرائيل بين الهُوِيَّة الإسرائيليَّة، واليهوديَّة، حيث تسعى إسرائيل للسَّيطرة على أكبر قدر من الأراضي بأقل عدد من السُّكان، دون اللُّجوء إلى خطوات يمكن أن تُؤلِّب الرَّأي العام الدَّولي عليها، خاصَّة بعد نجاح انتفاضة الحجارة والأقصى في تشويه صورة إسرائيل في المحافل الدوليَّة.

اعتمدت سلطات الاحتلال - في نشاطها الاستيطاني- على سلسلة من الإجراءات لتحقيق أهدافها التوسُّعيَّة عبر بناء مجمَّعات استيطانيَّة، وتهويد مدينة القدس وإحكام السيطرة عليها، وتمّ ذلك عبر بناء الأطواق الاستيطانيَّة، إضافةً إلى الشَّوارع الالتفافيَّة[1].

ومن أجل ضمان تحقيق ذلك عَمِلَت على تطويق المدينة المقدَّسة بمجموعة من الكُتَل الاستيطانيَّة لضمان تطويق المدينة من كافَّة الجهات[2]، ولقد تميَّزَت ظاهرة الاستيطان الصُّهيوني في فلسطين عن غيرها من التَّجارب الاستيطانيَّة القديمة

(1) التفكجي، خليل، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد31. المجلد 8، بيروت 1997)، ص 133.

(2) أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، (دار البشير، ط2، عمان، الأردن1997)، ص 558.

والحديثة من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف، والاستيلاء على أراضٍ مملوكة لأصحابها الشَّرعيّين بالقُوَّة، مع التَّخطيط المُسبق لطرد هؤلاء السُّكان، واستئصال حضارتهم، والقضاء على وجودهم، فالاستعمار الاستيطاني اليهودي قام على أسس استعماريَّة وعنصريَّة تُخالف مبادئ القانون الدَّولي والعهود والمواثيق والاتفاقات الدوليَّة.

لقد شكَّل الاستيطان الإسرائيلي أداة رئيسيَّة في السَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة، وطرد سُكَّانها لتحقيق المشروع الاستعماري الغربي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فقد عمل الاستيطان على تحقيق المشروع، مشروع الحركة الصهيوني بإيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين عبر السَّيطرة على أكبر قدر من الأرض الفلسطينيَّة، ونفي وجود الشَّعب الفلسطيني وهُوِيَّته السياسيَّة.

ثانيًا: الاستيطان كمعوِّق لقيام الدَّولة الفلسطينيَّة:

الآثار السياسيَّة والإستراتيجيَّة للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة - كمعوِّق للدَّولة الفلسطينيَّة التي تُعبِّر عن الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة - كانت واضحة للعيان، فيمكن القول بأنَّ أبرز الأهداف الاستيطانيَّة تكمن في منع التوصُّل إلى تسوية سياسيَّة فلسطينيَّة-إسرائيليَّة تسمح بإقامة دولة فلسطينيَّة ذات ولاية جغرافيَّة واحدة متواصلة.

ليس من المبالغة القول بأنَّ الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة عَمِلَت على السَّيطرة على أكبر قدر من الأرض الفلسطينيَّة، ضمن هدف سياسي يضمَنُ لها إقامة دولة "إسرائيل" الكبرى (التي قامت عليها الفكرة الصهيونيَّة، يقول موشيه سنيه رئيس قيادة الهاغاناه عام 1943م: "الاستيطان ليس هدفًا في حدِّ ذاته فحسب، بل أيضًا وسيلة للاستيلاء السِّياسي على فلسطين، ولذلك يجب أن نسعى في آنٍ واحدٍ لإقامة مستوطنات عبريَّة سواء وسط المراكز السياسيَّة والاقتصاديَّة للبلد، أو

بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النِّقاط التي يمكن استخدامها مواقع[1].

لقد بدأت المخطَّطات الأولى للسَّيطرة على أكبر قدر من الأرض الفلسطينيَّة بأقل عدد من السُّكان من خلال مشروع آلون عام 1967، فهذَا المشروع يُمثِّل الخطط الأولى للحكومات الإسرائيليَّة للسَّيطرة على ما تبقى من الأرض الفلسطينية، حيث وضع الخطوط العريضة الإسرائيليَّة للتَّعامل مع الضفَّة الغربية، بما يؤدي إلى الحفاظ على السَّيطرة الأمنيَّة والأغلبيَّة اليهوديَّة، مع ضم أكبر قدر من الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967[2].

لقد بَدَت الأهداف والدَّوافع السياسية للسيطرة على الأرض الفلسطينيَّة عبر الاستيطان الإسرائيلي في الضفَّة الغربيَّة - بما فيها مدينة القدس- بعد حرب عام 1967 واضحة للعيان، وذلك من خلال التَّوزيع الجغرافي، فأشكال الاستيطان المختلفة تخدم في النِّهاية الهدف السياسي، من خلال تقطيع أوصال الضفَّة الغربيَّة، والاستيلاء على أوسع مساحات من الأرض الفلسطينيَّة، وخنق التجمُّعات السُّكانيَّة الفلسطينيَّة، وفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني.

كان من أهم نتائج سياسة الاستيطان الإسرائيلي فقدان أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينيَّة عبر المصادرة، والإغلاق، ووضع اليد، وتقييد البناء[3]، ممَّا ترتَّب على ذلك تقليص المساحة الممنوحة للشَّعب الفلسطيني من أجل حريَّة الحركة والنموِّ السُّكاني فيها، وإقامة المصانع اليهوديَّة في تلك المستوطنات المعتمدة على

(1) غلمي، محمد عودة، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، ص128.

(2) نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان (إستراتيجية السيطرة على الأرض وإنتاج معازل)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية مسارات، رام الله فلسطين 2017، ص 58.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، (التقرير الإحصائي السنوي 2019، رام الله 2019)، ص32.

الأيدي العربيَّة، وعدم السَّماح ببناء مصانع في التجمُّعات السُّكانيَّة العربيَّة، ممَّا يحول دون تطوُّر الاقتصاد الفلسطيني[1].

يرتكز الاستيطان في الضفَّة الغربيَّة على ركيزتين أساسيَّتين كان لهما الفضل الأكبر للتوسُّع الاستيطاني، الأولى تقوم على أساس بناء مستوطنات قريبة من بعضها البعض متواصلة جغرافيًّا بين التجمُّعات الفلسطينيَّة ذات الكثافة السكانيَّة العالية في الضفَّة الغربيَّة، والثَّانية الاستيطان على التِّلال، بهدف السَّيطرة على المناطق المرتفعة، وتجزئة المدن والقرى الفلسطينيَّة[2].

لقد بدَت الأهدافُ والدَّوافع السياسيَّة للاستيطان الإسرائيلي للضفَّة الغربيَّة واضحة للعيان،

وذلك من خلال التَّوزيع الجغرافي له، فأشكال الاستيطان المختلفة إنَّما هي في النّهاية تخدم الهدف السِّياسي من خلال تقطيع أوصال الضفَّة الغربيَّة، والاستيلاء على أوسع مساحات من الأرض الفلسطينيَّة، وخنق التجمُّعات السُّكانية الفلسطينيَّة، وفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني، وهذه أهداف سياسيَّة بامتياز، إذ يستحيل مع وجودها الحديث عن حلول سلميَّة مستقبليَّة تُفضِي لقيام دولة فلسطينيَّة في ظلِّ هذا الوضع الذي تفرضه المستوطنات، كما أنَّ شبكة المستوطنات المتواصلة ذات الكثافة السُّكانية التي تسعى إلى زيادتها باستمرار إنَّما تخدم الهدف السياسي الإستراتيجي لها، وهو قيام دولة "إسرائيل" الكبرى بعاصمتها القدس الموحَّدة، والإبقاء على الضفَّة الغربيَّة مُقسَّمة إلى أقسام يستحيل معها قيام

(1) قيطة، محمد أمير، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (رسالة دكتوراة منشورة، دار المنارة، غزة، فلسطين، 2008)، ص289.

(2) نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان (إستراتيجية السيطرة على الأرض وإنتاج معازل)، مرجع سابق، ص 63.

دولة فلسطينيَّة.[1]

وفي ظلِّ التَّجاوز الذي ظهر في المبادرات السياسيَّة والهادفة حقيقة إلى تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة، منذ أوسلو 1993 حتَّى خريطة الطريق 2003 لفكرة إزالة الاستيطان، واستبدالها بمفاهيم وتوجُّهات جديدة مثل وقف الاستيطان، ومنع توسيع الاستيطان، وإزالة البؤر الاستيطانيَّة، والسَّماح ببناء طرق التفافيَّة واسعة لخدمة المستوطنات والربط بينها، وكذلك ضمُّ المستوطنات إلى الكيان الإسرائيلي، ناهيك عن نشر فلسفة المستوطنات الأمنيَّة والسياسيَّة والتفريق بينها، وفكرة التَّفريق بين الكتل الاستيطانيَّة، والمستوطنات المتفرِّقة والمعزولة، حيث تتجاوز هذه التوجُّهات والمفاهيم الخطورة التي تشكِّلها عمليَّة الاستيطان على مستقبل الشَّعب الفلسطيني ودولته المستقلَّة، وبالتَّالي تبرز أهميَّة التمسُّك بفكرة إزالة الاستيطان بوصفه مظهرًا من مظاهر الاحتلال الذي ينبغي إزالته[2].

كما أنَّ وجود هذه المستوطنات لا يُبشِّر بالأمان، ما دام الاستقرار مهددًا باستمرار الاستيطان، حيث إنَّه يُهدِّد الكيان الفلسطيني بالشَّرذمة والتجزئة، لأنَّ السَّيطرة الإسرائيليَّة على الطُّرق والمعابر التي تربط بين المحافظات الفلسطينيَّة تجعلها تحت رحمة المستوطنين الَّذين باستطاعتهم إغلاقها متى شاءوا، فإنَّ وجود المستوطنات قرب المدن الفلسطينيَّة يجعلها مدنًا حدوديَّة تستطيع إسرائيل متى شاءت إغلاقها أو ضربها، كما حدَث خلال انتفاضة الأقصى عندما قصفت مدن نابلس ورام الله وبيت جالا والخليل وجنين، وهذا يعني تهديدًا أمنيًّا لكيان الدَّولة الفلسطينيَّة، وبالتَّالي تهديدًا لجوهر السيادة الفلسطينيَّة، فإنَّ تمتُّع هذه

(1) إبراهيم، بلال، محمد، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأثره على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 41.

(2) معتوق، ازدهار، الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر. العدد 149. (رجب 1435 هـ) أيار. 2014 م). ص 28.

المستوطنات بالحماية الأمنيَّة يتطلَّب وجودًا عسكريًّا إسرائيليًّا لحمايتها، وهذا يعني وجود دولة داخل الدولة، ممَّا ينعكس على الأمن الوطني للدَّولة الفلسطينيَّة، لذا فإنَّ أحد أبرز أهداف المفاوضات الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة التركيز على تحييد هذا التَّهويد الاستيطاني برفض أي اقتراحات بضمِّ المناطق الاستيطانيَّة لإسرائيل، أو تحويلها لجيوب سياديَّة في وسط الدَّولة الفلسطينيَّة[1].

وشكَّل الاستيطان حواجز تحول دون التَّواصل الاجتماعي بين القرى، فقد قطعت المستوطنات والطرق الموصلة بينها الطريق على المواطن، وحالت دون ممارسة ما تقتضيه العادات والتَّقاليد الفلسطينيَّة، من مشاركة أبناء القرى والتجمُّعات الفلسطينيَّة في العديد من الواجبات، وحالت دون تطبيق أوامر الدِّين الإسلامي بضرورة صلة الرحم، والتَّزاور[2].

كما ظلَّ الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا هشًّا، تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، ويتركَّز على الاقتصاد الخدماتي، وليس الاقتصاد التَّنموي المنتج، وهذا الوضع جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا تابعًا "لإسرائيل"، حيث يشكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيسي في فلسفة الاحتلال الإسرائيلي، ممَّا أثَّر في القطاع الزِّراعي، وحدَّ من تطوُّره وازدهاره في فلسطين، وحرم المزارعين من مصدر هام ورئيسي من مصادر دخلهم، لما يتطلبه الاستيطان من مصادرة مساحات شاسعة لا تعرف الحدود ولا ترعى إلًّا ولا ذمة، ولا تتقيَّد بقانون، ولا تعرف هدفًا سوى إحلال هذه العناصر الغريبة في الجسم الفلسطيني الأصيل، مهما بلغت التَّكلفة من الاستبداد والتَّجويع لأبناء هذا الشعب، وقد ساند هذه الإستراتيجيَّة عدَّة إجراءات اتخذتها سلطات الاحتلال، كالسَّيطرة على المياه والمصادر الطبيعيَّة، ومنع دخول الأدوية

(1) معتوق، ازدهار، الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 29.

(2) نفس المرجع

الزراعيَّة، ومنع حفر الآبار الارتوازيَّة، والسَّيطرة على دخول المواد اللَّازمة للزراعة بشقيها: الحيواني والنَّباتي، ومنع المراعي تحت عدة ذرائع مختلقة، كحماية البيئة، وكالذريعة الأمنيَّة التي يرفعها الاحتلال بطاقة حمراء في وجه الحريَّات والحقوق الفلسطينية، ولتبرير انتهاكاته التي لا تعدُّ ولا تحصى ولا تنتهي[1].

وقد سَلَكَت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرقًا عديدة لضرب الاقتصاد الفلسطيني، وضرب قطاع الزِّراعة، وخلق أجواء المنافسة غير الشَّريفة، كتخفيض الأسعار، والسَّيطرة على المصادر المائيَّة، والقضاء على الأصناف البلديَّة من الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه، والنَّباتية من الأشجار والخضراوات والحبوب، وعَمِل الاحتلال على تدمير البنية التحتيَّة للزراعة عبر شق الشَّوارع بين المستوطنات، وبما تبعه من اقتلاع الأشجار، وعَبر إلقاء نفايات المستوطنات في الأرض الزِّراعيَّة الفلسطينيَّة، ممَّا أدَّى إلى تدمير هائل هدَّد المنتج الفلسطيني بالأمراض والآفات، وأدَّى إلى نفوق العديد من المواشي التي تبتلع النَّايلون الزراعي المتطاير، كما حارب الاحتلال هذا القطاع بمنع شقِّ الطُّرق الزراعيَّة، ممَّا عرقل وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه[2].

وتُعد الزراعة الفلسطينيَّة المهنة الرئيسيَّة لما يقارب 12% من الفلسطينيِّين، ونتيجة

استيلاء المستوطنات على مساحات واسعة من الأرض - خاصَّةً الزراعية منها - فقد أثَّر الاستيطان الإسرائيلي تأثيرًا سلبيًّا مباشرًا على الزراعة الفلسطينيَّة، حيث لم تَعُدِ الأراضي التي يستولي عليها المستوطنون هي المؤثر الوحيد في ضعف الزراعة

(1) معتوق، ازدهار، الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني)، المرجع السابق.

(2) معتوق، ازدهار، الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر. العدد 149. (رجب 1435 هـ) أيار. 2014 م.

الفلسطينية، بل إنَّ المساحات الواسعة من الأراضي القريبة من المستوطنات لم يَعُد في استطاعة الفلسطينيين أن يصلوا إليها تحت الحجج الأمنيَّة التي تتذرَّع بها "إسرائيل"، فقد لجأ المستوطنون في كثير من المناطق الزراعية إلى جني المحاصيل الفلسطينيَّة تارة، وتارة يلجأون إلى إتلافها وإحراقها، كل ذلك يحدث بقرار سياسي، وحماية الجيش الإسرائيلي، ومن الأساليب التي تستخدم لإضعاف الزِّراعة في الضفَّة الغربيَّة إغراق الأسواق الفلسطينيَّة بمنتجات المستوطنات، ممَّا يجعل المزارع الفلسطيني يصاب بالإحباط، إذ إن تكاليف الزراعة العالية لا تغطيها العائدات من الإنتاج، ممَّا يجعله يقلع عن العمل في الأرض، وتتحول في غالب الأحيان إلى أرض بور غير منتجة، وبالتَّالي تكون عرضة للمصادرة من قِبَل الاحتلال، وتحويلها إلى مستوطنات[1].

ومنذ العام 1967 وحتَّى نهاية 2017 أقيمت في الضفَّة الغربيَّة (دون القدس الشَّرقية) أكثر من 200 مستوطنة يسكنها نحو 620 ألف مواطن إسرائيلي، والمستوطنات ذات تبعات كارثيَّة تطال حقوق الإنسان الفلسطيني جرَّاء تأثيرها الكبير على واقع الحياة في الضفَّة الغربيَّة، بحيث يتجاوز نطاقها آلاف الدُّونمات المنهوبة لأجل إقامتها، وتبعًا لمواقع المستوطنات نصب الجيش عشرات الحواجز المخصَّصة للفلسطينيِّين، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم المحاذية، وأتاح للمستوطنين فلاحتها[2].

وأوضح تقرير معهد الأبحاث التطبيقيَّة الفلسطيني أنَّ عدد المُستوطنين الإسرائيليِّين في الضفَّة الغربيَّة وصل إلى مليون مستوطن، وأشار التقرير إلى أنَّ المستوطنات القائمة حاليًا في الضفَّة تحتل ما يزيد على 6% من مساحتها.

---

(1) إبراهيم، بلال، محمد، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2010، ص 137

(2) تقرير لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية بعنوان: المستوطنات الإسرائيلية، (القدس 2017).

وبلغ عدد المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفَّة الغربيَّة - حسب المحافظة ونوع المستعمرة- عام 2020 وفق إحصائيَّات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء 151 مستوطنة، موزعة على محافظات الضفَّة الغربيَّة[1]، وتضمُّ المنطقة داخل الجدار الأمني - التِي تُشكِّل حوالي 10٪ من مساحة الضفَّة الغربيَّة- 52 مستوطنة و358,405 مستوطن، أو 77 في المائة من مجموع المستوطنين (85٪ إذا تمَّ شمل الإسرائيليِّين الَّذين يعيشون في القدس الشرقيَّة)، وهناك 78 مستوطنة تنتشر على نطاق واسع خارج الجدار الأمني، ويبلغ عدد سكانها 107,803 نسمة، ممَّا دفع بعض المراقبين إلى القلق من أنَّه قد تمَّ بالفعل الوصول إلى نقطة اللَّاعودة، حيث قد يكون الفصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عبر تطبيق حلِّ الدَّولتين مستحيلًا[2].

ويهدف الاستيطان إلى منع تشكُّل كتلة متواصلة من الوجود الفلسطيني بالمفهوم المجتمعي والثَّقافي والاقتصادي أولًا، ومنع تشكيل كيان سياسي فلسطيني متواصل، حيث تُشكِّل الأرض الأساس المادي له ولنشاطه، إضافة إلى وضع حدود جغرافيَّة ماديَّة واضحة تمنع من التوسُّع الطبيعي للمجتمع الفلسطيني[3].

تقرير "اللجنة الرباعيَّة" الدوليَّة حول الشرق الأوسط - الَّذي صدر في 1 تموز/يوليو2016- يركز في جزء كبير منه على المستوطنات والتَّحديات الإسرائيليَّة الأخرى التي تفرضها إسرائيل أمام التسوية، ووفقًا للتقرير فإنَّ "استمرار سياسة

---

(1) المستوطنات في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي، رام الله- فلسطين 2021.

(2) David Makovsky, Basia Rosenbaum, David Patkin: Israel Expands West Bank Settler Units: Where Demography Meets Geography, (Oct 30, 2020) Washington Institute for Near Eastern Studies.

(3) نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان (إستراتيجية السيطرة على الأرض وإنتاج معازل)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية مسارات، رام الله فلسطين 2017، ص 65.

الاستيطان والتوسُّع، وتخصيص الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الحصري، والحرمان من التَّنمية الفلسطينيَّة كلها عوامل تُؤدِّي بثبات إلى إلحاق الضَّرر بجدوى حل الدولتين"، كما أشار إلى أنَّ "نحو 70 في المائة من "المنطقة (C)" خصص غالبها من جانب واحد للاستخدام الإسرائيلي الحصري، من خلال إدراجها في حدود مجالس المستوطنات المحليَّة والإقليميَّة أو ضمن "أراضي الدولة"، ونسبة 30% المتبقية من "المنطقة (C)" - والتي بغالبيتها عبارة عن ملكيَّة فلسطينيَّة خاصَّة - هي في الواقع خارج حدود التنمية الفلسطينيَّة، لأنها تتطلَّب تصاريح من السُّلطات العسكريَّة الإسرائيليَّة، فإنَّ النتيجة التي يمكن استخلاصها من التَّقرير هي أنَّ الخطوات التي تتخذها إسرائيل تتَّفق مع الرأي القائل بأنَّه يجب ضمُّ 60% من الضفَّة الغربيَّة - كجزء من اتفاق للوضع النَّهائي - فيما تحافظ السُّلطة الفلسطينيَّة على الأراضي التي تسيطر عليها الآن، وهي "منطقتا (A) و(B)"[1].

الاستيطان في الضفَّة الغربيَّة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجيَّة على المستويات السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة، فهو يعمل على تبرير الوجود العسكري في الأراضي الفلسطينيَّة، وفق النظريَّة الأمنيَّة الإسرائيليَّة التي تؤكد على أنَّ أمن إسرائيل يبدأ عند آخر قدَم للجندي الإسرائيلي.

لقد بات واضحًا أن هناك علاقة تبادليَّة بين الاستيطان والوجود العسكري الإسرائيلي في الضفَّة الغربيَّة، ووجود المستوطنين يبرِّر وجود الجيش الإسرائيلي، ووجود الأخير يُشكِّل حماية للمستوطنات، وقد عبر عن ذلك (ديان) بقوله: المستوطنات ضروريَّة، لأنَّها قادرة على الأمن بصورة أفضل من الجيش، وبدونها لا

(1) David Makovsky: The Quartet Report (Part 1): Defining the Settlement Challenge,(Jul 8, 2016), Washington Institute for Near Eastern Studies.

يمكن بقاء الجيش في تلك الأراضي[1].

وكان من المقرَّر أن تضمَّ إسرائيل - في إطار خطة "صفقة القرن"، ومشروع الضمِّ الَّذي كان أعلن عنه رئيس الوزراء السَّابق "بنيامين نتنياهو"- جميع المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفَّة الغربيَّة، كما كان مقررًا في خطة ترامب، وهذه المستوطنات - البالغ عددها 130- تضمُّ 466208 مستوطنين، من بينهم: مستوطنة داخل الجدار الأمني الإسرائيلي في الضفَّة الغربيَّة، بها 358405 مستوطنين، ومستوطنة خارج الجدار، بها 107803 مستوطنين (يشمل هذا الرقم 15 مستوطنة جيب، والتي تشكل 7 كيلومترات مربعة، أو 0.1٪ من الضفَّة الغربيَّة، وتضمُّ 15،061 مستوطنًا، أو 3٪ من إجمالي المستوطنين، وتشمل أيضًا 30 مستوطنة في وادي الأردن، ويبلغ عدد سكانها 15462 مستوطنًا)، وتبلغ مساحة الأراضي التي سيتمُّ ضمُّها 1613 كيلومترًا مربعًا، أو 29٪ من مساحة الضفَّة الغربيَّة، بينما تبلغ مساحة وادي الأردن 834 كيلومترًا مربعًا، أو 15٪ من الضفَّة الغربيَّة، فإذا نجحت إسرائيل في ضمِّ هذه المناطق فسيؤدي ذلك إلى تعقيد أي جهد مستقبلي لتفكيك الشعبين، وتحقيق فصل حقيقي، والتحرُّك في النهاية نحو حلِّ الدولتين[2].

الضمّ كان يهدف إلى توسيع وزيادة مساحة "إسرائيل" على حساب الأرض والحقوق الفلسطينيَّة بشكل يخالف القانون الدَّولي والمواثيق الدوليَّة واتفاقيَّات جنيف الأربعة، ويخالف أيضًا الاتفاقيَّات الموقَّعة، بما يزيد من مساحة إسرائيل لكي تصبح أكثر من 78% من مساحة فلسطين التاريخيَّة، بمعنى اقتطاع أجزاء جديدة من 22% من أراضي 67 المتبقيَّة من أرض فلسطين التَّاريخية التي تمثل الحدَّ الأدنى من الحقوق الفلسطينيَّة، وضمها لإسرائيل بناء على خطة إدارة ترامب التي تُسمَّى

(1) نابلسي، رازي، الصهيونية والاستيطان (إستراتيجية السيطرة على الأرض وإنتاج معازل). مرجع سابق، ص 68.

(2) David Makovsky: Mapping West Bank Annexation: Territorial and Political Uncertainties, (Jun 15, 2020), Washington Institute for Near Eastern Studies.

بـ"صفقة القرن".

ويمكن أن نوجز أهداف الاستيطان فيما يلي:

1- تهويد المناطق التي تقام عليها المُستوطنات، من خلال هدف أيديولوجي يتمثَّل في حقِّ اليهود في الاستيطان في كلِّ مكان من أرض الميعاد، وقد برز هذا الهدف بوضوح خلال حكم الليكود، فمن خلال المُسْتوطنات التي أقامتها إسرائيل حول مدينة القدس بعد ضمها إليها تسعى إسرائيل إلى إقامة القدس الكبرى.

2- تُحقِّق المستوطنات هدفًا أمنيًّا وعسكريًّا، نظرًا لإقامتها على مناطق إستراتيجيَّة، كالمرتفعات وسفوح الجبال، وبذلك تسيطر على مراكز النَّشاط والحركة ومحاور الدُّخول إلى الضفَّة الغربيَّة، ومن الأهداف الأمنيَّة للمستوطنات حصارها للتجمُّعات العربيَّة في القدس[1]، وخلق وجود إسرائيلي قريب من المناطق العربيَّة؛ بل وملاصق لها لمراقبتها، بحيث إنَّه في حالة وجود أي تحرُّك لمقاومة الاحتلال تكون المستوطنات جاهزة وسريعة للرد[2].

3- الهدف السِّياسي - والَّذي يعتبر أهمَّ هدف تسعى إسرائيل إلى تحقيقه - وهو خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره بقرار سياسي، وبالتَّالي يتعذَّر التوصُّل إلَى أيِّ حل مع الفلسطينيِّين، وبالتَّالي استخدامه كورقة ضغط ومساومة ضد الفلسطينيِّين.

4- استيعاب المهاجرين الجدد في تلك المستوطنات، وخلق مدن جديدة في شرقي القدس، وقد تمَّ التَّركيز على الأراضي التي احتلت عام 1967 على حساب

(1) دويك، موسى القدسي، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، (منشأة المعارف بالإسكندرية. مصر2004)، ص 44.

(2) عبد الهادي، مهدي، المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1967-1977، (جمعية الملتقى الفكري العربي، ط1، أيار، القدس، فلسطين1978)، ص60.

الأراضي التي احتلت عام 1948[1]، بهدف تغيير معالم الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة عام 1967.

تجسيد عملي للعنصريَّة الإسرائيليَّة الاستعماريَّة عن طريق استيعاب المهاجرين الجدد في تلك المستوطنات، وخلق مدن جديدة في شرقي القدس، وقد تمَّ التَّركيز على الأراضي التي احتلت عام 1967 على حساب الأراضي التي احتلت عام 1948[2].

5- طرد السُّكَّان المقدسيِّين من أرضهم، وتسكين اليهود بدلًا منهم، وللوصول إلى هذا الهدف ارتكبت المنظَّمات الإرهابيَّة العديد من الأعمال الوحشيَّة ضد الأهالي المقدسيِّين أنفسهم، مثل مذبحة دير ياسين في 4/9/ 1948، حيث قتل نحو 300 نسمة من القرية التي تبعد ميلًا ونصف الميل غربي القدس، وكان الهدف من ذلك بثَّ الرُّعب في نفوس المقدسيِّين، وإرغامهم على الهرب.

وقد استمرت تلك الأعمال في عام 1967 بالاستيلاء على باقي أجزاء القدس، حيث أمرت القوَّات الإسرائيليَّة السُّكان من خلال مكبرات الصوت بالرَّحيل إلى الأردن، لأنَّ الطَّريق إليها مفتوحة، ومن تلك الأعمال أيضًا تحديد الحدود بطريقة جديدة، إذ أعلنت رئيسة وزراء اليهود جولدا مائير (1969-1974) أنَّ حدود دولة إسرائيل هي حيث يُقِيم اليهود، لا حيث يوجد الخطُّ على الخريطة[3].

لا تنظر إسرائيل للضفَّة الغربيَّة والقدس وقطاع غزة باعتبارها أراضٍ محتلَّة أو متنازع عليها يسري عليها القانون الدولي والمواثيق الدوليَّة، ومن ناحية أخرى لا

(1) Racem, Khameyseh. Israel Planning and house demolishing policy in the West Bank (Academic society for the study of International Affairs) East Jerusalem December1989) . p.6.

(2) - Racem, - Khameyseh. 1989: Israel Planning and house demolishing policy in the West Bank (copyright passia, Palestinian, Academic society for the study of International Affairs) East Jerusalem December . p.6.

(3) دويك، موسى، القدسي، مرجع السابق، ص 8

تطبق عليها القانون الإسرائيلي وحقوق المواطنة، إذ لا يوفر القانون الإسرائيلي الحماية للمواطن الفلسطيني في مواجهة تعسُّف الاحتلال، ولا تعترف في الوقت ذاته بسريان مفعول القانون الدَّولي[1].

لعلَّ السِّمة الرئيسة للاستعمار الإسرائيلي في فلسطين أنَّه استعمار استيطاني إحلالي، فهو لا يأخذ شكل الاستعمار التقليدي العسكري بهدف استغلال موارد البلد التي يحتلها، وإنَّما يأخذ شكل نقل السُّكان الأوروبيين من بلادهم إلى البلد الجديدة ليعيشوا فيها، مثل الاستعمار الفرنسي للجزائر، والمستوطنين البيض في روديسيا وجنوب أفريقيا[2]، والأهداف السياسيَّة للاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة كانت واضحة بامتياز، إذ يستحيل مع وجودها الحديث عن حلول سلميَّة مستقبليَّة تفضي إلى قيام دولة فلسطينيَّة في ظلِّ هذا الوضع الذي تفرضه المستوطنات، كما أنَّ شبكة المُستوطنات المُتواصلة ذات الكثافة السُّكانية التي تسعى إلى زيادتها باستمرار إنَّما تخدم الهدف السياسي الإستراتيجي لها، وهو قيام دولة "إسرائيل" الكبرى بعاصمتها القدس الموحَّدة، والإبقاء على الضفَّة الغربيَّة مُقسَّمة إلى أقسام يستحيل معها قيام دولة فلسطينيَّة[3].

واعتمدت سلطات الاحتلال – في نشاطها الاستيطاني- على سلسلة إجراءاتٍ لتحقيق أهدافها في تهويد المدينة وإحكام السَّيطرة عليها، وتمَّ ذلك عبر بناء الأطواق

(1) بشارة، عزمي: من يهودية الدولة حتى شارون (دراسة في تناقض الديمغرافيا الإسرائيلية)، (دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 2005)، ص 25.

(2) المسيري، عبد الوهاب: الأيديولوجيا الصهيونية، دراسة في علم اجتماع المعرفة، (دار عالم المعرفة، الكويت 1982)، ص124.

(3) إبراهيم، بلال، محمد، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 41

الاستيطانيَّة، إضافةً إلى الشَّوارع الالتفافيَّة[1]، ومن أجل ضمان تحقيق ذلك عَمِلت على تطويق المدينة المقدسة بمجموعة من الكتل الاستيطانيَّة لضمان تطويق المدينة من كافَّة الجهات، **الطَّوق الأول** رامات أشكول، وهو كالتَّالي[2]:

- جفعات همفتار، التَّلة الفرنسيَّة، الجامعة العبرية تعتبر هذه المستعمرات أول الأطواق حول القدس، وهدفها إزالة التَّشويه الذي حدث بعد عام 1948، حيث بقيت الجامعة العبريَّة تحت السَّيطرة الأردنيَّة، لذلك قامت "إسرائيل" بإقامة هذه الأحياء على عجَلٍ ممَّا شوَّه منظر المدينة، حيث بدأت الأبنية العالية تُغلِق الأفقَ الشَّمالي ممَّا أثَّر تأثيرًا كبيرًا.

- راموت- ريخس شعفاط: أقيمت على أراضي قرى شعفاط وبيت إكسا، وتم بناء 9959 ألف وحدة سكنيَّة.

- بسكات زئيف- بسكات عومر- يعقوب، أقيمت على أراضي حزما وبيت حنينا، وشعفاط وعناتا في الجزء الشَّمالي الشَّرقي من المدينة، وهدفها تطويق القرى السَّابقة وعزلها، وإسكان 100,000 مستوطن، وبناء 18557 وحدة سكنيَّة.

- تلبيوت الشرقيَّة- جيلو: أقيمت على أراضي صور باهر وبيت جالا وبيت صفافا، وتمَّ بناء 11697 وحدة سكنيَّة.

الطوق الثَّاني: هو خارج حدود البلديَّة، ولكنَّه ضمن مجال القُدْس الكبرَى، وهدف هذه المخطَّطات بناء السُّور الثَّاني حول المدينة، ويرتبط مع المنطقة الجنوبيَّة في منطقة غوش عتصيون، وتشمل مستعمرات: كفار عتصيون، وروش تسوريم، وألون شيفوت، ونفي دانيال، وأليعازر، وبيت عين، وإفرات، وبيتار، بالإضافة إلى

(1) التوفكجي، خليل، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد31. المجلد 8، 1997، ص 133

(2) أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ط2، دار البشير، عمان، الأردن1997، ص 558.

المدينة الجديدة عيرغانيم (مدينة الحدائق)، حيث يهدف المشروع إلى بناء 10 آلاف وحدة، وإسكان 100 ألف مستوطن[1].

على الدوام مثَّلت الأرض محددًا رئيسيًّا في الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن خلفه الصِّرَاع العربي الإسرائيلي، فلقد سعى المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين إلى السَّيطرة على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينيَّة بأقل عدد من السُّكان، من أجل خلق حقائق جديدة على الأرض في إطار المشروع الاستعماري الإسرائيلي، الذي يهدف إلى تزييف التَّاريخ وتغيير الواقع، ونسف الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، واستبدالها بالهُوِيَّة الإسرائيلية من خلال سرقة تراث وحضارة الشَّعب الفلسطيني في إطار صراع الهُوِيَّة.

(1) أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، ط2، دار البشير، عمان 1997، ص 559.

الفصل الثَّاني :
صراع الهُوِيَّة الإسرائيلي الفلسطيني
من منظور حضَاري

عقَبَ نجاح المشروع الاستيطاني وسيطرة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينيَّة - سواء عبر الاحتلال العسكري أو الاستيطان- حدث تحوُّلٌ جوهريٌّ ونوعيٌّ على طبيعة الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني من صراع على الأرض الفلسطينيَّة إلى صراع على هُوِيَّة الأرض ومورثها الثَّقافي والحضاري، فثمَّة مؤشرات عديدة على حدوث تحوُّل نوعي جوهري في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في سياقه العام والخاص إلى صراع على البُعْد الحضاري والثَّقافي والاجتماعي.

أولًا: مفهوم الهُوِيَّة من منظور سياسي ثقافي:

الهُوِيَّة من منظور سياسي تعتبر من المفاهيم صعبة التَّحديد، كونها مفهومًا مُتغيرًا، وفي حالة بناء وصراع مستمر، سواء كانت صراعًا داخليًّا أو خارجيًّا، فحالة التَّدافع بين مكونات وفئات المجتمع الواحد كفيلة بجعل هُوِيَّة هذا المجتمع في تطوير مستمر، كما أنَّ الصِّراع الخارجي يُسْهِم في بناء أو تدمير أيِّ هُوِيَّة وطنيَّة.

هُوِيَّة الأمَّة هي هُوِيَّة تاريخيَّة، والتَّاريخ هو الذي يُشكِّلُها، وهذا يعني ألَّا وجود للهُوِيَّة خارج المجتمع والتَّاريخ، فالأمة وحدها تملك الهُوِيَّة - سواء كانت جماعة صغيرة أو كبيرة - بشرط تماثُل أفرادها وانصهارهم في الوجود المجتمعي الجماعي[1]، ومفهوم الهُوِيَّة مفهوم رمزي، وتجسيد اجتماعي وسياسي مبني ومتعلق بالتخيل أكثر من أن يكون طابعًا لواقع موضوعي، إذ إنَّه تجسيدٌ وإبرازٌ تتصوَّر من خلاله مجموعة ما وحدتها بالتَّمايز عن الآخرين، وتشكل فئة مُتماثلة محقِّقة ذاتها، وتصنيفها وتمايزها، حيث يتمُّ ذلك بوجودها ذاته"، كما ترى "أنَّ الشُّعور بالهُوِيَّة ليس معطى أوليًّا في الوعي الفردي؛ بل هو حصيلة آليَّة اجتماعيَّة مُتداخلة مُتواصِلة، وهي عمليَّة بناء اجتماعي

(1) البوني، عفيف: قراءة في الهوية القومية العربية، ضمن كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي والمعاصر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013)، ص 24.

بامتياز، فكلُّ هُوِيَّة تُبنَى وتُحدَّد بالنِّسبة إلى هُوِيَّات أُخرى"[1].

وتشدِّد التَّعريفات المختلفة للقوميَّة والإثنيَّة على الأهميَّة الخاصَّة التي تحتلُّها الثَّقافة بسبب دورها في بلورة الهُوِيَّة الجماعيَّة، على الرَّغم من كونها أكثر عناصر الثَّقافة عُرْضة للتغيُّر، وهناك بعض التَّعريفات تنسب للثَّقافة دورًا أساسيًّا في تشكيل الهُوِيَّة القوميَّة والإثنيَّة، فقد رأى (غلنر) أن القوميَّة هي نتاج اصطناعي للقناعات والولاءات والتَّضامن التي مصدرها الثقافة[2]، الهُوِيَّة مفهوم أنطولوجي وجودي يمتلك خاصيَّة سحريَّة تُؤهِّلُه للظُّهور في مختلف المقولات المعرفيَّة، وهو يتمتَّع بدرجة عالية من العموميَّة، والتَّجريد تفوق مختلف المفاهيم الأخرى المجانسة والمقابلة له، وهو كمفهوم يمتلك طاقة كشفيَّة لفهم العالم، حيث يشتمل على مكونات الأنا والآخر، وهو كمفهوم يتميَّز بطابع الشموليَّة[3].

(حليم بركات) عرَّف الهُوِيَّة باعتبارها وعيًا للذَّات التَّاريخيَّة من موقع الحيز المادي والروحي الَّذي تشغله في البنية الاجتماعيَّة، وهي تتكون بفعل السِّمات المشتركة التي تحدد توجُّهات أفراد المجتمع وأهدافهم ورؤيتهم لأنفسهم وللآخرين[4]، بينما يرى (برهان غليون): أنَّ الهُوِيَّة "ليست مجرد قيمة في ذاتها أو فيما تخلقه من شعور بالخصوصيَّة، إنَّما تنبع قيمتها ممَّا يُقدِّمه الإطار الَّذي تخلقه من فرص حقيقيَّة

(1) السقا، أباهر: الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتدخلاتها المتعددة، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الإستراتيجية- مسارات، فلسطين، 2013)، ص 2.

(2) حيدر، عزيز: دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية (دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل) ضمن كتاب الهوية وقضاياها المعاصرة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013)، ص 405.

(3) وطفة، علي، أسعد: (الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت 2013، ص 158.

(4) بركات، حليم: المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في الأحوال والعلاقات، (مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2000)، ص 62.

للتقدُّم، وتوسيع هامش المبادرة التاريخيَّة للشُّعوب والجماعات التي تنطوي تحت شعارها"[1]، فالهُوِيَّة هي مجموعة من السِّمات الروحيَّة والفكريَّة والعاطفيَّة الخاصَّة التِي تُميِّزُ مجتمعًا بعينه وطرائق الحياة ونظم القيم والتَّقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الاقتصادي والحقوقي، وهي الوعي المتطوِّر للفكر الإنساني والإنجاز الرائع[2].

الهُوِيَّة تكون في حالة تماس وتفاعل بين المجموعات، وهي تنطوي على منظومة من القيم الثقافيَّة المشتركة، والمتفاعلون خلالها يملكون أدوات التَّواصل والتَّفاعل عبر أشكالها التي تتجلَّى كثقافة ظاهرة، ومن خلال هذه الثَّقافة وأشكالها يُحدِّد الأفراد أنفسهم والآخرون، ويمكن إعادة صياغتها وتطويعها بما يخدم تلك المجموعات التي تنتمي لهذه المجموعة؛ ولكن يبقى حذر المجتمعات من العوامل التي تؤثر وتهيمن في تطويع ثقافتهم بطمسها والتَّلاعُب بما لا يخدم رغبتهم[3].

الهُوِيَّة عبارة عن "منظومة متكاملة من المعطيات الماديَّة والمعنويَّة والاجتماعيَّة التي تنطوي على نسَق من عمليَّات التَّكامل المعرفي؛ ولكن لا يمكن لهذه المنظومة أن تكون في حيز الوجود ما لم يكن هناك شيء ما يعطيها وحدتها ومعناها، ويتمثَّل ذلك في الرُّوح الداخليَّة التي تنطوي على خاصَّية الإحساس بالهُوِيَّة والشعور بها"، كما يرى (ميكشيللي) أنَّ الهُوِيَّة ليس شيئًا جامدًا، بل هي حقيقة تتطوَّر وفقًا لمنطقها الخاص الَّذِي يتجسَّد في عمليَّات التقمُّص والتمثُّل والاصطفاء، وهي في سياق تطوُّرها تتحدَّد على نحو تدريجي، وتعيد تنظيم نفسها، وتتغيَّر من غير توقُّف، وذلك

(1) غليون برهان: حوارات من عصر الحرب الأهلية، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1995)، ص 215.

(2) أبو سير، سامر: السياسات الإسرائيلية وأثرها على إشكالية الهوية في القدس، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2018، ص 20.

(3) Fredik Barth, Ethnic groups and Boundaries the social organization of culture difference ,(editeur Waveland press 1998).pp 153.

إلى حد تكون فيه قادرة على تحديد خصوصيَّة الكائن الإنساني[1].

فالهويَّة ليست معطًى جامدًا أو قالبًا ثابتًا من القيم والعادات والتَّقاليد المشتركة؛ بل هي مجموعة من المركَّبات اللغويَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة والتُّراثيَّة المتغيرة، التي تُميِّز جماعة معينة عن غيرها من الجماعات الأخرى، والتي تُحدِّد نظرتها لنفسه وللجماعات الأخرى في إطار التَّعاون أو الصِّراع.

أغلب التَّعريفات تتَّفق على أنَّ الهُوِيَّة هي مجموعة من الخصائص التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه بالعلاقة مع الجماعة الاجتماعيَّة التي ينتمي إليها، والتي تتميَّز عن الأفراد المنتمين للجماعات الأخرى، بحيث يكون هنالك ارتباط قوي بين الفرد والجماعة[2]، أمَّا (جان فرانسوا بايار)، فيرفض الزعم القائل بأنَّ الهُوِيَّة الثقافية "تقابلها بالضرورة هُوِيَّة سياسية، فكِلَا هاتين الهُوِيَّتين "تكونان في أحسن الأحوال بناءً ثقافيًّا أو سياسيًّا أو أيديولوجيًّا، أي بناءً تاريخيًّا، ولا توجد هُوِيَّة "طبيعيَّة" تفرضها الأوضاع، ومصطلح "الهُوِيَّة الأصلية" الدارج غير موفق، فليست هناك سوى "إستراتيجيَّة للهُوِيَّة"، يتبعها - بشكل رشيد - محركون، منهم محترفو السِّياسة[3].

وهنا تبرز الهُوِيَّة الوطنيَّة في مقابل هُوِيَّة الآخر، لذلك فإنَّ الهُوِيَّة الثقافيَّة لجماعة سياسيَّة ما تعتبر كيانًا يسير ويتطوَّر مع تطور حركة التَّاريخ، وليست معطى جاهزًا أو نهائيًّا، فهي تسير وتتطور إمَّا باتجاه الانتكاس أو باتجاه الانتشار، وهي تغتني

(1) ميكشيللي، أليكس: الهوية، ترجمة على وطفة، (دار الوسيم للخدمات الطباعيَّة، دمشق، ط1، 1993)، ص 29.

(2) أبراش، إبراهيم: مسألة الهوية في الدستور الفلسطيني، تحرير نادر سعيد، (برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2004). ص 24.

(3) بايار فرانسوا جان: أوهام الهوية، ترجمة حليم طوسون، (دار الشروق القاهرة. 1998)، ص 7.

بتجارب أهلها ومعاناتهم، وانتصاراتهم وتطلُّعَاتهم[1].

وبما أنَّ الهُوِيَّة الوطنيَّة غير ثابتة ومتحركة ومتطوِّرة مع تطوُّر حركة التَّاريخ، يمكن تحديدها بعدة عوامل تسهم في تشكيلها[2].

– **العامل التَّاريخي:** هُوِيَّة مرتبطة بالتَّاريخ والأحداث والتحوُّلات وماجرى خلاله، إضافة إلى أنَّها تنظر إلى أصول الجماعات وهُوِيَّة الأمم التَّاريخيَّة.

– **العامل المَجَالي:** وهو المجَال الوطنيُّ الَّذِي يُشكِّل الهُوِيَّة والشَّخصيَّة الوطنيَّة، ويخضع لظروف المجتمع.

– **العامل الثَّقافِي:** وهُو يمكن تحديده بعدد من عناصر اللُّغة والدِّين والعادات والتَّقاليد، والقيم المشتركة التي أنتجتها تجارب المجتمع.

– **العامل السِّياسي:** كُلُّ ما يرتبط بالقوانين، والتي قد تكون أحد العوامل التي تُنظِّمُ العلاقات بين الأفراد، والأحوال المدنيَّة للأفراد داخل المجتمع.

– **العامل الاقتصاديُّ:** كلُّ ما يتعلق بمقدرات وثروات المجتمعات، والنَّشاط الاقتصادي، وتنظيم الحياة خلالها، وأثار ذلك فعاليَّة وحيويَّة الهُوِيَّة الوطنيَّة، والعوامل التي تُؤثِّر فيها - سواء كانت داخليَّة أو خارجيَّة - قد تسهم في الحفاظ عليها أو تُعمِّق الأزمة وتستهدف الهُوِيَّة، ممَّا تُؤثِّر في الاستقرار.

من المؤكَّد أنَّه لا يمكن فهم الهُوِيَّة دون فهم علاقتها بالآخر الذي يُشعرُك بحالة المُنافسة والتَّناقض، أو الصراع بأشكاله المختلفة، سواء الصِّراع السِّياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو الثقافي. وتُشكِّل الهُوِيَّة الثقافيَّة مصدرًا للصِّراعات

(1) الجابري محمد عابد: العولمة والهوية الثقافية، (مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1998).
(2) أبو سير، سامر: السياسات الإسرائيلية وأثرها على إشكالية الهوية في القدس، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2018)، ص 21.

والنِّزاعات الاجتماعيَّة والعرقيَّة والطائفيَّة، سواء داخل المجال المحلي أو الدولي، وتعتبر من الحاجات النفسيَّة غير المادية التي تتصارع عليها المجتمعات إذا ما تمَّ احتقار قيمها أو محاولة استبدالها، وهذا ما يجري في الشَّرق الأوسط، بعد تراجع دور الدَّولة، وبروز الهُوِيَّة الفرعيَّة على حساب الهُوِيَّة الجامعة لدى مجتمعات الشّرق الأوسط.

لا تكتسب الهوية معناها ومدلولاتها في الحقيقة بعيدًا عن المواجهة مع الآخر، ولا يمتلك الفرد هُوِيَّة فيزيائيَّة ثابتة تتعرَّض جزئياته فِيهَا للتَّلف لتحل محلها أخرى، وتموت خلاياه لتُولَد أخرى مرَّات عديدة في أغلب الأنسجة أو الأعضاء، لكن هُوِيَّته الشخصيَّة تبقى على الرغم من اختلاف صوره الشخصيَّة عبر مراحل حياته المختلفة، أي أنَّ سمة الذَّات تتجاوز التحوُّلات التي تطرأ على الفرد[1]، يؤكد "دنيس كوش" أنَّ الهوية رهان صراعات اجتماعيَّة، وليس لكل مجموعة نفس السلطة، إذ لكل مجموعة موقعها الذي تكتسبه ضمن نسق العلاقات الذي يربط بين المجموعات، كذلك النفوذ لكل مجموعة ليس بنفس المقياس، وبالتَّالي موقع كل مجموعة يُحدِّد هُوِيَّتها وتعريفهم الخاص على ذواتهم، وكذلك على الآخرين.[2]

لذلك فإنَّ الهُوِيَّة تُمثِّل للشُّعوب والأمم ضرورة سياسيَّة، وتسعى الشعوب والأمم لتشكيل الهُوِيَّة الجماعيَّة الخاصة بها في المجتمعات المعاصرة، كعنصر أساسي في بناء وحدة الأمم واستقرارها وتطوُّرها، وتسعى كلُّ أمة لتشكيل هُوِيَّة جماعيَّة مشتركة تعكس ثقافة المجتمع، وتُعبِّر عن تاريخه الاجتماعي والسياسي وعن آماله وطموحاته وأهدافه المستقبليَّة، وتُميِّز شخصيتها كأمة ذات سيادة عن باقي الأمم

(1) موران، إدغار: البشرية والهوية البشرية، ترجمة هناء صبحي، (دار الكلمة للنشر –أبو ظبي 2009)، ص 91.

(2) كوش، دنيس: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004)، ص 157.

الأخرى، وتعمل على اندماج أفرادها ضمن تلك الهُوِيَّة للمحافظة على تماسك الأمة واستقرارها[1].

لمفهوم الهُوِيَّة ارتباط وثيق بالثَّقافة، فهي تُعرَّف بأنَّها ما أنتجه الإنسان من فكر وعلم وفن وأدب ونُظم وعادات وقيم وأدوات وأساليب ووسائل تُمثِّل الثَّقافة الشَّعبيَّة، والتي توارثتها الأجيال بشتى الطُّرق، ويعكسها الفرد من خلال التُّراث الشَّعبي، والأمثال والزي المشترك التقليدي، والأكل الخاص وحكايات الماضي، وهذا يدلُّ على الارتباط العضوي بين الثَّقافة والهُوِية، المعبر عنها بِكُلِّ ما له علاقة بثقافة المُجتمع[2].

وتُسهم العوامل الثَّقافية في الدِّفاع عن الهُوِيَّة الوطنيَّة والمصالح المشتركة، ففي التَّعبئة يتمركز جزء كبير من النَّشاطات والفعاليَّات التي يقوم بها الشَّعب الخاضع للاحتلال للحفاظ على الأصل والثَّقافة المشتركة، بينما تحاول قوى الاحتلال والاستعمار السَّيطرة على الشَّعب الأصلي، وشرذمتهم، وإضعاف انتمائهم المشترك، وتشويه هُوِيَّتهم بطرق عديدة، أهمها:[3]

أ- تمزيق النَّسيج الاجتماعي، والتَّشكيك في فائدة العمل المُشترك.

ب- التَّشكيك في الانتماء إلى أصل واحد، والتَّشديد على التجزئة (كما قالت جولدا مائير: أين الشَّعب الفلسطيني؟)

ت- تشويه الملامح المميّزة للهُوِيَّة الجماعيَّة المشتركة، وخصوصًا العنصر الثقافي، ويتركَّز في الفئة المسيطرة على العنصر الثَّقافي لهُوِيَّة السُّكان الأصليّين.

---

(1) أبو ندى، أشرف: الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، (مجلة المستقبل العربي، العدد 423، لبنان، 2014)، ص 81-82.

(2) كناعنة، شريف: دراسات في التراث الشعبي والهوية الفلسطينية، (مؤسسة الأسوار، عكا، 2001)، ص 253.

(3) حيدر، عزيز: دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية مرجع سابق، ص 407.

وتسعى القوى الاستعماريَّة للسيطرة على الهُوِيَّة الجماعيَّة للسُّكان الأصليِّين، من خلال نشر قيم وثقافة المحتل بين الشَّعب المحتل، من خلال وسائل التَّنشئة المختلفة، عبر تغيير المناهج التعليميَّة، والتربويَّة، وفرض تاريخ مزيف -كما يفعل الاحتلال الإسرائيلي في مدارس القدس- بهدف إخضاع الشَّعب الأصلي لعمليَّة تثقيف اضطراريَّة من خلال التكيُّف والتَّوافق مع الواقع الجديد.

الشعور بالهُوِيَّة هو حصيلة آليَّة اجتماعية متداخلة متواصلة، تتداخل فيها الأبعاد الثقافيَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة، وهي تبرز في مواجهة تحديات داخليَّة أو خارجيَّة، وهي عملية بناء اجتماعي وسياسي مستمر ومتطور، وهي تُوفِّر للفرد مشاعر الأمن والاستقرار والطُّمأنينة، فالهُوِيَّة من منظور سياسي ثقافي تأتي كانعكاس للواقع الاجتماعي والثَّقافي والحضاري للمجتمع والشَّعب، وهي تبرز في سياقات مختلفة؛ لكنها تُعبِّر عن التَّاريخ والحضارة والقيم المشتركة للجماعة السياسيَّة، في مواجهة الجماعات السياسيَّة الأخرى، لذلك جاء بروز ملامح الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة كردَّة فعل على صناعة هُوِيَّة إسرائيليَّة على الأرض الفلسطينيَّة، من خلال المشروع الصهيوني بمعاونة الانتداب البريطاني الذي سهَّلَ لها عوامل الوجود وفق وعد بلفور عام 1917.

ثانيًا: الهُوِيَّة الفلسطينيَّة كنقيض للهُوِيَّة الإسرائيليَّة:

ذات مرة سأل محمود درويش: ماذا يفعل المنتصر بنصره؟ وماذا يفعل المهزوم بهزيمته؟ حيث إنَّ الهزيمة تُفْضي إلى ظروف تاريخيَّة، وحالة خاصَّة تسيطر على الهُوِيَّة المهزومة النَّاشئة، باعتبارها هُوِيَّة قلقة مُضْطربة، فترتبط عوامل بقائها بقدرتها على الصُّمود والتحدِّي التَّاريخي، وقدرتها على إعادة بنائها.

لقد جاء بروز الملامح الأولى للهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة كردَّة فعل عن المشروع الصُّهيوني في فلسطين، والسَّاعي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تطبيقًا لوعد بلفور، ومخرجات مؤتمر بازل 1897، وسان ريمون1920، وتُشكِّل

الهُوِيَّة الوطنيَّة للشَّعب الفلسطيني النَّقيض التَّاريخي والحضاري والثَّقافي والسياسي للهُوِيَّة الإسرائيليَّة المصطنعة خارجيًّا، وقد عُرفت الهوية الوطنية: بأنها مجموعة من السمات والخصائص المشتركة، سواء كانت تاريخيَّة، أو ثقافيَّة، أو اجتماعيَّة، أو نفسيَّة، أو سياسيَّة، وكذلك الشُّعور بالتضحيَّات، والانتماء لمجتمع الوطن، وتفضيله على غيره من المجتمعات الأُخرى.

وتتميَّز الهويَّة الوطنيَّة المعاصرة عن غيرها من المفاهيم الأخرى بأنَّها حالة جماعيَّة إراديَّة خالصة، تتسم بطابعها الجماعي، وتبرز في إطار مواجهة الاستعمار الكولونيالي، وتدفع باتجاه تعزيز القطرية، لأنَّ ضرورات الكفاح الوطني كانت تقتضي بناء العاطفة الوطنيَّة المرتبطة بالدِّفاع عن الوطن والتُّراب الوطني في مواجهة خطر الاستعمار[1].

من هنا يكون الاحتلال لاعبًا أساسيًّا ومهمًّا في رسم الخطوط العريضة للهُوِيَّة؛ بل في كثير من الظُّروف يُعدُّ وجودُه سببًا رئيسيًّا في ظهور الهُوِيَّات العرقيَّة، والدينيَّة، والوطنيَّة، لذلك فإنَّ تخليق الهُوِيَّة الفلسطينيَّة المعاصرة جاء مرتبطًا بمرحلة الاقتلاع من الأرض، والنَّفي بعيدًا عن الوطن أو فيه، وفي سياق المواجهة العنيدة للغزو الصهيوني إنَّما يتطلَّب بذل ما يكفي من الجهد الهادف إلى إعادة تعريف هذه الهُوِيَّة عبر مراجعة مكوناتها لاستئصال ما هو غير أصيل فيها[2].

فالهزيمة كانت تعني التمسُّك بالذات الفلسطينيَّة، فلقد عادت القضيَّة إلى صورتها الحقيقيَّة، صراع فلسطيني –إسرائيلي، وبات التحدِّي الرَّئيسي للشَّعب الفلسطيني ينحصر في تجسيد هُوِيَّتهم الوطنيَّة المميزة في مؤسَّسات سياسيَّة

(1) أبو رحمة، عماد: أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2015)، ص76.

(2) أبو سير، سامر: السياسات الإسرائيلية وأثرها على إشكالية الهوية في القدس، مرجع سابق، ص 19.

مستقلة، وشكَّل الكفاح المسلَّح وسيلة لإثبات الهُوِيَّة الوطنيَّة والوجود الفلسطيني في ظلِّ محاولات تغييبه[1].

في الحالة الفلسطينية كانت الهوية – وما زالت- محلَّ سِجَال، من حيث آليَّات تكوينها ونمطها، وأشكال التَّعبير عنها، وذلك لأسباب تتعلَّق بخط التَّكوين التَّاريخي المتعلِّق بولادة القوميَّات في الشَّرق العربي، والتَّصارع مع المشروع الصهيوني، والذي أسهم في تنامي الشُّعور الوطني، بالإضافة للقواسم المشتركة مثل: اللُّغة، والعادات، والتَّقاليد، ووحدة المصير، والشُّعور الوطني[2].

وتعود جذور الهُوِيَّة الوطنيَّة إلى بداية القرن العشرين، عندما تلمَّس الفلسطينيُّون الخطر الصُّهيوني على وطنهم حيث كان تحت الحكم العثماني، ثمَّ مباشرةً بعد الحرب العالميَّة الأولى عندما بدأ تنفيذ مخطط (سايكس بيكو)، وأصبحت الحدود التي وضعتها الاتفاقيَّة تُعبِّر عن نوع من الوطنيَّة القُطْرية، بعدما أصبح اللبناني يقول: أنا لُبْناني، والسُّوري يقول: أنا سوري، والعراقي، والمصري... إلخ، فلم يعد أمام المُوَاطن العربي الفلسطيني إلَّا أَن يُعبِّر عن هُوِيَّته الوطنيَّة لمواجهة الخَطر الَّذِي يهدِّده، وهو الخطر الصُّهيوني والانتداب البريطاني[3]، وأضفى الخطر الصُّهيوني على الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة طابعًا خاصًّا، وأسهم في الإرهاصات الأولى للهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، رغم بقائها مندمجة في الهُوِيَّة العربيَّة والحركة القوميَّة، فلقد تركت الصِّدامات النَّاتجة عن المشروع الصهيوني آثارها على الحركة

(1) صايغ يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949 إلى 1993، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان 2002)، ص 256.

(2) السقا، أباهر: الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتدخلاتها المتعددة، مرجع سابق ص 3.

(3) أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني التباسات التأسيس وتحديات التطبيق، (مجلة سياسات، العدد 8، معهد السياسات العامة، رام الله 2009)، ص 35.

الوطنيَّة الفلسطينيَّة[1].

نكبة 1948 وما قبلها من أحداث مأساويَّة أسهمت في ولادة هُوِيَّة وطنيَّة فلسطينيَّة بإرادة صلبة، رغم أنَّها لم تكن بذلك القدر من النُّضج القادر على تحمُّل تجليَّات المشروع الصهيوني قبل عام 1948 وبعده، فتمسُّك الفلسطينيين بهُوِيتهم كان أحد أشكال مقاومة المشروع الصهيوني[2].

بروز الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة جاء مرتبطًا بالنِّضَال ضد المشروع الصُّهيوني والاحتلال البريطاني؛ ولكن معناه - في الحالة الفلسطينيَّة - بحاجة إلى تدقيق، خصوصًا من جهة التَّمييز بينه وبين الهُوِيَّة القوميَّة العربيَّة، فظهور مصطلح الوطنيَّة الفلسطينيَّة جاء كردَّة فعل عن إنكار الدِّراسات الإسرائيليَّة وجود هُوِيَّة وطنيَّة فلسطينيَّة، ولقد اكتسبت الحركة الوطنية الفلسطينية مزيدًا من الأبعاد نتيجة سعيها لإقامة دولة مستقلة، فالذَّاكرة الجماعيَّة وإدراك الظُّلم المشترك، وحس الانتماء إلى أرض محدَّدة، شكَّل أساسًا لانتقال الحس الجماعي الكامن لدى الفلسطينيِّين إلى وعي جماعي بالذَّات، وميَّزتهم عن العرب الآخرين الَّذين يشتركون معهم في اللُّغة والدِّين والثَّقافة، وهكذا تطوَّرت الوطنيَّة الفلسطينيَّة إلى شكل من أشكال الإثنيَّة[3].

منذ أن ظهر الخطر الصُّهيوني في فلسطين نهاية القرن التَّاسع عشر ممثَّلًا في الاستيطان اليهودي، ثُمَّ وعد بلفور، الذي تمَّ تجسدُه بقيام دولة إسرائيل، كان من ضمن الشِّعارات التي رفعها الفلسطينيُّون للتَّعبير عن خطورة هذا الخطر الدَّاهم

(1) القلقيلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد: الهوية الوطنية الفلسطينية خصوصية التشكيل والإطار الناظم، المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة – بديل، بيت لحم 2012، ص 21.

(2) كيالي، ماجد: إشكاليات الهوية والمواطنة في السياقات الفلسطينية، (مجلة المواطنة، العدد الأول، مركز الدكتور حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية، غزة فلسطين 2022)، ص 33.

(3) صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949 إلى 1993، مرجع سابق، ص 8-9.

مقولة -إمَّا أَن نكُون أو لا نكون- وشعار -إما نحن أم هم-، بطبيعة الحال لم يكن المقصود بالكينونة أو الوجود هو مجرد الوجود المادي فقط، لأنَّه لا قوة بالأرض تستطيع أن تلغي وجود شعب متمسِّك بأرضه أو تلغي حقَّ شعب ما دام هذا الشَّعب لم يتنازل عن حقوقه المشروعة[1]، وكانت مطالب عرب فلسطين في الاستقلال تستند إلى العهود التي قطعتها بريطانيا للشَّريف حسين "مراسلات الحسين – مكماهون"، ولعدد من قادة الحركة الوطنيَّة بين عامي 1915-1918، تلك العهود التي تضمَّنَت الاعتراف باستقلال البلاد العربيَّة، كما يستند هذا الطَّلب إلى رغبة الشَّعب الفلسطيني في الاستقلال والحريَّة وحق تقرير المصير[2].

تتميَّز الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة بمجموعة من السِّمات والخصائص التي تميز بها الشَّعب الفلسطيني، وهي ما يحمله هذا الشَّعب من لغة، وثقافة، ووعي جماعي، وموروث شعبي، وعادات وتقاليد، فلقد مرت الهُوِيَّة الفلسطينيَّة بمجموعة من المراحل، وأسهم في تطوُّرها عدَّة عوامل، أهمها النَّكبة والتشرُّد، وتحوُّل معظم أبناء الشَّعب الفلسطيني للاجئين[3].

كما اختلفت الهُوِيَّة الفلسطينيَّة عن الهُوِيَّة الإسرائيليَّة النقيضة بكونها متخيلة منعكسة عن وجود أصلي حقيقي، وتعتمد في صناعتها على أحداث النَّكبة الواقعيَّة، وليست خياليَّة مخترعة لا وجود لها، تعمد على الزيف والتَّلفيق مثل الهُوِيَّة الإسرائيلية، فالهوِيَّة الأولى تحرُّريَّة أصيلة، أما الثَّانية فهي انعكاس لمشروع استعماري

(1) أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني التباسات التأسيس وتحديات التطبيق، مرجع سابق، ص 32-33.

(2) الموسوعة الفلسطينية، الحسن، خالد: فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، (القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولي بيروت 1990)، ص 533.

(3) زهران، هديل، معروف: تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية منذ أوسلو، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس فلسطين 2020، ص 38..

استيطاني إحلالي[1].

وإن كان الحديث عن الهُوِيَّة وتميُّزها يقتضي الاعتراف بالهُوِيَّات الأخرى ضمنيًّا، فإنَّ خصوصيَّة التَّجربة الفلسطينيَّة أدَّت إلى تماثل الهُوِيَّات النَّاتجة وتبادل أدوارها، فقد أدَّى التَّطهير العرقي الَّذي تعرض له الشَّعب الفلسطيني إلى ظهور الكفاح المسلح في مرحلة سابقة عن تطوُّر الهُوِيَّة الفلسطينيَّة كهُوِيَّة وطنيَّة قوميَّة، من خلال انطلاقة الثَّورة الفلسطينيَّة المعاصرة كإثبات للهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة[2].

لقد جاءت انطلاقة الثَّورة الفلسطينيَّة عبر الكفاح المُسلَّح في سياق تثبيت الهُوِيَّة الوطنيَّة للفلسطينيّين، بمعناها الهُوِيَّاتي المُؤسَّساتي، حيث ناضلت الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة لاستقلال القرار الفلسطيني، وهي أيضًا التي نافحت من أجل أولويَّة البُعْد الوطني في الصِّراع ضد إسرائيل على البعد القومي كردٍّ على محاولات إسرائيل لطمس الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، وتغييب الفلسطينيّين، وإزاحتهم من المكان والزَّمان، أو من الجغرافيا والدِّيموغرافيا والتَّاريخ[3]، لقد كان للكفاح المسلَّح دور مهم في تأكيد الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة والوجود الفلسطيني المستقل، وتوحيد الشَّتات المبعثر الَّذي أحدثه التَّطهير العرقي، وترسيخ كيانيَّة فلسطينيَّة خارج سيطرة الدُّول العربيَّة[4]، وهذا ما يُؤكِّده (إبراهيم أبراش) بقوله:"عندما تُغيَّب الدَّولة، ويصبح الوطن كهُوِيَّة وثقافة مهددًا وجوديًّا

(1) الشيخ، عبد الرحيم: التنمية الميثاقية كمشروع تحرري، (حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين) دراسات في التنمية والمقاومة، (مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله 2012)، ص 158.

(2) عابد، آلاء، شريف: سياسات الذاكرة والنسيان: تحولات الكفاح المسلح في التجربة الفلسطينية 1978-2017، (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله فلسطين 2018)، ص 32.

(3) كيالي، ماجد: صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، فلسطين، 2012)، ص 8.

(4) عبد الحميد، مهند، اختراع شعب وتفكيك آخر، مرجع سابق، ص 107.

بسبب الاحتلال، ويصبح المشروع الوطني ضرورة وجوديَّة"[1].

الهُويَّة الفلسطينيَّة تتكوَّن من عناصر مشابهة لأيّ هُويَّة في العالم، والتي تتمثَّل في اللُّغة، والثَّقافة، والوعي الجماعي، والمعايير الاجتماعيَّة المُتوارثة، والعادات والتَّقاليد، ونمط العيش، والكثير من العناصر التي تتفاوت درجة أولويَّتها في تشكيل الهُوِيَّة، إلَّا أنَّ الهُوِيَّة الفلسطينيَّة لها خصوصيَّتها وتركيبتها الخاصَّة نظرًا للظُّروف السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي نمت وتشكَّلَت خلالها، وأهمها وجود المشروع الاستعماري الإسرائيلي - بما يحمل من تناقضات جوهريَّة - مع الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، لذلك جاءت ولادة الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة بشكل مُتعثِّر كردَّةِ فعل على المشروع الصُّهيوني من جانب، والمؤامرة الدَّوليَّة من جانب آخر.

تبلوَرَتْ نشأة الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة من النَّاحيتين الموضوعيَّة والذاتية، كنتيجة للنكبة والتهجير والاقتلاع الَّذي تعرَّض له الشَّعب الفلسطيني، فقد تأسَّست وتبلورت على مجتمع اللَّاجئين المتوزع على مخيمات متفرقة في بلدان مختلفة، لا تواصل بينهم، ممَّا جعلها ردَّة فعل على النَّكبة والاقتلاع والتشرُّد، ناهيك عن افتقادها لمجالها الجغرافي والاجتماعي الخاص بها، الأمر الذي جعلها عرضة للاهتزازات السياسيَّة[2]، فلقد ضعضعت النَّكبة الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، لكن لا وجود للثقافة الفلسطينية خارج زمن النكبة، فلا وجود للشخصيَّة الفلسطينيَّة بمعزل عن أشكال الاضطهاد الَّتي جاء بها المشروع الصُّهيوني، فمُهمَّة الفلسطيني الحقيقيَّة هي استعادة هُوِيَّته الوطنيَّة المسروقة[3].

(1) أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني من إستراتيجية التحرير لمتاهات الانقسام، (دار الجندي للنشر والتوزيع، رام الله 2012.

(2) كيالي، ماجد: إشكاليات الهوية والمواطنة في السياقات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 35.

(3) القلقيلي، عبد الفتاح، وغوش، أحمد: خصوصية التشكيل والإطار الناظم، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم فلسطين 2012، ص 23.

لقد خضعت الهُوِيَّة الفلسطينيَّة للعديد من الصِّراعات والتحوُّلات التي عانى منها الشَّعب الفلسطيني تحت سياسات إقصائيَّة ونافية لوجوده على أرضه، ومحاربته فيها، في ظلِّ نظام استعماري منذ ما يزيد عن قرن من الزَّمن، بهدف إبادة شعب بأكمله وإلغاء وجوده، أو محاولة دمجه تحت ثقافة وحكم الاحتلال، وبالتَّالي يلغيان كيانه الأصلي[1].

تميَّزَت الهُوِيَّة الوطنيَّة بنوع من مقاومة الهُوِيَّة الإسرائيليَّة، فقد لعبت الثَّقافة الفلسطينيَّة دورًا مهمًّا في الدِّفاع عن الوجود الوطني في ظلِّ محاولات تغييب الوجود الفلسطيني بكامله، ومحوه من الوجود عبر سياسات الأسرلة والتطويع، حيث إنَّ الأدبيات حول نضال الشُّعوب التي وقعت تحت الاحتلال والاستعمار تشير إلى أنَّ المقاومة الثَّقافيَّة أداة فعَّالة في الحفاظ على الهُوِيَّة الوطنيَّة، وبناء مجتمع متماسك، والحفاظ على الشُّعور بالمشاركة المجتمعيَّة في مواجهة ضغوط النِّظام الكولونيالي[2].

كما أسهمت الخصوصيَّة التي تمتَّع بها الشَّعب الفلسطيني في بلورة الوعي بضرورة الحفاظ على الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ليتمكن من البقاء مدافعًا عن الحقِّ الذي حرم منه، الأمر الذي لم يكن مرتبطًا بالتَّهديد الذي تعرَّض له نتيجة صدمة نكبة 1948، وخسارة الوطن، وتشتيت الإنسان الفلسطيني بالداخل والخارج، بل منذ بدايات المشروع الصُّهيوني لم يترك ذلك المشروع للمواطن الفلسطيني خيارًا غير المجابهة، حفاظًا على الذات من الاندثار والنفي[3].

---

(1) رباح، أماني: صراع الهوية الثقافية في مدينة القدس ودور وكالة بيت مال القدس في الحفاظ على الهوية الثقافية لسكان المدينة المقدسة، (رسالة ماجستير في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب 2020)، ص 51.

(2) Edward .w. said, culture and imperialism(NEW YORK: A. KNOPF,1993)P 209

(3) أبو سير، سامر: السياسات الإسرائيلية وأثرها على إشكالية الهوية في القدس، مرجع سابق، ص31.

لقد تطوَّرت الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة بوصفها صيرورة دائمة التحوُّل، خاصة في مواجهة المشروع الاستعماري البريطاني الصُّهيوني، وهي المواجهة التي عبر عنها الشَّعب الفلسطيني بالانتفاضات الشعبيَّة، بداية من عشرينيَّات القرن الماضي، وصولًا إلى النكبة الأولى عام 1948، حيث تطوَّرت الهُوِية الفلسطينيَّة بشكل متفاوت نتيجة تشظِّي الأرض والمجتمع، فإنَّ تطوُّرها أسرع في الدُّول الَّتي اتبعت سياسات إقصائيَّة تهميشيَّة بحقِّ الفلسطينيِّين[1].

إنَّ وقوع النَّكبة وقيام الدَّولة الإسرائيليَّة على الأرض الفلسطينيَّة لم يثنِ الفلسطينيِّين عنِ احتفاظهم بهُوِيتهم، بَلْ أدَّى ذلك إلَى وجود تجمُّعات فلسطينيَّة مُتعدِّدة يُقوم كُلٌّ منها حسب ظُروفِه الخاصَّة بما يستطيع للحفاظ على قيم وعادات وهُوِيَّة المجتمع الفلسطيني[2].

دور المقاومة التي تمارسها الشُّعوب الواقعة تحت الاحتلال هو اضطرار هذه المقاومة إلى إصلاح المضامين الثقافيَّة كجُزْءٍ مِن مُحاولاتها بناء هُوِيَّة وطنيَّة مستقلَّة عن هُوِيَّة المحتلِّ وثقافته[3].

لذلك جاء صعود الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في ستينيَّات القرن الماضي بفضل انطلاقة الثَّورة الفلسطينيَّة المعاصرة عبر الكفاح المسلَّح، وهزيمة المَشْروع القَوْمي العربي عام 1967، كما أسهمت إعادة وحدة الجُغْرافيا الفلسطينيَّة بين الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة وأراضي 48 تحت الاحتلال بعد حرب 67 في تطوُّر الهُوِيَّة

(1) أبو ندا، أشرف: الهوية الوطنية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014، ص 87.

(2) أبراش، إبراهيم، صناعة الانقسام الفلسطيني النكبة الفلسطينية الثانية، (دار الجندي للنشر والتوزيع، ط2، القدس، 2015.)، ص 12.

(3) Edward .w. said, culture and imperialism(NEW YORK: A. KNOPF,1993)P 210.

الوطنيَّة الفلسطينيَّة[1].

تبلور الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة لم يكُن حدثًا فُجَائيًّا، وإنَّما كان عمليَّة تدريجيَّة تمَّت على مراحل، وحتَّى وصلت للشَّكل الَّذي عليه اليوم، وكان للأزمات والنَّكبات الَّتي مرَّت على الشَّعب الفلسطيني - خلال العقود الماضية- أثر فعَّال في تشكيل هُوِيَّته الوطنية، فالوعي الوطني بدأ مع بداية المَشْروع الصهيوني، وتطوَّر بشكل مُستمر مع سيطرة النِّضال الوطني الفلسطيني[2].

في مقابل الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة المتحصنة باللُّغة والتَّاريخ والعادات والقيم العربيَّة - كأرث تاريخي وحضاري يتقاسمُه معظم أبناء الشَّعب الفلسطيني- تُعَاني الهُوِيَّة الإسرائيليَّة من انقسامات ثقافيَّة ولُغَوية وحضاريَّة، نتيجة غياب الانسجام.

مشكلة الهوية الإسرائيليَّة أنَّها تُسبِّب إزعاجًا لليهود منذ القدم، فالشَّتات اليهودي - في الدُّول الأوروبيَّة الغربيَّة ووسطها- عاش من خلاله اليهود ضمن مناطق معزولة عن المُجتمعات؛ بل صمَّموا على العيش بكنتونات خاصَّة ومُغلَقة عُرِفت باسم الشِّنتل "المدينة الصغيرة" "تخوم هموشاف" أو محيط الاستيطان اليهودي في شرق أوروبا، "الجيتو" في غربها ووسطها، وقد اعتبروا ذلك درع أمان للحفاظ على الذَّات اليهوديَّة، وهذه الحالة كانت انعكاسًا للهُوِيَّة اليهوديَّة وفق الفهم الدِّيني[3].

رغم أنَّ نشأة دولة "إسرائيل" على يد الصهيونيِّين العلمانيِّين عبر الاستعانة

(1) أبو ندا، أشرف: الهوية الوطنية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014، ص 89.

(2) زهران، هديل، معروف: تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية منذ أوسلو، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس فلسطين 2020، ص 38.

(3) الشامي، رشاد: إشكالية الهوية في إسرائيل، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997)، ص 10.

بالحزب الديني الصهيوني (المزراحي)؛ إلَّا أنَّه لم يفلح في إنجاز التَّوافق المطلوب لبناء دولة إسرائيل، فظهرت سريعًا مشكلات أساسيَّة تتعلق بهُوِيَّة الدولة، وتعريف اليهودي، والدُّستور، وطبيعة الدولة وحدودها، ممَّا جعل بقاء الحزب الديني القومي تحت جناح الصهيونية أمرًا غاية في الصُّعوبة، ممَّا دفع الأحزاب العلمانية الصهيونيَّة إلى الانطواء تحت تيار الأصوليَّة الدينيَّة المتشدِّدة[1].

الحقيقة التي لا يمكن إنكارها في إسرائيل هو أنَّ صراع الهُوِيَّة بين العلمانيِّين والمتدينين في إسرائيل ناتج عن وجود هُوَّة كبيرة لا يمكن جسرها، وتزداد اتساعًا عامًّا بعد عام عقب اغتيال رابين عام 1995، وانتخابات عام 1996 التي أبرزت الصِّراع الثَّقافي ليس بين تل أبيب والقدس فحسب، فالشَّعب المُقِيم في إسرائيل ليس مجرد كتلتين سياسيَّتين وثقافيَّتين؛ بل أصبح شعبين لكلٍّ منهما معتقداته ومفاهيمه وهُوِيَّته الخاصَّة[2]، ففي "إسرائيل" لا يمكن الفصل بين الدين والدَّولة، كما قال "بن جوريون" في رسالته لرئيس الدَّولة "شاريت" عام 1949:" ليس لنا أن نفصلَ الدِّين عن الدولة، فهناك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشَّعب اليهودي"، وهذا عائد للتَّطابق الكامل بين الدِّين والقوميَّة، فاستخدام مصطلح الشَّعب اليهودي كمرادف للدِّين اليهودي دليل على التَّطابق بين الدَّولة والدِّين[3].

فالدين وحده لا يمكن أن يصنع أمة في صورة دولة، بسبب وجود اختلاف كبير في التوجُّهات الثقافيَّة والعرقيَّة الإثنيَّة لسكان إسرائيل ناتج عن موجات الهجرة المختلفة، سواء من دول أوروبا الشرقيَّة أو الغربيَّة، أو إفريقيا.

---

(1) شومر، توفيق: الصراع في إسرائيل، (دراسة في الإسرائيلي بكل مكوناته الدينية والاجتماعية العرقية والطبقية)، (دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط 4، غزة فلسطين 2021)، ص 45.

(2) الشامي، رشاد: إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سابق ص 16-17.

(3) بشارة، عزمي: من يهودية الدولة حتى شارون (دراسة في تناقض الديمغرافيا الإسرائيلية) (دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 2005)، ص 29.

رغم أنَّ الدِّين لم يمنح القوميَّة الصهيونيَّة الأسماء والمفردات واللُّغة والأرض فحسب، بل منحها البعد القيمي الإيجابي والتداعيات الثقافيَّة، فمنذ مؤتمر بازل استخدمت الحركة الصُّهيونية تعبيرات ومصطلحات دينيَّة، مثل البيت القومي (Heimstaette)، وشعب إسرائيل، وأرض إسرائيل[1]، إلَّا أنَّ الدين وحده لم يستطع صنع "أمَّة إسرائيليَّة".

تعاني إسرائيل من أزمة هُويَّة شاملة تتَّصل بطبيعة تكوينها كخليط عرقي إثني متعدِّد، حيث يمثِّل اليهود الشرقيِّين" السفارديم" نصف سكان إسرائيل من اليهود، والنصف الآخر من الغربيِّين "الإشكناز" والذين هاجروا من أصول حضاريَّة مختلفة، أمَّا اليهود الرُّوس فقد وصلوا إسرائيل بعد انهيار الاتِّحاد السُّوفييتي بأعداد كبيرة وصَلت إلى أكثر من مليون مهاجر، وهم مُحمَّلُون بثقافات وعقائد مختلفة؛ بل بمشاعر وقناعات ليس لها علاقة بالأيدلوجيَّة الصهيونيَّة، الأمر الذي عاد بالفشل الذَّريع على المجتمع الإسرائيلي غير القادر على بناء البوتقة الاجتماعيَّة القوميَّة، سعيًا وراء بناء - كما أطلق عليها "بن غوريون"- الهجرة من أجل إنتاج قوميَّة موحَّدة لهذه الدَّولة، كنقيض لمفهوم اليهوديَّة كعقيدة دينيَّة[2].

التَّناقض بين الهُويَّة الفلسطينيَّة والهُويَّة الإسرائيليَّة يجد صداه في ممارسة سلطات الاحتلال والمستوطنين العداء تجاه كل ما هو فلسطيني، ومع مرور السَّنوات تصاعدَتْ حدَّة الوعي الفَاشي والممارسة العنصريَّة للمواطن الإسرائيلي تجاه كُلِّ ما هو فلسطيني، وهذا يدلُّ على وجود أزمة اجتماعيَّة -سياسيَّة في داخل المجتمع الإسرائيلي، خاصَّة حيال نظرته للآخر، ونظرًا لانعدام النَّقد من قِبَل المربين

(1) بشارة، عزمي: من يهودية الدولة حتى شارون (دراسة في تناقض الديمغرافيا الإسرائيلية) مرجع سابق، ص 30.

(2) أبو سير، سامر: السياسات الإسرائيلية، وأثرها على إشكالية الهوية في القدس، مرجع سابق، ص 37.

والأكاديميين والكُتَّاب لذلك فإنَّ الأمور سوف تتطور أكثر إلى مزيد من العنصريَّة، التي تزيد من الوعي الفاشي باتجاه الحلول الأمنيَّة وفكرة التَّطهير العرقي للتخلُّص من الشَّعب الفلسطيني[1].

تناول المؤرِّخ الإسرائيلي "إيلان بابيه" حالة التَّطهير العِرْقي في فلسطين، كسياسة محدَّدة تهدف إلى إزالة -مخطط لها- لمجموعة أخرى من أرض معيَّنة، على أساس ديني، أو عرقي، أو قومي، وتتضمَّن هذه السِّياسة العنف، ويتمُّ تنفيذها بكلِّ الوسائل الممكنة من التَّمييز إلى الإبادة، ويُؤكِّد بابيه أنَّ ما جرى في فلسطين هو عمليَّة تطهير عرقي كخيار شرعي للفكر الصهيوني، منذ ثيودور هيرتزل، وصولًا إلى بن غوريون[2].

ولقد نجَحَتْ إسرائيل في عمليَّة التَّطهير للمجتمع الفلسطيني من سكانه في مراحل عدَّة، لم تبدأ بالنَّكبة، فقد ناقشت الحركة الصهيونيَّة مع الغرب - خاصَّة بريطانيا وأمريكا- قضيَّة ترحيل الفلسطينيِّين قبل النَّكبة، وقد أكَّدت الوقائع على أنَّ هذه الدُّول كان لها دور في عمليَّة التَّطهير والتَّهجير التي تعرَّض لها الشَّعب الفلسطيني[3].

تعاني الهُوِيَّة الإسرائيليَّة من هاجس الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، ولا يمكن للمواطن الإسرائيلي تَعريف هُوِيَّته إلا مقابل الآخر العربي الفلسطيني المُرَابط علَى أرضه، وسيبقى يسهم في تشكيل الهُوِيَّة الإسرائيلية[4]، وقد أسهم كلٌّ من "يهوشواع وعاموس

---

(1) الصباغ، زهير: المثقفون الإسرائيليون والدولة الصهيونية، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله فلسطين 2011)، ص 74-75.

(2) أبو سير، سامر، السياسات الإسرائيلية، وأثرها على إشكالية الهوية في القدس، مرجع سابق، ص 36.

(3) إسكافي، ابتسام (الهوية الوطنية الفلسطينية في ظل العولمة)، (بدون دار نشر، فلسطين 2013)، ص 147.

(4) دراوشة، أمين: أنماط شخصية الآخر في رواية العاشق ليهوشواع وتحديدها للأنا الإسرائيلية، ضمن كتاب النفي في كتابة إسرائيل، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله 2011)، ص 35.

عوز" في صياغة العلاقات بين الشَّعبين (الفلسطيني والإسرائيلي) - خلال فترة الستينيَّات والسبعينيَّات- من خلال مؤلفاتهما المتنوِّعة، وتحمل مؤلفات يهوشواع رسائل عديدة متنوِّعة، وهو يصِفُ الصِّراع بين الشَّعبين بـ"الكابوس الكوني"، فالعربي هو مشكلة اليهودي؛ بل هو الكابوس الوجودي الذي يقلق راحة اليهودي ويسلبه الأمان[1]، وتُقدِّم الحركة الصُّهيونيَّة صورة الشخصية العربية بأنَّها "متخلِّفة"، كدليل على أفضليَّة اللجوء إلى استخدام لغة القوَّة في التَّعامل معها، فهم قوم فرديُّون مفكَّكون، يميلون للكذِب والمبالغة والخِدَاع، وهم - بالمقارنة مع الإسرائيلي "اليهودي"- كسالى وجبناء وخونة، وقد حاول الاستعمار الصهيوني تصوير نفسه بأنَّه جزء من حركة التَّنوير الغربي التي تهدف لإدخال الحضارة للشَّرق عبر السكك الحديديَّة، والطرق وبناء المدارس[2].

رغم الإمكانيَّات الكبيرة التي توفَّرت لإسرائيل - سواء من خلال مصادرة الأراضي والممتلكات الخاصَّة بالشعب الفلسطيني بعد النَّكبة أو المتوفرة نتيجة الدَّعم الدولي الكبير على كافَّة المستويات- إلَّا أن الحركة الصهيونية عجزت عن بناء مجتمع طبيعي وسَوِي، كما عجزت عن تكوين هُوِيَّة جامعة لكلِّ سكَّان هذه الدولة، فظلَّ الكيان الذي أنشئ في فلسطين في صراعات وحروب متواصلة مع جيرانه العرب أو صراعات داخليَّة نابعة من الخلفيَّات الاجتماعيَّة والثقافيَّة لليهود القادمين من كلِّ مكان في العالم، فعيش الإسرائيلي في صراع دائم جعله يعاني من القلق والخوف على المجتمع ويكره ذاته[3].

---

(1) المرجع السابق، ص 31.

(2) المسيري، عبد الوهاب: الأيديولوجيا الصهيونية، دراسة في علم اجتماع المعرفة، (دار عالم المعرفة، الكويت 1982)، ص227.

(3) دراوشة، أمين: أنماط شخصية الآخر في رواية العاشق ليهوشواع وتحديدها للأنا الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 77.

صراع الهُوِيَّة برز - بين الشَّعب الفلسطيني وكيان الاحتلال- من خلال محاولات الاحتلال الإسرائيلي القضاء على خصائص وثقافة وعادات وقيم المجتمع الفلسطيني، والقضاء على هُوِيَّته الثقافيَّة والحضاريَّة، وطمس عاداته وتقاليده، وسرقة موروثه الثَّقافي والحضاري والتاريخي عبر المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين، لذلك فإنَّ الهُوِيَّة الفلسطينيَّة والكيانيَّة السياسيَّة برزت وتبلورت في الفكر السِّياسي الفلسطيني كنقيض للهُوِيَّة الإسرائيليَّة في ظروف أقل ما يمكن وصفها بالصَّعبة والمعقدة. فالهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة لم تنشأ نشأة طبيعيَّة عن طريق التطوُّر الاجتماعي والثَّقافي والسياسي كما هو معروف عن تطوُّر المجتمعات؛ بل إنَّ المجتمع الفلسطيني المنهك - بفعل النَّكبة والتَّشريد- لم ينضُجْ وينمو وسط ظروف سليمة، وإنَّما كان للعوامل الخارجيَّة - وخاصة النَّكبة والتَّشريد- الدور الأبرز في تشكيل الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة.

ثالثًا: قانون القوميَّة اليهودي كانعكاس لصراع الهُوِيَّة:

شكَّل قانون القوميَّة الإسرائيلي - الذي أقرَّته دولة الاحتلال قبل سنوات – فصلًا جديدًا من فصول صراع الهُوِيَّة، حيث إنَّ القانون جاء لكي يغيِّب الهويَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة بشكل كامل، من خلال وضع إطار قانوني ناظم، يعطي الحق المطلق "للشَّعب اليهودي" في تقرير مصيره على الأرض الفلسطينيَّة، ويعمل دون حصول الشَّعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلَّة كتعبير عن هُوِيَّته الوطنيَّة.

تبرز معظم الصِّراعات الثقافيَّة والحضاريَّة ليس بسبب اختلاف نمط العيش والأيدولوجيَّات والعقائد والدين إضافة لاختلاف القيم والسلوكيَّات والأفكار، فهذه الاختلافات الثقافيَّة لا تعتبر مدخلًا للصِّراعات، فهناك إمكانيَّة للتَّعايش المشترك، وإنَّما تنشأ وتتأزَّم هذه الصِّراعات حينما يحاول طرف أن يمحو الهُوِيَّة الثقافيَّة لمجتمع ما واستبدالها بثقافته، وحينما تكون هذه سياسة المحتلِّ فلا يكون هناك

محل للتَّعايش[1].

في الحالة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة الصراع انتقل من صراع على الأرض إلى صراع حضاري على هُوِيَّة الأرض، وهو يرتكز على أبعاد تاريخيَّة وحضاريَّة ودينيَّة بأحقيَّة الأرض والتُّراث والحضارة التي تعود لهذه الأرض، لذلك بدأ يبرز صراع الهُوِيَّة في الحالة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة كتعبير عن رفض فكرة التَّعايش.

صراع الهُوِيَّة الإسرائيلي الفلسطيني أسَّس له وعد بلفور المشؤوم عام 1917، عندما حاول تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة للشَّعب العربي الفلسطيني عبر تأكيده على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بمفردهم، مع التَّأكيد على ضمان الحقوق الدينيَّة والمدنيَّة للطَّوائف الأخرى، فالأوطان القوميَّة لا تقبل القسمة على اثنين، ولا تقبل وجود هُوِيَّتين أو أكثر، حيث إنَّ الوطن القومي يتضمَّن هُوِيَّة سياسيَّة واحدة، مثل بريطانيا كوطن قومي للأمة الإنجليزيَّة، وفرنسا كوطن قومي للأمَّة الفرنسيَّة... إلخ.

في الثَّاني من تشرين الثَّاني 1917 صدر وعد بلفور المشؤوم، الَّذي منحت بموجبه بريطانيا حقًّا لليهود في تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين، بناءً على المقولة المزيَّفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

وكان هذا الوعد بمنزلة الخطوة الفعليَّة الأولى للغرب على طريق إقامة كيان لليهود على أرض فلسطين استجابة لرغبات الصُّهيونيَّة العالميَّة على حساب شعب أصيل متجذِّر في هذه الأرض منذ آلاف السِّنين[2].

كان الوعد على شكل رسالة قصيرة - بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917- موجَّهة من وزير الخارجيَّة البريطاني اللورد آرثر جيمس بلفور إلى رئيس الجالية

(1) إكرام بركان : التنوع الثقافي والهويات كمدخل تفسيري للصراعات الداخلية. (بدون دار نشر 2019، ص24)

(2) وعد بلفور، وكالة الأبناء والمعلومات الفلسطينية وفا.

اليهوديَّة في بريطانيا اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد، بعد موافقة مجلس الوزراء البريطاني على الوعد، الذي أتى نصُّه على النَّحو التَّالي:**"إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشَّعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جليًّا أنَّه لن يُؤتى بأيِّ عمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنيَّة والدينيَّة الَّتي تتمتَّع بها الطوائف غير اليهوديَّة المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتَّع به اليهود في أي بلد آخر"**[1].

كما اشتمل صكُّ الانتداب على فلسطين - الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في 24 تموز 1922 - على ديباجة و28 مادةً، أكّدت الدِّيباجة على التزام بريطانيا للمشروع الصُّهيوني بالعبارات عينها المبيَّنة في وعد بلفور، وبرَّرت ذلك بحجَّة اعترافها "بالصِّلة التَّاريخيَّة التي تربط الشَّعب اليهودي بفلسطين"، أما بخصوص الإشارة إلى غالبيَّة سكان فلسطين (حوالي 90 % وفقًا للتَّعداد البريطاني سنة 1922)، وكانت من العرب (المسلِمين والمسيحيِّين)، فقد كرَّرت الدِّيباجة عبارة "الطَّوائف غير اليهوديَّة في فلسطين"، ومبدأ عدم الانتقاص من "الحقوق المدنيَّة والدينيَّة" لهذه الطوائف، وأغفلت هي أيضًا ذكر حقوق العرب السياسيَّة أو الوطنيَّة[2].

وهنا يتأكَّد لنا أنَّ صراع الهُوِيَّة أسَّس له وعد بلفور، عندما حاول تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة للسُّكان الأصليِّين وهو الشعب الفلسطيني، والتَّعامل معهم بمنطق الأقليَّات والطَّوائف الدينيَّة التي لها فقط حقوق دينيَّة ومدنيَّة، وليس حقوق سياسيَّة، وهذا ما يفسر إصرار إسرائيل على منح اليهود حقَّ تقرير المصير بمفردهم في قانون القوميَّة.

(1) وعد بلفور، الموسوعة التفاعلية الفلسطينية.

(2) المرجع السابق.

صراع الهُوِيَّة برز بشكْلٍ لافت - كتعبير عن حالة الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي - مع انجراف المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرِّف الرافض لفكرة التَّسوية، وقيام دولة فلسطينيَّة كتعبير عن الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وشكَّل قانون القوميَّة أو قانون "يهوديَّة الدَّولة" أحد أهم مُرْتكَزَات هذه الحالة، فالقانون يقوم على أساس فكرة نفي الآخر بشكل كامل، وتغييب وجوده السِّياسي تطبيقًا لما جاء به وعد بلفور، والتَّعامل مع الشَّعب الفلسطيني باعتباره تجمُّعات سكانيَّة ليس لها حقوق سياسيَّة أو تاريخيَّة في الأرض الفلسطينيَّة، ويعطي "للشَّعب اليهودي" بمفرده حق تقرير المصير في الأراضي الواقعة ما بين البحر والنَّهر.

قانون الدَّولة "القوميَّة لليهود" في إسرائيل، بالعبريَّة: (חוק יסוד: ישראל - מדינת הלאום של העם היהודי) هو قانون أساسي إسرائيلي، يُعرِّف إسرائيل بدولة قوميَّة للشَّعب اليهودي، ففي 19 يوليو 2018 أقرَّ الكنيست الإسرائيلي القانون بأغلبيَّة 62، ومعارضة 55، وبامتناع نائبين عن التَّصويت.

جاء القانون ضمن مساعي الحركة الصهيونيَّة لحسم الصِّراع على الأرض وملكيتها التَّاريخيَّة عبر معركة يهوديَّة الدَّولة، باعتبارها الشُّغل الشَّاغل لليمين الإسرائيلي المتطرف، والحسم يأتي من خلال تثبيت "الرِّواية التاريخيَّة والحق التَّاريخي" لليهود في فلسطين، الذي يساوي شطب الحق التَّاريخي للشَّعب الفلسطيني في وطنه، وتسويغ احتلال الأرض الفلسطينيَّة واستيطانها وتهويدها على حساب السُّكان الأصليِّين[1].

تهدف إسرائيل لتحويل الفلسطينيِّين في الأراضي الفلسطينيَّة لمجرد تجمُّعات عشوائيَّة ليس لها حقوق سياسيَّة، وإنَّما هم مواطنون من الدَّرجة الثَّانية والثَّالثة، همُّهم الأكبر (المأكل والمشرب)، والبحث عن فرصة حياة كريمة في ظلِّ التَّحديات التي يفرضها الاحتلال وآليَّاته العسكريَّة والاستيطانيَّة.

(1) عبد الحميد، مهند، اختراع شعب وتفكيك آخر، مرجع سابق، ص 56.

لقد تطوَّر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيَّة ليكون مزيجًا من الاحتلال الإحلالي الاستيطاني، والاستعمار الخارجي المهتم بأسواق وعمال المناطق المستعمرة، فإسرائيل تريد إلغاء الوجود الفلسطيني السِّياسي عبر منع قيام دولة فلسطينيَّة، كما تريد إلغاء - أو السَّيطرة- على الهُوِيَّة الفلسطينيَّة من جانب، وتحويل الوجود الفلسطيني لمجرَّد أسواق للبضائع الإسرائيليَّة، ومصدر للعمالة والمواد الخام الطبيعيَّة[1].

في المبادئ الأساسيَّة - التي ينطلق منها قانون القوميَّة الإسرائيلي- تحدَّد المادة الأولى فيه، (أ) أنَّ أرض إسرائيل هي الوطن القومي للشَّعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل، (ب) دولة إسرائيل هي الدولة القوميَّة للشَّعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقِّه الطَّبيعي والثَّقافي والدِّيني والتَّاريخي لتقرير المصير، (ج) "ممارسة حقِّ تقرير المصير حصريَّة للشَّعب اليهودي، ويعكس القانون الإجماع الصُّهيوني القائم على الثَّوابت والغايات الكبرى، إنَّ فكرة يهوديَّة الدَّولة غاية قديمة يتمُّ تنفيذها على نحو تدريجي، وتحظى بإجماع ما يسمى اليمين واليسار في الكيان الإسرائيلي مع بعض الاختلافات، كما أنَّها تنسجم مع طبيعة هذا الكيان الاستعماري.

يُكرِّس القانون واقع التَّمييز العنصري على أساس الدين الذي قامت عليه الدَّولة الإسرائيليَّة، وقد مارسته لأكثر من سبعة عقود، فالقانون ينصُّ على أنَّ "دولة إسرائيل هي الدَّولة القوميَّة للشَّعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقِّه الطبيعي والثَّقافي والدِّيني والتَّاريخي لتقرير المصير"، ويعتبر أن "ممارسة حقِّ تقرير المصير في دولة إسرائيل حصريَّة للشَّعب اليهودي"[2].

(1) عزم، أحمد، الانفكاك وكورونا ونهج تنموي جديد، (مجلة شؤون فلسطينية، العدد (278)، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله فلسطين 2020)، ص 9.

(2) ماضي، عبد الفتاح: قانون القومية ومحاصرة إسرائيل دوليًّا، (22 يوليو 2017)، الجزيرة نت.

لقد شكَّل قانون القوميَّة الإسرائيلي إطارًا قانونيًّا بمفاهيم دينيَّة خَلاصيَّة مستندة على ميثولوجيا وأساطير توراتيَّة تدعي أنَّ (القوميَّة اليهوديَّة) - عبر هذا القانون- مُتوافقَة مع الجذور التَّاريخيَّة والمنطلقات الفكريَّة للحركة الصهيونيَّة، والمعتقدات الإنجليكيَّة التي اختلقت فكرة الشَّعب اليهودي، وربطته بأرض الميعاد[1].

كما يشرعن القانون الفوقيَّة لليهود في إسرائيل على جميع الفئات والأقليَّات الأخرى، ويعلن عن إسرائيل كوطن قومي لليهود فقط، ويكرِّس النِّظام في إسرائيل كنظام عنصري مع ملامح أبرتهايد، ويضمن قانون القوميَّة طابع إسرائيل كدَّولة دينيَّة، ويمنح امتيازات لليهود فقط، ويُرسِّخُ التَّميز العنصري ضد المواطنين الفلسطينيِّين في إسرائيل، ويشرعن الإقصاء والعنصريَّة وعدم المساواة بين جميع السُّكان[2].

يشكِّل القانون - بوصفه قانون أساس، وأيضًا الصِّيغ السَّابقة المشابهة من حيث الجوهر للقانون - حجرًا ستبنى عليه القوانين اللَّاحقة وقرارات المحاكم الإسرائيليَّة، إذ ينصُّ القانون - في بند الهدف وراء سنّه- على أنّه "دفاع عن مكانة إسرائيل بأنّها الدَّولة القوميَّة للشَّعب اليهوديّ"، وفي تفسير القانون يُقال: إنَّ الهدف من وراء سنِّه هو سن قانون أساس يحافظ على خصوصيَّة دولة إسرائيل، ويشكِّل قانون أساس موازيًا لقوانين الأساس الإسرائيليَّة التي تحفظ حقوق الإنسان والدِّيمقراطيَّة[3].

لقد استمدَّت الصهيونيَّة أيديولوجيَّتها العنصريَّة في النظر للشَّعب

---

(1) التميمي، نزار : قانون القومية الإسرائيلي وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان 2020)، ص180.

(2) قانون القومية: (20 يونيو 2018) المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل -عدالة.

(3) نابلسي، رازي: قانون القوميّة: تغيير أم نسف قواعد اللعبة؟ (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2017)، ص 3.

الفلسطيني وحقوقه المشروعة من التَّوراة المحرَّفة، بعد أن تعرضت لعمليَّة ممنهجة من التَّحريف، فتشكَّلت تبعًا لذلك المفاهيم الصُّهيونية ذات الصبغة العنصريَّة، مثل أرض الميعاد، وشعب الله المختار، وأسطورة الخلاص الإلهي لليهود آخر الزَّمان، وغيرها من المفاهيم التي حوَّلت الديانة اليهوديَّة لقوميَّة[1].

فقانون القومية - بهذه المضامين العنصريَّة- جاء بهدف نسف الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة من الأساس، ومنع حق تقرير مصير الشَّعب الفلسطيني، والتَّعامل مع الشَّعب الفلسطيني بمنطق الأقليَّات الوافدة، وليس صاحب الأرض الحقيقي، فعندما يُؤكِّد القانون أنَّ الشَّعب اليهودي هو صاحب حقِّ تقرير المصير بمفرده، يعني ذلك منع قيام الدَّولة الفلسطينيَّة المعبر عن الهُوِيَّة الوطنيَّة، فالقانون - بهذه النُّصوص والمعاني - لا يخرق فقط كافَّة القرارات الدوليَّة التي تنصُّ على الحقوق الشرعيَّة للشَّعب الفلسطيني في السِّيادة على أرضه، وإقامة دولته المستقلَّة، وحق تقرير مصيره الثابت وغير القابل للتصرُّف، وإنَّما أيضًا يخرق مبادئ القانون الدولي، والأسس التي قامت عليها الأمم المتَّحدة، وعلى الأخص مبدأ المساواة في السِّيادة بين جميع أعضائها.

وقد ظهر مفهوم الحقوق الثَّابتة للشَّعب الفلسطيني أول ما ظهر في وثائق الأمم المتحدة - في قرار الجمعيَّة العامَّة 2535 (الدورة – 24) في 1969/12/10 - فقد ورد فيه أنَّ الجمعيَّة العامَّة "تُؤكِّد من جديد على حقوق شعب فلسطين الثابتة"، وتقدَّمَت الجمعيَّة العامَّة خطوة أخرى عام 1970 حينما أعلنت في قرارها 2672 (د – 25) في 1970/12/8 أنَّها: تعترف لشعب فلسطين بالتَّساوي في الحقوق، وبحقِّ تقرير مصيره بنفسه وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وتعلن أن احترام حقوق شعب فلسطين الثَّابتة هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشَّرق الأوسط، وكرَّرت

(1) هاشم، محمد، يونس: الدين والسياسة والنبوءة بين الأساطير والشرائع السماوية، (دار الكتاب العربي، ط1 دمشق 2010)، ص8.

الجمعية العامة هذه المفاهيم في قرارات أصدرتها في أعوام 1971 و1972 و1973، وأضافت إليها ما يزيدها قوةً ووضوحًا، ففي القرار 2787 المؤرَّخ في 1971/12/6 (الدورة – 26) قارنت الجمعيَّة العامة نضال الشَّعب الفلسطيني بنضال الشُّعوب الأخرى الواقعة تحت الاستعمار والتسلُّط الأجنبي، إذ جاء في الفقرة الأولى منه: تُؤكِّد (الجمعيَّة العامَّة) شرعيَّة نضال الشُّعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي[1].

وفي العام 1974 أعيد إدراج قضيَّة فلسطين في جدول أعمال الجمعيَّة، وأكَّد القرار 3236 (د-29) من جديد حقوق الشَّعب الفلسطيني غير القابلة للتصرُّف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية، وحقّ الفلسطينيِّين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وفي عام 1975 أنشأت الجمعيَّة العامَّة اللجنة المعنيَّة بممارسة الشَّعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرُّف، وكانت قضيَّة فلسطين من المسائل التي يتَّصلُ بها موضوع العديد من القرارات والمقرَّرات التي اعتمدتها الجمعيَّة العامَّة في دوراتها العاديَّة والاستثنائيَّة والطارئة، وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 منحت الجمعيَّة العامَّة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب **(دولة مراقب)** في الأمم المتَّحدة، وتشمل المسائل ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال الجمعيَّة وهيئاتها الفرعيَّة، مثل مجلس حقوق الإنسان، وحق الفلسطينيِّن في تقرير المصير، وسيادتهم على مواردهم الطبيعيَّة، والمساعدة، واللَّاجئين، والنَّازحين داخليًّا، والأونروا، وحقوق الإنسان، والمستوطنات الإسرائيليَّة، والتَّسوية السلميَّة لقضيَّة فلسطين، والقدس، وغيرها[2].

وكانت الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة قد اتَّخذت مجموعة من القرارات التي تُؤكِّد على الحقوق المشروعة للشَّعب الفلسطيني في مواجهة إجراءات السُّلطة القائمة

(1) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، (الطبعة الأولي، 1984 م).

(2) أبراش، إبراهيم: استحقاق الدولة الفلسطينية، وليس استحقاق أيلول،(موقع الحوار المتمدن، 2011).

بالاحتلال العسكري " إسرائيل"، وكان من ضمن أهمِّ هذه القرارات بشأن فلسطين ما يلي:[1]

– القرار رقم (194) لعام 1948: دعا قرار الجمعيَّة العامة للأمم المتَّحدة رقم 194 إلى حق عودة اللَّاجئين الفلسطينيِّين لديارهم، الولايات المتَّحدة صوَّتت لصالح القرار.

– القرار (3236) لعام1974: اعترف القرار بحقِّ الفلسطينيِّين في السيادة على أراضيهم، الولايات المتَّحدة صوَّتت بلا.

– القرار (3237) لعام 1974، منح القرار منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة صفة مراقب في الجمعيَّة العامّة، الولايات المتَّحدة صوَّتت ضد القرار.

– القرار (3379) لعام 1975: حدَّد القرار أنَّ الصُّهيونيَّة شكل من أشكال العنصريَّة والتَّمييز.

– القرار (59/124، 2004)، يتعلَّق هذا القرار بالممارسات الإسرائيليَّة التي تمسُّ حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقيَّة، الولايات المتحدة صوَّتت ضد القرار.

– القرار (67/19) لعام 2012: أضفى القرار على فلسطين صفة دولة غير عضو مراقب في الأمم المتَّحدة، الولايات المتَّحدة عارضت القرار.

قانون القوميَّة - وغيره من القوانين العنصريَّة الإسرائيليَّة مثل قانون العودة - لا يشكل تناقضًا بين ديمقراطيَّة إسرائيل ويهوديتها من وجهة النَّظر الصُّهيونية،

(1) أبو كريم، منصور: ولاية القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967(بين الاعتراف الدولي والإنكار الإسرائيلي)، (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (62-63)، غزة فلسطين 2022)، ص 93.

فمنذ أن قرَّرت الجمعيَّة التَّأسيسيَّة عدم سن دستور وتحويل نفسها إلى الكنسيت الأولى (البرلمان) عام 1949 أصبح تشريع القوانين الأساس الَّذي يقوم به الكنسيت عند الحاجة، ويرتكز قانون العودة الإسرائيلي على أن إسرائيل غاية ومنطلقًا، وهي دولة الشَّعب اليهودي[1].

وتبرز عنصريَّة إسرائيل من خلال مجموعة القوانين التي تريد من خلالها تزييف التَّاريخ والواقع، ونسف الوجود الفلسطيني، والسَّيطرة على أكبر قدر من الأرض الفلسطينيَّة بأقلِّ عدد من السكان، مثل قانون أملاك الغائبين عام 1950، وقانون التصرُّف لعام 1953، وقانون استملاك الأراضي لعام 1953، وقانون تقادم الزَّمن عام 1975، وغيرها من القوانين العنصريَّة التي جاءت بهدف الاستيلاء على الأرض الفلسطينيَّة، ووضع اليد عليها بقوَّة القانون، وتغيير معالم الجغرافيا التَّاريخيَّة الفلسطينيَّة[2].

القانون يرتكز على الأكذوبة الكبرى التي قامت عليها الحركة الصهيونيَّة ودولة "إسرائيل". فاليهوديَّة لم ولن تكون قوميَّة؛ بل هي ديانة سماويَّة، كما أنَّ القانون يضمر في طياته النَّوازع الحقيقيَّة للعنصريَّة الإسرائيليَّة الصهيونيَّة التي بدأت تفصح عن نفسها هذه المرة بطريقة غير تقليديَّة في محاربة الشَّعب العربي الفلسطيني داخل حدود العام 1948، وفي عموم الأرض المحتلة عام 1967، ومحاربة ثقافته الوطنيَّة والقوميَّة، ثقافة أبناء وأصحاب البلد الأصليِّين[3].

قانون القوميَّة يندرج في سياق بحث الصهيونيَّة عن شرعيَّة مشروعها

---

(1) بشارة، عزمي: من يهودية الدولة حتى شارون (دراسة في تناقض الديمغرافيا الإسرائيلية) (دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 2005)، ص 35.

(2) التميمي، نزار: قانون القومية الإسرائيلي، وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان 2020)، ص 98.

(3) ماضي، عبد الفتاح: "قانون القومية".. السياقات والأهداف، (2 ديسمبر 2014) الجزيرة نت.

الاستعماريّ، وتحويله من استعماريّ إلى "تحرُّري"، كما ترى هي والمجتمع الإسرائيليّ ذاتها بوصفها حركة تحرُّر خرجت لحل إشكاليَّة اليهود، وبناء وطن قوميّ لهم، وهذا التحوُّل في التَّعامل مع العلاقة "اليهوديّة- الدولة" من الداخليّ الديني إلى السياسيّ القوميّ يحمل في طيّاته تحوُّلًا في النَّظر إلى الديانة ذاتها[1]، كما يهدف القانون إلى نسف الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة من الأساس، وتغييب وجود الشَّعب الفلسطيني، وضرب علاقته التاريخيَّة بأرضه وتراثه، حيث يشكِّل ذلك النَّواة الصلبة للانتماء الوطني، ويكفي تفحُّص فصول الرِّواية الفلسطينيَّة بدءًا من مرحلة ما قبل النَّكبة، مرورًا بتجارب اللُّجوء والمقاومة والانتفاضات، فكلُّ ذلك شكَّل تجربة إنسانيَّة جماعية عميقة للشَّعب الفلسطيني[2].

يعبر قانون القوميَّة الإسرائيلي عن توجُّهات المجتمع الإسرائيلي اليمينيَّة المتطرِّفة تجاه ما هو فلسطيني، ويمثل نهاية لمشروع التَّسوية، فقد جاء بهدف نسف ما تبقَّى من أسس التَّسوية، ويهدف إلى نسف الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة من جذورها، والتَّعامل مع الشَّعب الفلسطيني باعتباره أقليَّة وافدة ليس له حقوق سياسيَّة وتاريخيَّة على هذه الأرض، كما أنَّه جاء بهدف تثبيت حقائق قانونيَّة جديدة على الأرض بعد الحقائق الجغرافيَّة والديمغرافيَّة التي تحاول إسرائيل تثبيتها عبر الاستيطان والتَّهويد.

كما يعبر قانون القوميَّة عن الهدف النَّهائي الذي تسعى دولة الاحتلال إلى تحقيقه من خلال مشروع الضمِّ والتَّوسع، والمشروع الاستعماري الكولونيالي الاستعماري الإسرائيلي، وهو يهدف إلى نسف الهُوِيَّة الوطنيَّة والسرديَّة التاريخيَّة

(1) نابلسي، رازي: قانون القوميّة: تغيير أم نسف قواعد اللعبة؟ (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله فلسطين 2017)، ص 7.

(2) روحانا، نديم: الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد89، بيروت، 2012)، ص 11.

للشَّعب الفلسطيني باعتباره صاحب الأرض الحقيقي منذ آلاف السنين، فالتَّاريخ والتُّراث والآثار تؤكد أحقيَّة الشَّعب الفلسطيني بهذه الأرض منذ الكنعانيين، وأنَّ الوجود الإسرائيلي أو اليهودي في فلسطين كان وجودًا مؤقَّتًا في إطار الدين، ولم يكن في الإطار السِّياسي أو القومي، باعتبار أنَّ أرض فلسطين هي مهبط الرِّسالات السماويَّة.

رابعًا: صفقة القرن كجزء من صراع الهُوِيَّة:

جاءت سياسات إدارة ترامب - تجاه الصِّراع الفلسطيني الإسرائيل - منسجمة إلى حدٍّ كبير مع رغبات وتطلُّعات اليمين المسيحي واللوبي اليهودي في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، فهو منذ دخوله البيت الأبيض اتخذ عدَّة قرارات تجاه الصِّراع، جاءت في معظمها لصالح إسرائيل، والوطن القومي لليهود في فلسطين، بما يخدم السرديَّة اليهوديَّة في مقابل السَّرديَّة الفلسطينيَّة.

الرئيس ترامب أعلن - في يوم 6 كانون أول/ ديسمبر 2017 - اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما وجّه وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة لبدء التَّحضيرات لنقل السِّفارة الأمريكيَّة من تل أبيب للقدس، تطبيقًا لقانون الكونجرس الذي تبناه عام 1995 بأغلبيَّة كبيرة من الحزبين، والَّذي نصَّ على ضرورة نقل السِّفارة الأمريكيَّة إلى القدس، في سياق زمني لا يتجاوز 31 أيار/مايو 1999م، إلَّا أنَّ القانون تضمَّن بندًا يسمح للرئيس الأمريكي بتوقيع إعفاء مد 6 أشهر إذا رأى ضرورة حماية المصالح الأمنيَّة والقوميَّة الأميركيَّة[1].

خلال حديثه أكَّد ترامب على أنَّ إعلانه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يمثل بداية لمقاربة جديدة تجاه النِّزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنَّ هذا الإعلان يهدف إلى خلق واقع جديد فيما يتعلق بهذا النِّزاع، وأضاف في كلمته أنَّه لا يمكن حلُّ كل

(1) تقدير موقف بعنوان، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، (المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2017م)، ص 1.

المشكلات بنفس المقاربة الفاشلة، فلا يمكن أن تأتي بنتائج إيجابيَّة، مشددًا على أن إعلانه سيكون بمنزلة مقاربة جديدة تجاه النِّزاع الفلسطيني الإسرائيلي[1].

مسؤولون أميركيون قالوا: إنَّ هذه المقاربة الأمريكيَّة الجديدة هي اعتراف بحقيقتين: "تاريخيَّة قائمة على أن المدينة تُعتبر عاصمة دينيَّة للشَّعب اليهودي، وأخرى حاليَّة باعتبارها مركزًا للحكومة الإسرائيليَّة"، حسب تعبيرهم، ومن جانبه أكَّد وزير الخارجيَّة الأمريكي السَّابق "ريكس تيلرسون" أنَّ الولايات المتَّحدة ستبدأ فورًا في تطبيق قرار نقل سفارتها إلى القدس، وأضاف أنَّ قرار ترامب "يجعل الوجود الأمريكي متلائمًا مع الواقع، لأنَّ البرلمان الإسرائيلي والمحكمة العليا والرئاسة وأجهزة رئيس الحكومة الإسرائيليَّة هي في القدس[2].

ويرى ترامب أنَّ إسرائيل هي الحليف الأول للولايات المتَّحدة في المنطقة، ولا بدَّ من العمل على تأمين مصالحها وأمنها القومي، فالتَّعامل مع إسرائيل كأمر ثانوي أو يأتي فيما بعد لا يجب أن يستمر كما هو الحال في عهد (أوباما وكلينتون)، وطبقًا لما أشار إليه ترامب أمام مؤتمر الإيباك، فقد تعهَّد تجاه إسرائيل بثلاثة أمور رئيسيَّة، مراجعة إجراءات التَّعامل مع إيران وتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، ومعارضة تسوية سياسيَّة بين إسرائيل وفلسطين تكافئ الإرهاب الفلسطيني بدلًا من مواجهته، ونقل السِّفارة الأمريكيَّة للقدس، والاعتراف بإسرائيل كدولة يهوديَّة[3].

---

(1) أبو كريم، منصور: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: بداية لمقاربة أمريكية جديدة، (مركز رؤية للدراسات السياسية والإستراتيجية، غزة فلسطين 2017)، ص 3.

(2) تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، (فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/21vxXH.

(3) سليمان، يمني: توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنقرة تركيا، 2016م)، ص 5.

المواقف المنحازة لإسرائيل من قِبَل إدارة ترامب لم تتوقَّف عند قرار نقل السِّفارة والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل؛ بل عملت إدارة ترامب على شطب كل قضايا الحل النَّهائي من على الطَّاولة بتسهيل الوصول إلى اتفاق ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدون تنازلات مؤلمة من قِبَل إسرائيل، عبر مجموعة من الخطوات والقرارات، منها وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللَّاجئين، وإغلاق مكتب منظمة التَّحرير الفلسطينية في واشنطن، ووقف تحويل الأموال للسُّلطة الفلسطينيَّة.

كما وجَّهت الإدارة الأمريكيَّة ضربة جديدة لعمليَّة السلام برؤيتها أنَّ الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة "لا يتناقض مع القانون الدَّولي"، وقال وزير الخارجيَّة الأمريكي مايك بومبيو: "إنَّ اعتبار إقامة مستوطنات مدنيَّة يتعارض مع القانون الدولي لا يسهم في تقدُّم قضيَّة السلام"، وأضاف بومبيو - في مؤتمر صحفي في مقر وزارة الخارجيَّة الأمريكية، الإثنين- فقال: "الحقيقة الصَّعبة هي أنَّه لن يكون هناك أي حلٍّ قضائي للنِّزاع، والحجج حول من هو الصواب ومن هو الخطأ من حيث القانون الدَّولي لن يجلب السلام"، وتُمثِّل هذه التَّصريحات تراجعًا عن الرَّأي القانوني الصَّادر عن وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة عام 1978 الَّذي نصَّ على أنَّ "المستوطنات في الأراضي المحتلة تتعارض مع القانون الدَّولي"[1].

لقد جاء الإعلان عمَّا يسمى بصفقة القرن متوافقًا مع الرُّؤية الإسرائيلية التي تهدف إلى تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وتفتيت الجغرافيا والدِّيمغرافيا الفلسطينيَّة لمنع قيام دولة فلسطينيَّة، فالرئيس الأميركي دونالد ترامب أكَّد في مؤتمر صحفي عقد في البيت الأبيض يوم 28 يناير 2020، برفقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على أنَّه بموجب خطته - لتصفية الحقوق الفلسطينيَّة المعروفة إعلاميًّا بـ"صفقة القرن"- ستبقى القدس "عاصمة إسرائيل غير القابلة للتَّجزئة"،

(1) إعلان أمريكي صادم: الاستيطان الإسرائيلي "لا يتناقض مع القانون"، (موقع العين الإخباري، 19/نوفمبر 2019)، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/Eoe8B.

فيما أكَّد رئيس الحكومة الإسرائيليَّة بنيامين نتنياهو على أنَّ "واشنطن ستعترف بالمستوطنات كجزء من إسرائيل"، وأنَّ الاحتلال الإسرائيلي سيفرض السِّيادة "على غور الأردن والمستوطنات ومناطق أخرى" في الضفَّة الغربيَّة، بموجب خطَّة ترامب، وأضاف أنَّ الدَّولة الفلسطينيَّة المستقبليَّة لن تقوم إلا وفقًا "لشروط" عدَّة بما في ذلك "رفض صريح للإرهاب"، وتابع ترامب أنَّ واشنطن "مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيليَّة على أراضٍ محتلة" لم يحددها[1].

ترتبط الصفقة الكبرى - التي أعلن عنها الرئيس ترامب في بداية العام 2020، والتي تُعرَف بصفقة القرن أو العصر- بالسَّعي للوصول إلى ثلاثة أهداف رئيسيَّة[2]:

- استكمال بناء الدولة العبريَّة اليهوديَّة الكبرى، التي تمتد من نهر الأردن للبحر المتوسط، وتضمُّ كافَّة أراضي الضفَّة الغربيَّة بما فيها القدس الموحدة كعاصمة لها.

- تصفية ما تبقى من كيان فلسطيني في الضفَّة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة، ودمج ما يمكن دمجه في دولة الأردن، وما يتبقى يمكن دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، مع إعطائهم بعض الحقوق المدنيَّة المحليَّة البسيطة.

- بقاء قطاع غزة بعيدًا عن مركز التَّأثير الفلسطيني، وفي سياق الانقسام، حيث لا يُشكِّل قطاع غزة أهميَّة إستراتيجيَّة بالنِّسبة لإسرائيل، لكن تنظر إسرائيل للقطاع باعتباره يمثل مصدر تهديد في ظلِّ القنبلة الديمغرافيَّة التي يمكن أن تنفجر في أيِّ لحظة.

---

(1) دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، (موقع عرب 48، نشر 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://bitly/39bLywx.

(2) جويدة، حمزاوي: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية قراءة في السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة للرئيس ترامب، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة سطيف، الجزائر 2018)، ص 102.

واجهت الخطة الأمريكية رفضًا فلسطينيًّا رسميًّا وشعبيًّا لكونها جاءت جزءًا من رؤية اليمين الدِّيني الحاكم في إسرائيل الذي يسعى إلى تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ومنع قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة، فالرئيس الفلسطيني محمود عباس أكَّد في أكثر من مناسبة رفضه الخطة المقترحة قائلًا: "رفضنا خطة ترامب منذ البداية ولن نقبل بدولة دون القدس"، وأكد عبَّاس أنَّ خطَّة ترامب "لن تمر، وستذهب إلى مزبلة التاريخ"، ووضعت الخطَّة - التي وصفها البعض بـ"صفقة القرن" - تحت إشراف جاريد كوشنير، صهر الرئيس دونالد ترامب، وتهدف الخطَّة إلى تسوية أحد أطول الصِّراعات في العالم[1].

خبراء أكَّدوا فشل دبلوماسيَّة ترامب في فرض السَّلام، وهو ما ينتج عنه تهديد لديمقراطيَّة إسرائيل، والإضرار بمصداقيَّة الولايات المتَّحدة، وانعدام فرص خلق دولة فلسطينيَّة مستقلة، وعن توقيت إعلان الخطَّة أجمع الخبراء على أنَّها ليست إلا محاولة للالتفاف على متاعب وأزمات ترامب الداخليَّة مع محاكمته وبدء موسم الانتخابات الأميركيَّة، واعتبر الخبراء أنَّ توقيت طرح الخطَّة يمثل من ناحية أخرى محاولة لدعم حظوظ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الانتخابيَّة، حيث تجري إسرائيل انتخابات برلمانيَّة، للمرة الثَّالثة خلال أقل من عام، بعد ثلاثة أسابيع، ويرى بعضهم أنَّ هذا يعد دليلًا آخر على أنَّ ترامب يضع مصالحه الشخصيَّة الضيقة قبل مصالح الأمن القومي الأميركي، وجاء إعلان خطَّة السَّلام الأميركيَّة بعد اتخاذ إدارة ترامب خطوات غير محسوبة منها[2]:

- أنَّه قرَّر بطريقة فرديَّة نقل سفارة الولايات المتَّحدة إلى القدس في ديسمبر/كانون

(1) صفقة القرن: ترامب يعلن خطته للسلام ويقول إنها "ربما تكون فرصة أخيرة" للفلسطينيين، (موقع BBC بالعربي، شر 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://bbcin/2UyHSjf.

(2) خبراء أميركيون: خطة ترامب للسلام ستولد ميتة، (الجزيرة نت 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://bitly/33E8xzb.

الأول 2017، ورد الفلسطينيون بمقاطعة الإدارة، ووقف اللقاءات الرسميَّة مع الجانب الأميركي.

– أنَّ إدارته حجزت مبلغ 65 مليون دولار في أغسطس/آب 2018 من الأموال المخصَّصة لوكالة الأمم المتَّحدة لإغاثة وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيِّين أونروا، وكان لهذا القرار نتائج سلبيَّة للغاية على لبنان والأردن اللتين كانتا تستضيفان أعدادًا كبيرة من اللَّاجئين الفلسطينيِّين.

– وفي أبريل/نيسان 2019 رفض وزير الخارجيَّة الأميركي مايك بومبيو التَّأكيد على أنَّ حلَّ الدولتين يعدُّ أحد ركائز سياسة بلاده في الشَّرق الأوسط، وقال "نحن نعمل مع أطراف عدَّة على طرح رؤية لسلام الشَّرق الأوسط".

– ثم جاء مؤتمر البحرين الاقتصادي في يونيو/حزيران 2019 الَّذي هدف إلى جمع أموال لدعم الفلسطينيِّين ولتحسين الظُّروف المحيطة بعمليَّة السَّلام، حيث قاطعه الفلسطينيون، واستخفت به إسرائيل، وفشل المؤتمر في جمع الأموال المستهدفة.

– وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أعلنت إدارة الرئيس ترامب تغيير السياسة الأميركيَّة في وصف المستوطنات الإسرائيليَّة بالضفة الغربيَّة بغير الشرعيَّة، ودعمت الخطوة الأميركيَّة وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بنيته ضمَّ بعض أجزاء الضفَّة الغربيَّة.

مارتن إنديك، مساعد الخارجيَّة السَّابق للشَّرق الأوسط ومبعوث عملية السلام، أكَّد على "أنَّ تصميم ترامب على إعلان صفقة القرن قبل انتخابات إسرائيل ودون طرف فلسطيني دليل على أنَّها ليست خطة للسَّلام؛ بل هي لعبة هزيلة من بدايتها لنهايتها"، وأضاف إنديك "طرح الخطَّة يضمن فشلها، ورفض الفلسطينيين

يقتلها، ولن تستطيع أي حكومة إسرائيليَّة قبول شيء كهذا قبل الانتخابات"[1].

جاءت خطة صفقة القرن في إطار تثبيت الرواية الإسرائيليَّة، ونسف الحقوق الوطنيَّة الفلسطينيَّة، فلقد اعتمدت صفقة القرن في شكلها ومضمونها على رؤية اليمين الدِّيني الحاكم في إسرائيل، بهدف تثبيت الحقائق التي سعت إسرائيل إلى تثبيتها منذ احتلالها للأراضي الفلسطينيَّة، عبر إقرار الاستيطان والتَّهويد وتجزئة الأرض والجغرافيا والدِّيمغرافيا الفلسطينيَّة، لتسهيل السَّيطرة عليها واستغلالها.

خامسًا: خطة حسم الصِّراع كجزء من صراع الهُوِيَّة:

جاءت خطَّة حسم الصِّراع - التي تتبنَّاها أحزاب اليمين الديني الحاكم في إسرائيل بزعامة حزب الليكود ونتنياهو - كمؤشر إضافي على انتقال الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي من صراع سياسي إلى صراع هُوِيَّة في أبعاده السياسيَّة والثقافيَّة والحضاريَّة والتراثيَّة، حيث تُؤكِّد خطَّة حسم الصراع على أنَّ حقَّ تقرير المصير في الأراضي الواقعة بين البحر والنهر يعود حصريًّا للشَّعب اليهودي، ونفي الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة.

تهدف خطَّة حسم الصِّراع إلى مزيد من السَّيطرة الإسرائيليَّة على الأراضي الفلسطينيَّة، ونسف إمكانيَّة قيام دولة فلسطينيَّة بشكل نهائي، عبر الاستفادة من اللَّحظة التاريخيَّة التي تمر بها منطقة الشَّرق الأوسط والعالم في ظلِّ انشغالات العالم بالحرب الروسيَّة والأوكرانيَّة، والصِّراع المحتدم في الشَّرق الأوسط، فمن أبرز الأهداف الإستراتيجيَّة لخطة "حسم الصراع" إعلان السيادة الإسرائيليَّة على كلِّ الضفَّة الغربيَّة، وتهجير الفلسطينيِّين منها بشكل ممنهج بمعدل 20 ألف شخص سنويًّا حتَّى العام 2035، وإغراق الضفَّة الغربيَّة بالمستوطنات والمستوطنين، وتفكيك

(1) خبراء أميركيون: خطة ترامب للسلام ستولد ميتة، (الجزيرة نت 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://bitly/33E8xzb.

السُّلطة الفلسطينيَّة، وفرض القانون الإسرائيلي على كل مناطق الضفَّة الغربيَّة، ومضاعفة الاستيطان بمعدل ثلاث مرات، وشطب نموذج الدَّولة الفلسطينيَّة من الوعي والأرض.

تسعى الخطَّة إلى اعتبار غرب نهر الأردن منطقة (قوميَّة يهوديَّة)، أما غير اليهود فسيعيشون فيها كأفراد، وليس كقوميَّة مستقلَّة من خلال التنازل عن الحقوق القوميَّة وقبول الحقوق كأفراد، ومن يرفض ذلك عليه أن يهاجر، ومن لا يقبل بذلك سيحسم الصراع معه عسكريًّا، فيما يعترف "سموتريتش" في خطته بأنَّ ما تحتاجه "إسرائيل" هو هزيمة الوعي والحلم والأمل عند الفلسطينيِّين[1].

"خطة الحسم"، التي تبناها حزبه اليميني المتطرّف في ختام مؤتمره السنوي في سبتمبر/أيلول 2017 (حزب الاتحاد القومي)، تنصُّ الخطة على فرض السيادة الإسرائيليَّة على أراضي الضفَّة الغربيَّة المحتلَّة، وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها، وحلّ السُّلطة الفلسطينيَّة، وتشجيع الفلسطينيِّين على الهجرة إلى الخارج، بموجبها ينبغي العودة في كلِّ ما يخصُّ البدائل التي تعرِضُها دولة الاحتلال على السُّكان الفلسطينيِّين الأصليِّين إلى فحوى إنذار يشوع بن نون لسكان مدينة أريحا، عشيَّة اقتحامها قبل أكثر من ألفي عام، وجاء فيه: "إنَّ المستعد للتَّسليم بوجودنا هنا فليُسلّم، ومن يريد المغادرة فليُغادر، ومن يختار القتال عليه انتظار الحرب"، الغاية الأهم من هذا كله تتمثّل في القضاء كليًّا على فكرة قيام دولة فلسطينيَّة، ففي "رأي سموتريتش": "ليس اليأس هو الذي يولد الإرهاب (ضد دولة الاحتلال)؛ بل الأمل بقيام دولة فلسطينيَّة، وهذا الأمل هو ما أنوي اقتلاعه"[2].

(1) الريماوي، إسماعيل، جمعة: الخطوة المقبلة خطة حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، جريدة القدس، 11 يونيو 2023، متاح https://2u.pw/RIwhqft.

(2) شلحت، أنطوان: "خطة الحسم": هل تطبق ميدانيًّا؟ جريدة العربي الجديد، لندن، 26 مارس 2023، متاح https://2u.pw/BrRkYpF.

ويسعى اليمين الديني المتطرِّف - من خلال خطَّة الحسم بالقوَّة - إلى توطيد "الحلم" الإسرائيلي ببناء كيانه على جميع الأراضي الفلسطينيَّة، بما فيها الضفَّة الغربيَّة، واستبدال سكانها الأصليِّين بمستوطنين يهود لتنفيذ مخطط الأبارتهايد، انطلاقًا من إدراكه بأنَّ الخطر الحقيقي الذي يواجهه في الصِّراع القائم هو الخطر الدِّيموغرافي للفلسطينيِّين، حيث يشكل هاجسًا كبيرًا له، وهو ما جعله يتجه إلى خيار مواجهة هذا الخطر بسياسة العزل أو التَّهجير، وتكشف خطة الحسم هذه تفاصيل المعايير العنصريَّة والوحشيَّة الفاشيَّة الإسرائيلية في ظلّ استمرار مسلسل قتل الفلسطيني وتهجيره، من دون توقُّف لأي اعتبارات مرتبطة بردِّ فعل العالم تجاه تنفيذ الخطة، كيف لا وقد حدَّدها "سموتريتش" بشكل صارخ وواضح، وهو الذي يتبنى الأجندة الأكثر عنصريَّة ضد الفلسطينيِّين، ويضعهم أمام خيارات ثلاث[1]:

- إما أن يعيشوا في دولة يهوديَّة.
- وإما أن يهاجروا خارج فلسطين.
- وإما أن يموتوا بالقتل الَّذي ينتظرهم.

يرى "سموتريتش" أنَّ الأساس في الخلاف يكمن في وجود طموحَين قوميَّين متعارضَين في "الأرض المتنازع عليها"، ويُظهِر هذا الواقع أنَّه لا يمكن الحفاظ عليهما معًا، مستكملًا بأن التناقض أساسيٌّ ومتأصلٌ في تطور مفهوم "الشعب الفلسطيني"، فـ"الشَّعب الفلسطيني" ليس سوى حركة مضادة للحركة الصُّهيونية، وأن هذا جوهرَها، ينكر "سموتريتش" وجود "فلسطين" أصلًا، إذ يرى أنَّها "أمة" "لم تكن موجودةً قبل المشروع الصُّهيوني"، وأنَّ "فلسطين" كانت الاسم الجغرافي لهذه القطعة من الأرض ولا شيء آخر.

(1) الريماوي، إسماعيل، جمعة، الخطوة المقبلة خطة حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، جريدة القدس، 11 يونيو 2023، متاح https://2u.pw/RIwhqft.

يضيف أنَّ استمرار وجود "تطلُّعَين قوميَّين متعارضَين في قطعة أرض صغيرة" سيضمن سنواتٍ عديدةً أخرى من الدِّماء و"الحياة على السَّيف"، فقط عندما يتخلَّى أحد الطَّرفين - عن طيب خاطر أو بالضَّرورة- عن تحقيق طموحه القومي سوف يتحقق السَّلام، وسيكون من الممكن هنا أن يعيش حياة من التَّعايش، مُتْبِعًا ذلك بأن "اليهود" لن يتنازلوا عن طموحهم القومي في إقامة دولة مستقلَّة في هذه الأرض، الدَّولة اليهوديَّة الوحيدة في العالم، لهذا السبب فإنَّ من يجب أن يتخلَّى عن التطلُّع إلى تحقيق هُوِيَّته القوميَّة هنا هو الجانب العربي"، ويقدِّم الغرض من خطَّته بأنَّها لم تَعُدْ تدير صراعًا مستمرًا متفاوتَ الشِّدَّة، لكنَّها تحسمه دون مزيد من الارتباك والحلول التجميليَّة، معالِجةً جذور المشكلة حتى نهايتها، وهو يرى أن "إسرائيل" طوال سنوات وجودها هربت من لمس هذه الجذور، وأنَّه لن يكون من السَّهل تغيير هذا النموذج، إذ يرى أن الاستمرار في إدارة الصراع يقوِّض موقف "إسرائيل" ومصالحها المهمَّة، ويسبِّب أضرارًا لا يمكن إصلاحها، ويرى أنَّه قد يكون من الصَّعب فهم خطة "الحسم" في البداية، لكن "ضرورتها وحتميَّتها ستؤديان في النِّهاية إلى تبنِّي المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي لها"[1].

تسعى "إسرائيل" - من وراء تطبيق خطَّة الحسم بالقوّة- إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيِّين، والقبول بأحد الخيارات، إما القَبُول بالحلِّ النَّهائي الذي تفرضه "إسرائيل"، وإمَّا طردهم وتهجيرهم وفق المعطيات والرؤية الإسرائيليَّة، وتستند هذه الخطَّة إلى أنَّ حلَّ الدَّولتين ليس واقعيًّا، ولن يُطبق أبدًا، فالمشروع الصهيوني هو الأكثر عدلًا وأخلاقيَّة خلال مئات السِّنين الأخيرة، ومقولة أنَّه لا يمكن قمع التطلُّعات العربيَّة إلى تعبير قومي في "أرض إسرائيل" ليست صحيحة، وهنا تأكيد على بروز مؤشرات قويَّة على بروز صراع الهُوِيَّة في الحالة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة، في

(1) الطناني، أحمد: "الترانسفير" الجديد.. خطة "سموتريتش" لحسم الصراع الصهيوني مع الفلسطينيين، موقع جريدة الهدف، غزة فلسطين، 18 ديسمبر 2022، متاح https://2u.pw/R7FReXm.

ظلِّ محاولات اليمين الدِّيني تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة لحساب الهُوِيَّة الإسرائيليَّة اليهوديَّة.

وتقضي المرحلة الأولى من خطَّة الحسم بإنشاء "وعيٍ" بأنَّ حقَّ تقرير المصير في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن هو لليهود فقط، وكتب "سموتريتش" في خطَّته أنَّ دولة عربيَّة لن تقام في "قلب أرض إسرائيل، وأنَّ "عدم تطبيق هذا الحلم يُقلِّص المحفِّزات لتطبيقه وكذلك يقلِّص الإرهاب"، ويعتبر أنَّ إنشاء هذا "الوعي" يجب أن يُرسَّخ بإعلان يشكل "مقولة إسرائيليَّة قاطعة للعرب والعالم كله بأنَّه لن تقام دولة فلسطينيَّة"، وكذلك من خلال أفعال مثل فرض "سيادة إسرائيل" في الضفَّة الغربيَّة، وبخاصَّة من خلال توسيع الاستيطان، بادعاء أنَّ من شأن ذلك أن "يكوي وعي العرب والعالم كله بأنَّه لا يوجد أي احتمال لإقامة دولة عربيَّة في أرض إسرائيل"، وفي المرحلة الثَّانية من "خطَّة الحسم" يتمُّ تخيير الفلسطينيِّين في الضفَّة الغربيَّة والقدس المحتلتين: "بإمكان من يريد وقادر على التَّنازل عن تطلُّعاته القوميَّة أن يبقى هنا، والعيش كفرد في الدَّولة اليهوديَّة..." لكن ليس كمواطنين، "ومن لا يريد أو ليس قادرًا على التَّنازل عن تطلُّعاته القوميَّة سيحصل منَّا على مساعدة من أجل الهجرة إلى الدُّول العربيَّة العديدة، حيث بإمكان العرب أن يحققوا فيها تطلُّعاتهم القوميَّة، أو إلى أيِّ وجهة أخرى في العالم"[1].

ومن خلال خطَّة الحسم بالقوَّة يمكن توطيد "الحلم" الإسرائيلي ببناء كيانه على جميع الأراضي الفلسطينيَّة، بما فيها الضفَّة الغربيَّة، واستبدال سكَّانها الأصليِّين بمستوطنين يهود لتنفيذ مخطَّط الأبارتهايد، انطلاقًا من إدراكه بأنَّ الخطر الحقيقي الذي يواجهه في الصِّراع القائم هو الخطر الدِّيموغرافي للفلسطينيِّين، الذي يشكل هاجسًا كبيرًا له، وهو ما جعله يتَّجه إلى خيار مواجهة هذا الخطر بسياسة العزل أو

(1) ضاهر، بلال: سموتريتش يتجه لتنفيذ "خطة الحسم" لضم الضفة، موقع عرب 48، 17 مارس 2023، متاح https://2u.pw/M0DCwl.

التَّهجير[1].

وتُؤكِّد الخطَّة على أنَّ "إنهاء الصراع يعني خلق وتعزيز الوعي -عمليًّا وسياسيًّا- بأنَّ هناك مجالًا واحدًا فقط للتَّعبير عن تقرير المصير الوطني غرب نهر الأردن: وذلك للأمَّة اليهوديَّة، وبالتَّالي لا يمكن أن تنشأ دولة عربيَّة تُحقِّق التطلُّعات الوطنيَّة العربيَّة داخل نفس المنطقة، وينطوي النَّصر على ترك هذا الحلم جانبًا، ومع تضاؤل دافع تحقيقه تتضاءل حملة الإرهاب ضد إسرائيل"، وتُضيف الخطَّة "سيتحقق هذا الهدف حتَّى مع التَّصريحات الواضحة، أي بيان إسرائيل الصَّريح والواضح للعرب والعالم أجمع بأنَّ الدَّولة الفلسطينيَّة لن تقام، وهذا يجب أن يرتبط بالأفعال في المقام الأول، ويتطلَّب ذلك تطبيق السِّيادة الإسرائيليَّة الكاملة على مناطق يهودا والسامرة، ووضع حد للصِّراع من خلال التَّسوية بإنشاء مدن ومستوطنات جديدة في عمق الأراضي، وجلب مئات الآلاف من المستوطنين الإضافيِّين للعيش فيها. وستبين هذه العمليَّة للجميع أن الواقع في يهودا والسامرة لا رجوع فيه، فإنَّ دولة إسرائيل موجودة لتبقى، وأنَّ الحلم العربي بدولة في يهودا والسامرة لم يعد مجديًا للحياة، فالنَّصر بالتَّوطين سيؤثر في وعي العرب والعالم بأنَّ دولة عربيَّة لن تقوم على هذه الأرض." وبناءً على هذه النقطة الواضحة "سيواجه عرب أرض إسرائيل" بديلين أساسيِّين[2]:

1- الذين يرغبون (من الفلسطينيِّين) في التخلِّي عن طموحاتهم الوطنيَّة يمكنهم البقاء هنا، والعيش كأفراد في الدَّولة اليهوديَّة، وبالطبع "سوف يتمتعون بجميع المنافع التي جلبتها الدَّولة اليهوديَّة -وتجلبها- إلى أرض إسرائيل، وسنناقش إدارة وضع ومعيشة من يختارون هذا الخيار بالتَّفاصيل لاحقًا".

(1) الريماوي، إسماعيل: الخطوة القادمة ... خطة حسم الصراع، موقع راديو بيت لحم، 9 يونيو 2023، متاح https://2u.pw/PLKPoX9.

(2) "خطة إسرائيل الحاسمة"، موقع وكالة وطن، 17 يونيو 2023، متاح https://2u.pw/ehPRmcF.

2- الذين لا يريدون التخلِّي عن طموحاتهم الوطنيَّة "سيحصلون على مساعدات للهجرة إلى إحدى الدُّول العديدة التي يدرك فيها العرب طموحاتهم الوطنيَّة، أو إلى أي وجهة أخرى في العالم".

خطَّة الحسم:

هي الخطَّة الوحيدة التي تستند إلى رؤيا أرض إسرائيل الكاملة، إنَّها الخطَّة الوحيدة التي لم تيأس ممَّا كان حتَّى وقت قريب، فهي تُشكِّل حلم اليمين الإسرائيلي كله، ولا تشتمل على أيِّ كيان قومي عربي في أرض إسرائيل، إنَّها الخطَّة الوحيدة التي لا تستند إلى إبقاء جماعة عربية ذات مطامح قوميَّة، لذا فهي الخطَّة الوحيدة التي تستند إلى حسم الصراع بدلًا من الحفاظ عليه في مستويات قوَّة متغيّرة، فهي لا تؤمن بإمكان تحقيق حلم السَّلام والتَّعايش، و تستند إلى اليأس من هذا الحلم، وإلى استبداله بانفصال مستحيل"، ويعرض "سموتريتش" نفسه - كما يتبيَّن ممَّا اقتبسناه عنه أعلاه، وفي كثير غيره - بصفته الصَّوت الأبرز في اليمين الإسرائيلي الحاكم ضد الحقوق الفلسطينيَّة كافَّة، فهو ينفي وجود حركة وطنيَّة فلسطينيَّة أصيلة، زاعمًا أنَّ كلَّ ما تفعله ينحصر في "معارضة الصُّهيونية ووجود دولة إسرائيل"، ولذا على إسرائيل مواصلة سياستها المستندة إلى الردع والقبضة الحديديَّة، مثل مواصلة هدم البيوت، والطَّرد، وتعزيز الاستيطان والمستوطنات[1].

انتقال حكومات الاحتلال في "إسرائيل" من إستراتيجيَّة "إدارة الصِّراع" مع الفلسطينيِّين أو تقليصه، - وهو نهج الحكومات السَّابقة- إلى إستراتيجيَّة جديدة هي "حسم الصِّراع"، خاصَّة بعد السَّابع من أكتوبر معناه - وفق الرؤية الإسرائيليَّة- أنَّ هذا هو شكل الحل النَّهائي مع الفلسطينيين، فإنَّ سلوك الاحتلال الإسرائيلي في مدن الضفَّة الغربيَّة ومحافظاتها، والوحشيَّة والدمويَّة التي باتت تتصدَّر مشهد الأحداث

(1) شلحت، أنطوان: "خطة الحسم": هل تطبق ميدانيًّا؟ جريدة العربي الجديد، لندن، 26 مارس 2023، متاح https://2u.pw/BrRkYpF.

يمكن تفسيره في مسارين رئيسيّين[1]:

– **المسار الأوَّل:** أنَّ هذا السُّلوك الوحشي الَّذي تمارسه حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف هدفه تدمير الفلسطينيّين وقتلهم بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، تحت عنوان "بداية حسم الصِّراع بالقوَّة" مع الشَّعب الفلسطيني، وقتل روح المقاومة المتصاعدة.

– **المسار الثَّاني:** أنَّ هذه الوحشيَّة الإسرائيليَّة تعبر عن حال الإحساس الإسرائيلي العميق بالفشل في وقف مؤشر المقاومة الفلسطينيَّة المتصاعدة في مدن الضفَّة الغربيَّة المحتلَّة ومخيماتها.

هذا التوجُّه السياسي الذي يلغي الفلسطيني قبل إلغاء حقه مرتبط برؤية عقديَّة دينيَّة، إذ يدعو إلى تعزيز الاستناد إلى الشَّريعة والأحكام التوراتيَّة، فمثلًا قال سموتريتش في العام 2019 إنَّ "قوانين التَّوراة أفضل بكثير من الدَّولة التي أرساها (أهارون باراك)"، في إشارة إلى رئيس المحكمة الإسرائيليَّة العليا السَّابق، وما يعرف بـ "الثورة القضائيَّة" التي قادها، حيث يأمل سموتريتش في أن يختار شعب إسرائيل إدارة الدَّولة وفقًا لقوانين وأحكام التوراة "مثلما كان في أيام الملكين داود وسليمان" على حدّ تعبيره، وبغية فهم ما يجري اليوم ينبغي قراءة القسم الأول من خطَّة سموتريتش "حسم المستوطنات"، ففي هذه المرحلة ينوي سموتريتش – حرفيًّا - إغراق أراضي الضفَّة الغربيَّة بالمستوطنات والمستوطنين اليهود، فعندما يحدث ذلك سيفهم الفلسطينيون أنَّهم لن يحصلوا على دولتهم، وسيضطرون إلى الاختيار بين

(1) الغريب، شرحبيل: خطة حسم الصراع".. سبل المواجهة فلسطينيًّا وعربيًّا، موقع قناة الميادين، 9 مايو 2023، متاح https://2u.pw/It3YLf.

ثلاثة خيارات: حياة قمعيَّة تحت سلطة إسرائيل، أو الهجرة، أو الموت شهداء[1].

يقدِّم "سموتريتش" بديلًا للفلسطينيِّين الذين سيجدون صعوبة في التخلِّي عن تحقيق تطلُّعاتهم القوميَّة، بدفعهم للخروج من الأراضي المحتلَّة إلى واحدة من الدُّول العربيَّة المحيطة، أو السعي لمستقبل في أوروبا وأمريكا الجنوبيَّة أو دول أخرى، مقترِحًا تقديم تسهيلات كبيرة لكلِّ من يرغب بالهجرة، بل حتى تقديم تحفيزات ماديَّة واتفاقيَّات دوليَّة مع دول تستقبل اللَّاجئين الفلسطينيين بأكبر التَّسهيلات الممكنة، بحيث نكون أمام نماذج هجرة جديدة تجهِّزها "إسرائيل" بديلًا عن الهجرة بالقوارب المتهالكة؛ بل بالظَّاهرة الحديثة الشَّائعة المُتِمثلة في ركوب طائرة "الانتقال" إلى البلدان، والاستيعاب في بيئة يوجد فيها في الغالب "مجتمع من المهاجرين"[2].

خطَّة الحسم المطروحة حاليًا على الطَّاولة الإسرائيليَّة تقوم على مبدأ استخدام القوَّة المفرطة ضد الفلسطينيِّين، -خاصَّة بعد السَّابع من أكتوبر- وهو ما يعدُّ تجسيدًا عمليًّا للمبادئ الرئيسيَّة التي تؤمن بها حكومة نتنياهو ومكوِّناتها من تيارات الصهيونيَّة الدينيَّة، وأبرزهم سموتريتش وبن غفير ورؤيتهما تجاه "حسم الصِّراع بالقوَّة" مع الفلسطينيِّين، ومن أبرز الأهداف الإستراتيجيّة للخطّة إعلان السِّيادة الإسرائيليَّة على كلِّ الضفَّة الغربيَّة، وتهجير الفلسطينيِّين منها بمعدل 20 ألف شخص سنويًّا حتَّى العام 2035، وإغراق الضفَّة الغربيَّة بالمستوطنات والمستوطنين، وتفكيك السُّلطة الفلسطينيَّة، وفرض القانون الإسرائيلي على كلِّ مناطق الضفَّة الغربيَّة، ومضاعفة الاستيطان بمعدل 3 مرات، وشطب نموذج الدَّولة

(1) شلحت، أنطوان: "خطة الحسم": هل تطبق ميدانيًّا؟ جريدة العربي الجديد، لندن، 26 مارس 2023، متاح https://2u.pw/BrRkYpF.

(2) الطناني، أحمد: "الترانسفير" الجديد.. خطة "سموتريتش" لحسم الصراع الصهيوني مع الفلسطينيين، موقع جريدة الهدف، غزة فلسطين، 18 ديسمبر 2022، متاح https://2u.pw/R7FReXm.

الفلسطينيَّة من الوعي والأرض[1].

لا شكَّ أنَّ خطَّة حسم الصِّراع - بما تحمل من توجُّهات عنصريَّة تجاه الشَّعب الفلسطيني- أزالت كلَّ الشُّكوك حول توجُّهات إسرائيل تجاه مسار التَّسوية، ومبدأ حل الدَّولتين الَّذي قتلته إسرائيل تمامًا، وأكَّدت على عمق التحوُّلات التي يشهدها الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي تحوَّل إلى صراع هُوِيَّة في ظلِّ محاولات اليمين الدِّيني - بزعامة نتنياهو- إلى تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة تمامًا من الوجود، والتَّعامل مع الشَّعب الفلسطيني باعتباره طارئًا على هذه الأرض، وليس له حقوق تاريخيَّة أو سياسيَّة أو ثقافيَّة، حيث تسعى "إسرائيل" - من وراء تطبيق خطَّة الحسم بالقوَّة – إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيِّين، والقبول بأحد الخيارات، إمَّا القبول بالحلِّ النَّهائي الذي تفرضه "إسرائيل"، وإمَّا طردهم وتهجيرهم، وفق المعطيات والرؤية الإسرائيليَّة.

(1) الغريب، شرحبيل: خطة حسم الصراع".. سبل المواجهة فلسطينيًّا وعربيًّا، موقع قناة الميادين، 9 مايو 2023، متاح https://2u.pw/It3YLf.

الفصل الثَّالث:
الصِّراع الثَّقافي في أبعاده التراثيَّة والثقافيَّة والحضاريَّة

ترافق بروز صراع الهُوِيَّة الفلسطيني الإسرائيلي مع صعود اليمين الدِّيني القومي لسُدَّة الحكم في إسرائيل، كانعكاس لانزياح المجتمع الإسرائيلي بشكل كامل نحو اليمين المتطرِّف الرافض للوجود الفلسطيني، والمتنكِّر للحقوق الوطنيَّة المشروعة للشَّعب الفلسطيني.

التحوُّلات التي ظهرت على بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي من صراع على الأرض إلى صراع على هُوِيَّة الأرض وتراثها الثَّقافي والحضاري والتاريخي جعلت الموروث الثَّقافي والحضاري يتصدَّر المشهد، كأحد أشكال صراع الهُوِيَّة، فلقد ترافق هذا التحوُّل في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي مع بروز مظاهر ومُؤشِّرات عديدة لصراع الهُوِيَّة الثَّقافي والحضاري والتاريخي، حيث تمثَّل في محاولات إسرائيليَّة حثيثة لسرقة التُّراث الحضاري والثَّقافي للشَّعب الفلسطيني، ونسبته للمستوطنين الوافدين، ومحاولة تزييف التَّاريخ، وخلق حقائق جديدة على الأرض، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، منها محاولات سرقة الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة، مثل الفلافل والحمّص، ومحاولات سرقة الزِّيّ"الثَّوب الفلسطيني"، وغيرها من المحاولات التي تُؤكِّد بروز صراع هُوِيَّة حضاري.

التُّراث هو المخزون الثقافي والمعرفي، وهو الرصيد الفكري والأيديولوجي لمعطيات العقل والسُّلوكيَّات للفرد والجماعة، ويدخل ضمن هذا المخزون والرصيد كلُّ أشكال الثَّقافة والحضارة عبر العصور، فالتُّراث الثقافي الحضاري هو أداة وصل بين الماضي والحاضر، باعتباره سجلًّا للحياة الاجتماعيَّة والثقافيَّة عبر مراحل التَّاريخ المتعاقبة، ومن هنا جاءت أهميَّته كأحد المقوِّمات الأساسيَّة في الحفاظ على الذاتيَّة الثقافيَّة الفلسطينيَّة والعربيَّة.

يحتل التراث – كمفهوم- مركزًا مهمًّا في الواقع الثَّقافي، خاصَّة في إطار الهُوِيَّة المعاصرة، ومع انتشار العولمة وخطرها في إزاحة الخصوصيَّة، بدأت صحوة العودة للتُّراث، لمناهضة أفكار العولمة كغزو لثقافات الشُّعوب الضَّعيفة، وتفكيك بنيتها

وتكوينها الحضاري الهُويَّاتي، ومن هنا تبرز أهميَّة التُّراث المركزيَّة عند الشُّعوب، فهو – كمفهوم- مرتبط بحياة الناس وتاريخهم ومؤثراتهم ووجودهم، ويُشكِّل أحد العناصر الأساسيَّة للهُوِيَّة الثقافيَّة عند الشُّعوب والجماعات والأمم[1].

التُّراث: "هو مجموعة من الفنون الوطنيَّة الملموسة والقويَّة، والتي تُميِّز كل شعب عن غيره من الشُّعوب الأخرى، بصفتها تُشكِّل رمز ووجدان الحضارة، والتي تعمل على تجسيد الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة الشعبيَّة، وفي مجموعها فنون توارثتها الأجيال جيلًا بعد جيل، وهي التي تُميِّز كُلَّ شعب عن الشُّعوب الأخرى"، كما أنَّ هذه الفنون التي تكوّن في مجموعها التُّراث تعتبر الهُوِيَّة لكلِّ شعب، وتعتبر أيضًا وثيقة امتلاك للأرض عبر التاريخ[2].

فالتُّراث هو ما ينتقل من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وفنون ونحوها من جيل إلى جيل، نقول: "التُّراث الإنساني التُّراث الأدبي، والتُّراث الشعبي"، وهو يشمل كلَّ الفنون والمأثورات الشعبيَّة من شعر، وغناء، وموسيقى، ومعتقدات شَعبيَّة، وقصص، وحكايات، وأمثال تجري على ألسنة العامَّة من الناس، وعادات الزواج والمناسبات المختلفة، وما تتضمَّنه من طرق موروثة في الأداء والأشكال، ومن ألوان الرقص والألعاب والمهارات"[3].

كما أنَّ التُّراث الشَّعبي هو هُوِيَّة إنسانيَّة جامعة، إنَّه التَّاريخ الذي يحيى بين جنباتنا، ويتأصَّل في وجدان أمتنا نبضًا بالحياة والحب والجمال والحكمة والعطاء

(1) الجابري عابد محمد (إشكالية الفكر العربي المعاصر)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990)، ص21-23.

(2) نعيرات، حسن: دور وسائل الإعلام في الحفاظ على الهوية والتراث الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة العلمية، رام الله فلسطين 2018.

(3) الغزلان، هيثم، محمد: التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والمحافظة عليه، (مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 149، بيروت2014).

الإنساني، إنَّه نواة الهُوِيَّة الوطنيَّة، ونسخ وجودها، منه ننهل حكمتنا، ونستلهم فيض قدرتنا على الحياة، وتستشرف آفاقها الإنسانيَّة عبر الفن واللُّغة والقصَّة والشِّعر والأدب والأسطورة والتَّاريخ، والتراث الشَّعبي كينونة فينا نصقله ويصقلنا، ندفعه بأمانة للأجيال[1].

يُعبِّر التُّراث الثَّقافي عن سبل المعيشة التي وضعت من قِبَل المجتمع، وانتقلت من جيل إلى جيل، بما في ذلك الأماكن، والأجسام، والتَّعبيرات الفنيَّة والقيم، فغالبًا ما يتمُّ التَّعبير عن التُّراث الثَّقافي والتُّراث الثقافي غير المادي؛ كجزء من التُّراث الثَّقافي للنشاط البشري، ما ينتج تمثيلًا ملموسًا في نظم القيم، والمعتقدات، والتَّقاليد وأنماط الحياة كجزء أساسي من الثَّقافة ككل، فالتُّراث الثقافي يحتوي على كل هذه في شكل آثار مرئيَّة وملموسة من العصور القديمة إلى الماضي القريب[2].

ويستمدُّ موضوع التُّراث والهُوِيَّة أهميته الكبيرة من كونه يعبر عن الخاصِّ المكنون لدى الشُّعوب والأمم ماضيًا وحاضرًا، حيث يكون درعًا حاميًا في مواجهة العولمة، وما يُهدِّد الهُوِيَّات بالتَّلاشي والانصهار، فليس التُّراث مجرد ماضٍ بكلِّ ما حمل من أحداث عبر العصور، بل كذلك هو حاضر، لأنَّه يمتدُّ في حياة الإنسان وينتقل من جيل إلى جيل، دون القدرة على النَّيل منه أو عدم الاعتراف به، لأنه سِمَة أصيلة من سمات الهُوِيَّة[3].

ويُشكِّلُ التُّراث الذاكرة التي تحمل مكونات وعي الأمة التَّاريخي، من العلوم والأدب والفنون وغيرها، وهو بذلك يصيغ شخصيتها ووجدانها وهُوِيَّتها، فالاستناد لتراث ورثناه من الأسلاف يُعدُّ ضمانة لاستمراريَّة وجود الأمة بهُوِيَّتها المميزة، فإنَّ كلَّ أمة من الأمم لها تراثها المعلوم الذي تُعرَف به، أو المجهول الذي تكون في حاجة للكشف عنه، ولها هُوِيَّة تتميَّز بها عن الأمم الأخرى، والتَّرابُط بين الهُوِيَّة والتُّراث وثيق

(1) مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور: محمد البوجي، أستاذ الأدب الفلسطيني، (تركيا 5-9-2024).

(2) ما هو التراث الثقافي: هيئة الأمم المتحدة والفنون اليونسكو.

(3) التويجري عبد العزيز (التراث والهوية)، (مطبعة الإيسيكو، الرباط. 2011)، ص 7.

جدًّا، فلا هُوِيَّة تبرز كُل ما هو خاص لأمَّة ما بدون تُراث تستند إليه، ولا تراث إذا لم يؤسَّس له للهُوِيَّة، فهما عُنصران مُتلاصقان من الصُّعوبة الخوض في انفصالهما بشكل تعسُّفي[1].

تحوُّلات الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي لم تطال الهُوِيَّة فقط؛ بل انتقلت سريعًا للتُّراث الفلسطيني من خلال محاولة سرقة التُّراث الوطني الفلسطيني بأشكال وصور مختلفة ومتعددة، فبعد أن استطاعت إسرائيل السَّيطرة على معظم الأراضي الفلسطينيَّة سواء قبل النكبة أو بعدها، فقبل النَّكبة عبر القرار الدَّولي 181 الذي منح إسرائيل 54% من أرض دولة فلسطين، أو بعدها عبر سياسة الاستيطان والتَّهويد وبناء المستوطنات ونقل السكان، وتهجير وترحيل الفلسطينيِّين من أراضيهم، حيث بدأت دولة الاحتلال في سرقة التُّراث الفلسطيني المادي واللَّامادي، واعتبرته تراثًا يهوديًّا إسرائيليًّا، حيث عملت على سرقة الثَّوب الفلسطيني والأكلات والأغاني، وعَمِلَت على تغيير أسماء الشَّوارع والمدن العربيَّة بأسماء باللُّغة العبريَّة في محاولة منها لإضفاء طابع يهودي على الأرض الفلسطينيَّة.

أولًا: محاولات سرقة الزي الفلسطيني (الثَّوب المطرَّز):

يُحاول الاحتلال الإسرائيلي - منذ بدايات احتلاله للأراضي الفلسطينيَّة- سرقة التُّراث الفلسطيني وتسويقه حول العالم على أنَّه تراث إسرائيلي، فلم يكتف بسرقة الأرض؛ لكنَّه سعى حثيثًا دون توقُّف لسرقة معالم الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، فلم يتوانَ صُناع القرار في كيان الاحتلال عن دعم سرقة التُّراث الفلسطيني وتهويده بحثًا عن هُوِيَّة إسرائيليَّة يهودية على حساب الهُوِيَّة الفلسطينيَّة متخذين أشكالًا عديدة على طريق الاستحواذ التَّام على التُّراث والرواية والحضارة الفلسطينيَّة، فلم يكتف الاحتلال الإسرائيلي في العام 1948 بسرقة الأرض، بل تعدَّاها ليسرق التَّاريخ والتُّراث الفلسطيني بشكل ممنهج منذ النَّكبة وحتَّى يومنا هذا.

(1) التويجري عبد العزيز المرجع السابق، ص20.

لم يكتفِ الاحتلال الإسرائيلي وأذرعه المختلفة بسرقة الأرض الفلسطينيَّة، بل يصارع الزمن يومًا بعد آخر لسرقة الهُويَّة والتَّاريخ والتُّراث الممتد منذ قديم الزمان على هذه الأرض المباركة، ويعمد الاحتلال إلى سرقة التُّراث الفلسطيني، ونسب أصوله لليهود أو التجوُّل به دوليًّا في محاولة لإثبات وجوده في أرض فلسطين، كما يبذل الاحتلال مجهودًا كبيرًا في سرقة التُّراث، كسرقة اللباس واللُّغة والعملة الكنعانيَّة، فعملة "الشيقل" أساسًا عملة كنعانيَّة قديمة، كما يحاول الاحتلال سرقة الأحجار الكنعانيَّة القديمة "ليصنع منها أسوار الجامعة العبريَّة ومستشفى "هداسا"[1].

وكانت حكومة الاحتلال قد نظمت حفلًا تنافست فيه جميلات من 80 دولة على لقب ملكة جمال الكون في مدينة "أم الرشراش" جنوب فلسطين المحتلة، وسط ضغوط واجهتها العديد من المشاركات لمقاطعة هذا الحَدَث العالمي دعمًا للقضيَّة الفلسطينيَّة، حيث يُروّج الاحتلال خلال هذا الحفل ملكيَّته للثَّوب الفلسطيني المطرَّز، ويُقدِّم المأكولات الشعبيَّة الفلسطينيَّة في محاولة لسرقتها ونسبتها لنفسه، وتصويرها للعالم على أنَّها "تراث توراتي"[2].

فهذا الحفل يندرج ضمن مُحَاولات الاحتلال المتعددة "لسرقة تراثنا وأثوابنا"، كسرقة اللِّباس واللُّغة والعملة الكنعانيَّة، وهذه محاولات لإثبات وجود اليهود في هذه الأرض حتَّى وصل بهم الأمر لسرقة الثَّوب الفلسطيني، وأيضًا المأكولات الفلسطينيَّة الشعبيَّة كالحمص والفلافل وتصويرها للعالم على أنَّها "تراث توراتي".

سرقة الآثار وتزييف التَّاريخ، والاستيلاء على التُّراث الفني من سينما وغناء، حتَّى الأكلات الشعبيَّة "غنوها بالعبري الفصيح"، هكذا حاول الكيان أن يثبت وجوده

---

(1) فاطمة الزهراء العويني: تقرير التراث الفلسطيني.. سرقات إسرائيلية لإثبات الوجود في فلسطين،(قطاع غزة 10 أكتوبر 2021) جريدة فلسطين.

(2) الاحتلال يواصل سرقة التراث الفلسطيني لإثبات الوجود في فلسطين، (غزة فلسطين 16 ديسمبر 2021) موقع راديو الشباب.

على الأرض العربيَّة، عن طريق زراعة هُوِيَّة ليست هُوِيَّته، ليثبت أحقيَّته على أرض ليست أرضه، عادات وتقاليد شعبيَّة فلسطينيَّة يحاول سرقتها، حتَّى الأغنيَّة الشعبيَّة في فلسطين لم تسلم، فكلُّ ذلك يندرج ضمن صراع الثَّقافات وصراع الهُوِيَّة المُحتدم في فلسطين بين صاحب الأرض الحقيقي والمستوطنين الوافدين عبر موجات الهجرة[1].

في أحد عروض الأزياء الإسرائيليَّة - خلال أسبوع "تل أبيب للموضة" - استعمل المُصمِّمان "جابي بن حاييم وموكي هرئيل" نقوش الكوفيَّة الفلسطينيَّة الشَّهيرة ذات اللَّونين الأحمر والأبيض والأسود والأبيض وتحريفها بإدخال النِّجمة السُّداسيَّة إليها، واستعمال ألوان العلم الإسرائيلي "اللَّبني والأبيض"، وتنفيذ تصاميم معاصرة ارتدتها العارضات اليهوديَّات، وكان حجَّة المُصممين أنَّ تلك الأزياء تسهم في التَّقارب والتَّعايش بين الشَّعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ليست تلك المرَّة الوحيدة، بل عمدت مُصمِّمة أزياء أخرى إلى تحويل الكوفيَّة لملابس مثيرة نشرتها عبر الإنترنت، ممَّا أثار مشاعر الفلسطينيِّين حول العالم.[2]

وكان آخر الصِّراعات التَّهويديَّة للتُّراث الشَّعبي هو ارتداء وزيرة الثَّقافة والرياضة الإسرائيليَّة "ميري ريغيف" فستانًا مُزيّنًا بتراث البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى، بهدف تزوير صفحات التَّاريخ الفلسطيني وهُوِيَّته"، ولم يكتفِ الاحتلال الإسرائيلي وأذرعه المختلفة بسرقة الأرض الفلسطينيَّة، بل يصارع الزمن يومًا بعد آخر

(1) مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور: محمد البوجي، أستاذ الأدب الفلسطيني، (إسطنبول تركيا 5-9-2024).

(2) هلال، وفاء: بعد الفلافل والدوالي.. هل سرق اليهود الطعام فقط؟ (14يناير 2018) ، موقع نون بوست.

لسرقة الهُوِيَّة والتَّاريخ والتُّراث الممتد منذ قديم الزمان على هذه الأرض المباركة[1].

منذ زمن يُواصل الاحتلال سرقة الكثير من الجوانب الثقافيَّة والتراثيَّة والاجتماعيَّة الفلسطينيَّة كجزء من صراع الهُوِيَّة، وآخرها اللباس التقليدي الفلسطيني أو الأزياء الفلسطينية، التي تمثل ثقافة الشعب الفلسطيني وتراثه الشعبي على امتداد تواجده في فلسطين التاريخية، وعلى مر التاريخ الذي بدأ مع أول هجرة كنعانية عربية قبل 5 آلاف سنة مضت[2].

هدفت إسرائيل من ممارساتها المشبوهة إلى إضفاء الصبغة اليهوديَّة على كل ما هو عربي في فلسطين، وإلغاء الشخصيَّة العربيَّة الموجودة على أرض فلسطين أو خارجها، في محاولة لفك ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه نفسيًّا ووجوديًّا، ومن جهة أخرى تقوم بتوثيق الصِّلة بين اليهودي وأرض إسرائيل المزعومة، إنَّها عمليَّة استملاك للثَّقافة والتراث والأرض[3].

رئيس قسم التَّاريخ والآثار في الجامعة الإسلاميَّة "غسان وشاح" أكَّد أن الاحتلال قدم قرابة 5000 قصة تراثيَّة فلسطينيَّة لمنظمة "يونسكو" على أنها قصص "توراتيَّة"، كما ترتدي مضيفات شركة "العال" الإسرائيليَّة الثَّوب الفلسطيني المُطرَّز، بل إنَّ الاحتلال أنتج كوفيَّة جديدة سرق ملامحها من الكُوفيَّة الفلسطينيَّة مع تغيير الألوان، واستدل بشهادات لمؤرخين دوليِّين تثبت سرقة (إسرائيل) للآثار الفلسطينيَّة. وأكد وشاح: أنَّ الاحتلال يزور القطع الأثريَّة، ويبيعها في المتاحف العالميَّة على أنَّها إسرائيليَّة[4].

---

(1) الاحتلال يواصل سرقة التراث الفلسطيني لإثبات الوجود في فلسطين، (غزة فلسطين 16 ديسمبر 2021) موقع راديو الشباب.

(2) مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور محمد البوجي، مرجع سابق.

(3) البوجي، محمد: ملامح أدبية معاصرة وشهادات أدبية، (مكتبة الطالب، جامعة الأزهر 2018)، ص 14.

(4) فاطمة الزهراء العويني: تقرير التراث الفلسطيني.. سرقات إسرائيلية لإثبات الوجود في فلسطين،(قطاع غزة 10 أكتوبر 2021) جريدة فلسطين.

لقد تحوَّل الصِّراع لكي يصبح صراع وجود، صراع مع احتلال لا يملك المقوِّمات الحضاريَّة لوجوده على الأرض الفلسطينيَّة، وذلك للتَّعويض عن الانفصام الحضاري والثَّقافي لليهود في فلسطين، ولذلك يُصنَّف الصِّراع في جزئه الأكبر بالصِّراع الوجودي، وهو صراع وجودي حضاري مستمر طالما بقي الاحتلال موجودًا على جزء من الأرض الفلسطينيَّة[1].

وردًّا على محاولات إسرائيل سرقة التُّراث الفلسطيني، دعا العشرات من أبناء الشَّعب الفلسطيني إلى ارتداء اللِّباس التُّراثي الفلسطيني للرِّجال والنساء، وترديد الأغاني التُّراثية الفلسطينيَّة، كما احتجَّ عشرات الفلسطينيِّين وسط مدينة رام الله في الضفَّة الغربيَّة على محاولة إسرائيل سرقة الثَّوب والتُّراث الفلسطيني فيما يسمَّى بـ"مسابقة ملكة جمال الكون"، رجال ونساء غنَّوا أغاني التُّراث الفلسطيني، وعرضوا الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة (المفتول، والفلافل)، بينما كانت الأواني التُّراثية الفلسطينيَّة حاضرة أيضًا، وهتف المشاركون لفلسطين وتراثها[2].

وزارة الثَّقافة الفلسطينيَّة - كجزء من دورها في الحفاظ على التُّراث الوطني- نجحت في إدراج فن التَّطريز الفلسطيني على لائحة منظَّمة الأمم المتَّحدة للتَّربية والعلم والثَّقافة "اليونسكو" للتُّراث الثَّقافي غير المادي لحمايته من التَّزوير والسَّرقة، باعتباره رمزًا من رموز الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة والعربيَّة.

تحاول وزارة الثقافة جاهدة القيام بعمل ما لحماية التُّراث المادي واللَّامادي عبر منظمة اليونسكو التي أكَّدت في العديد من قراراتها على الكثير من المعالم الماديَّة بأنَّها تراث فلسطيني أصيل، وتمَّ تسجيلها على لائحة التُّراث العالمي، لذلك لم يكن

(1) مقابلة مع الدكتورة / إلهام شمالي، دكتوراة في تاريخ الحركة الصهيونية، (غزة فلسطين 12-9-2024).

(2) السعدي، محمود: هكذا احتج فلسطينيون على سرقة إسرائيل تراثهم في مسابقة "ملكة جمال الكون"،(لندن 15 ديسمبر 2021) جريدة العربي الجديد.

السِّلاح وحده المطلوب في معركتنا مع المحتل، لأنَّ هناك حربًا على التَّاريخ، وحربًا على الجغرافيَّة والهُوِيَّة، والتُّراث الفلسطيني بكل مكوناته، وهذا ما يجب أن ندركَه جيدًا، فالمسؤوليَّة هنا تقع على الجميع أفرادًا ومؤسسات داخل وخارج فلسطين لمنع إسرائيل من سرقة مُكتسَبَات تراثيَّة جاهزة، صنعها الإنسان الفلسطيني على مدار آلاف السنين، فالسَّرقة هنا سرقة ممنهجة وليست عبثيَّة[1].

كما ارتأى تلفزيون فلسطين إطلاق حملة إلكترونيَّة على منصات التَّواصل الاجتماعي تحت عنوان "ثوبي تاريخي"، نظرًا لأهميَّة التُّراث والثَّوب الفلسطيني في تجسيد هُوِيَّة وثقافة شعبنا على امتداد تواجده، ومحاولة الاحتلال الإسرائيلي سرقته ونسبته لنفسه، فالثَّوب الفلسطيني التَّقليدي- الذي يرجع تاريخه لأكثر من 3000 عام - يُشكِّل إرثًا حضاريًّا وتاريخيًّا، وجزءًا لا يتجزَّأ من الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، وهو وثيقة تثبيت وجود الفلسطينيِّين التَّاريخي وارتباطهم بأرضهم المحتلَّة، وضرورة المحافظة عليه من السَّرقة والتَّزوير والضَّياع[2].

لقد أصبح الفلكلور الفلسطيني جبهة أساسيَّة وسلاحًا من أسلحة المواجهة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، من أجل دحض كافَّة المزاعم والأضاليل التي يروِّجُها الاحتلال الإسرائيلي حول وجود حقوق للشَّعب الفلسطيني وتطوُّره، وسرقة تراثه الحضاري والثَّقافي في فلسطين، فالاحتلال يحاول السيطرة على تراث هذا الشَّعب وتاريخه العربي بهدف إخفاء وطمس معالم جريمته التي ارتكبها بحق هذا الشَّعب الفلسطيني، عندما اغتصب أرضه وطرده منها، وأنكر وجوده التَّاريخي فيها[3].

---

(1) مقابلة مع الدكتورة / إلهام شمالي، دكتوراة في تاريخ الحركة الصهيونية، (غزة فلسطين 12-9-2024).

(2) ثوبي تاريخي".. حملة إلكترونية تُقاوم سرقة الاحتلال للثوب الفلسطيني، وكالة صفا الإخبارية، 19 فبراير 2022، متاح https://safa.ps/p/322356.

(3) البوجي، محمد: ملامح أدبية معاصرة وشهادات أدبية، (مكتبة الطالب، جامعة الأزهر 2018)، ص 14.

إسرائيل لا ترضى إلا بسرقة التُّراث الفلسطيني وانتحاله من فن التَّطريز إلى فن المطبخ الشَّامي اللُّبناني الفلسطيني، فهي لا تكتفي بسرقة الأرض، بل تريد أيضًا سرقة التُّراث العربي من أقطار العروبة كلها[1]، فما زالت إسرائيل تحاول سرقة التُّراث الفلسطيني؛ ولكنَّها تفشل في كل مرَّة في سرقة تراث لا تنتمي له ولا يشبهها، نظرًا لثبات الشَّعب الفلسطيني وتمسكه بتراثه - باعتباره أحد مُكوِّنات الهُوِيَّة الفلسطينيَّة - وللوعي الفلسطيني بأبعاد هذه المعركة، واستخدام كل المنابر للدِّفاع عنها بما في ذلك العالم الرقمي، ومع ذلك تحتاج الجهود إلى تعزيز - بجهد رسمي وغير رسمي مستمرَّان- التَّصدِّي لمحاولات الاحتلال[2].

لا شكَّ أنَّ محاولات إسرائيل المتكرِّرة والمتعدِّدة لسرقة التُّراث الفلسطيني تُؤكِّد على التَّحوُّلات الَّتي ضربت بنية الصِّراع الفلسطيني، من صراع سياسي إلى صراع هُويَّاتي تراثي حضاري، فهذه المحاولات تُريد من خلالها سلطات الاحتلال تقويض السَّرديَّة الفلسطينيَّة، ودعم السرديَّة الإسرائيليَّة الزَّائفة التي تحاول الربط بين الشَّعب الإسرائيلي والأرض الفلسطينيَّة من خلال سرقة الموروث الحضاري والثَّقافي المادي واللَّامادي للشَّعب الفلسطيني، ونسبته للاحتلال من خلال استخدام المناسبات والاحتفالات الدوليَّة.

ثانيًا: محاولات سرقة الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة:

لم يكتفِ الاحتلال الإسرائيلي بسلب الأرض وتزوير المعالم التَّاريخيَّة والثَّقافيَّة لفلسطين فقط؛ بل عمل على سرقة الموروث الفلسطيني بكل أشكاله، من المطرَّزات التُّراثيَّة والمأكولات الشعبيَّة، وذلك بهدف بناء علاقة مع الأرض من خلال سرقة التُّراث الفلسطيني.

---

(1) السمان، غادة: إسرائيل وسرقة التراث الفلسطيني!، (لندن 21 يناير 2022). جريدة القدس العربي.

(2) مقابلة مع الدكتور/ رائد نجم، باحث في الشؤون السياسية، (غزة فلسطين، 6-9-2024).

فالحركة الصُّهيونية كانت على علم بطبيعة الأوضاع الإنسانيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة من خلال تنظيم رحلات استكشاف، حيث قامت الحركة الصهيونيَّة بدراسة فلسطين حرفيًّا قبل إقامة "دولة إسرائيل" على الأرض، حيث كانوا يرسلون بعثات دراسيَّة مُموَّلة من الحركة الصهيونيَّة وصندوق استكشاف فلسطين، وأيضًا مموَّلة من اليهود، فكشفوا خلال هذه البعثات عن جيولوجيا فلسطين والطيور والنباتات والأسماك وأنواع الزراعة، حتَّى يكونوا على علم بماهيَّة الأرض التي سوف يحتلونها[1].

الأكلات الفلسطينيَّة هي تراث متوارث عبر الأجداد، ومنذ البداية والاحتلال يسعى إلى سرقة تلك الأكلات المتوارثة بهدف برمجة الأدمغة التي تتماشى مع هذه المحاولات لتزييف التُّراث الفلسطيني في إطار الصراع الحضاري والثَّقافي الذي بدأ يبرز في الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أن سيطرت إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينيَّة[2].

سرقة الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة والعربيَّة ظهرت في كتيب بعنوان " Taste of Israel" فهو ليس مجرد كُتيب طبخ إسرائيلي انتشر في إنجلترا وأثار الجدل وغضب الجماعات الدَّاعمة للقضيَّة الفلسطينية؛ لكنه جريمة متكاملة الأركان لسرقة أكلات شعبيَّة فلسطينيَّة، وتقديمها على أنَّها تراث إسرائيلي، حيث قامت ما تُسمَّى بهيئة السياحة الإسرائيليَّة بإصدار هذا الكتيب ضمن عدد مجلتها الشهريَّة، ويحتوي هذا الكتيب على وصفات لإعداد الوجبات، بعضها مقتبس من التُّراث الفلسطيني، فعندما تتصفَّح كتيب "المذاق الإسرائيلي" ستجده مليئًا بالأكلات الفلسطينيَّة والعربيَّة المختلفة، مثل "الحمُّص" و"الفلافل" و"التَّبولة" و"الكبة"[3].

---

(1) أبو عيشة، إسراء: بينها الشكشوكة.. أكلات شعبية فلسطينية يحاول الاحتلال سرقتها!،(7 أكتوبر 2019) جريدة الحدث الاقتصادية.

(2) مقابلة مع الباحث/ أدهم كلوب ، الباحث في علم الاجتماعي السياسي، (غزة فلسطين 7-9-2024).

(3) أبو عميرة، شيماء: "إسرائيل" تسرق التاريخ والتراث والفن المصري الفلسطيني،(13 أكتوبر القاهرة 2021 Egyptian geographic.

ونشَرت المذيعة والطَّاهية الأمريكيَّة "راتيشل راي" "تغريدة على موقع توتير" تتحدَّث فيها عن الحمص والتَّبولة والدَّوالي (ورق العنب) والفلافل بصفتها أكلات إسرائيليَّة، كما أطلَّ علينا المتحدِّث لجيش الاحتلال الإسرائيلي "أفيخاي أدرعي" في فيديو بثه عبر صفحته في العام 2017، وأمامه مائدة تتضمَّن أطباقًا عربيَّة أصيلة "كورق العنب والتَّبولة والمسخن والقطائف والملوخية"، ثم يُنْهِي حديثه بوصفه الفلافل طبقًا إسرائيليًّا مفضلًا!، كما يصف أدرعي نفسه والإسرائيليِّين بسكان الشَّرق الأوسط، وأن الأطباق هي أطباق شرقيَّة مشتركة تساعد في تعايشنا - عرب ويهود- بشكل أفضل[1].

محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسرقة المورث الثَّقافي المادي واللَّامادي للشَّعب الفلسطيني لم تتوقَّف، ففي مسابقة الجمال - التي جرت في إيلات عام 2021 - اختار المنظِّمُون الإسرائيليُّون إقامة خيمة عربية، ثم فردوا الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة من ورق الدوالي وغيرها قائلين إنها أكلات يهوديَّة! ثُمَّ ألبسوا المتسابقات أزياء فلسطينيَّة مطرزة قائلين إنها أزياء يهوديَّة، حتَّى تدخلت منظمة اليونسكو، واعتبرت الزيَّ المطرز تراثًا فلسطينيًّا لحمايته من السَّرقة، وفضلًا عن تسويق الحمص والفلافل والبقدونسيَّة في العالم على أنَّها أكلات يهوديَّة وليست عربيَّة، كما أنَّ محاولات سرقة التُّراث العربي والفلسطيني وصلت إلى المُوسيقى والأغاني، فمن يستمع للإذاعات الإسرائيليَّة يسمع أغاني وألحان عربيَّة بكلمات عبريَّة[2].

تسعى "إسرائيل" بكلِّ قوَّتها من أجل إقناع العالم بأنها صاحبة وجود في فلسطين، وأنها ضاربة في جذور التَّاريخ عبر تلفيق الموروثات الفلسطينيَّة لنفسها،

(1) هلال، وفاء: بعد الفلافل والدوالي.. هل سرق اليهود الطعام فقط؟(14يناير 2018)، موقع نون بوست.

(2) البرغوثي، حافظ: نهب التراث الفلسطيني بعد الأرض (23 ديسمبر، القاهرة 2021) موقع قناة الغد العربي.

ففي بعض الاحتفالات العالميَّة تقدِّم المقلوبة كطبقٍ إسرائيلي رغم البديهيَّة التي يمكن من خلالها الحكم بأنَّها أطباق ارتبطت بالمحاصيل والزراعة والفلاحين الذين قضوا العمر جنبًا إلى جنب مع الأرض، حيث استخدموا كل خيراتها ودمجوها من أجل إخراج منتج نهائي يتمثل في طبخة اندمج فيها الأرز مع الباذنجان واللحم والحمص ليكون لدينا طبق اسمه "المقلوبة"[1].

إسرائيل تدرك جيدًا أنَّ المطبخ الإسرائيلي عديم الهُوِيَّة والتراث مقابل المطبخ الفلسطيني الأصيل، وكثير من منتجات المستوطنات تقوم بتسويق المعلَّبات الإسرائيليَّة التي تشمل الحمص والفول على أنَّها تراث إسرائيلي، فيتمُّ بذلك سرقة التُّراث وتزييف التَّاريخ وتحريف الرِّواية الفلسطينيَّة لصالح الرواية الإسرائيليَّة[2].

إنَّ سرقة إسرائيل لم تقتصر على الطَّعام الفلسطيني فحسب، وإنَّما امتدت لتصل إلى كثير من الأكلات العربية مثل "الشَّكشوكة" (مكوناتها مغاربيَّة) التي كانت الأمَّهات الفلسطينيَّات يحضرنها لأطفالهنَّ، وأنَّ الاحتلال يسوِّقها على أنَّها أكلة إسرائيليَّة، فليس مستبعدًا أن يصل الأمر إلى أن ترى في يوم ما إسرائيل وهي تنسب إليها المسخَّن أو باقي الأكلات، فقد سرقت الحمص والفلافل والتَّبولة وغيرها من الأكلات الفلسطينيَّة والعربية بحثًا عن تاريخ في بلادنا، وهذا ما دفع وزارة الثَّقافة الفلسطينيَّة في السنوات الأخيرة إلى إصدار قائمة بالتُّراث الفلسطيني الملموس وغير الملموس لتوثيقه والحفاظ عليه، حتَّى يكون ردًّا على الادعاءات الإسرائيليَّة الكاذبة والمفضوحة[3].

الكُنافة النَّابلسيَّة تمَّ الاستيلاء عليها وسرقتها من قِبَل المحتلِّ الإسرائيلي على

---

(1) هلال، وفاء: بعد الفلافل والدوالي.. هل سرق اليهود الطعام فقط؟ مرجع سابق.

(2) مقابلة مع الدكتورة / إلهام شمالي، دكتوراة في تاريخ الحركة الصهيونيَّة، (غزة فلسطين 12-9-2024).

(3) بعد الأرض.. إسرائيل تسرق الأكلات الفلسطينية، (5يونيو 2019)، الجزيرة نت.

مدى عقود، ويتمُّ تسويقها في الغرب على أنَّها "إسرائيليَّة"، فقد تمَّ حشد مجموعة متكاملة من التَّبريرات للدِّفاع عن هذه السَّرقات في الصحافة الغربيَّة على أنَّها أكلات إسرائيليَّة في محاولة لتزييف التَّاريخ والحضارة، "الشَّكشوكة" بالطَّماطم/ البندورة، واللبنة" قد أضيفت أيضًا إلى قائمة سرقات الإسرائيليِّين للأطباق الفلسطينيَّة والسوريَّة[1].

فالاحتلال يعتبر نفسه وريثًا للحضارة الفلسطينيَّة، حيث يتحدَّث عن الطعام الفلسطيني بأنَّه من تراث الشَّعب اليهودي، ويقصد به تراث الشَّعب اليهودي قبل 3500 سنة، وهو بداية دخول القبائل العبرانيَّة لفلسطين، وأحيانًا يزعم أنَّه طعام إسرائيلي، ويقصد به التراث الإسرائيلي الذي تأسس من 70سنة، حيث يدعي أنَّ الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة من ضمن التُّراث الإسرائيلي، وهو تزوير وغش للتَّاريخ والحضارة والثَّقافة في فلسطين، حيث يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى نسبة هذه الأكلات إليه بحثًا عن تاريخ وتراث له لإثبات أحقيَّته بهذه الأرض[2].

ومن المحاولات المتكررة لسرقة التُّراث الفلسطيني ادِّعاء إسرائيل المستمر على كثير من الأطباق الشعبيَّة الفلسطينية بأنَّها أكلات إسرائيليَّة، عبر تنظيم يوم عالمي للفلافل يحتفل به الإسرائيليُّون على أنَّه جزء من تراثهم، وأيضًا قاموا بإنشاء سلسلة مطاعم عالميَّة للفلافل موجودة في الصِّين وأوروبا، يقدِّمون الفلافل والحمص على أنَّه من تراثهم، فهم بذلك يقومون بسرقة وتزوير التَّاريخ، ويستفيدون اقتصاديًّا منه أيضًا[3]، فالشهيَّة الإسرائيليَّة لمحو كل ما هو فلسطيني تتجاوز الإنسان وعرقه إلى تراثه ولغته ولباسه.

---

(1) جوزيف، مسعد: سرقة المطبخ الفلسطيني، (الدوحة 15 نوفمبر 2021)، موقع عربي 21.

(2) أبو عيشة، إسراء: بينها الشكشوكة.. أكلات شعبية فلسطينية يحاول الاحتلال سرقتها!، (7 أكتوبر 2019) جريدة الحدث الاقتصادية.

(3) أبو عيشة، إسراء: بينها الشكشوكة.. أكلات شعبية فلسطينية يحاول الاحتلال سرقتها!، المرجع السابق.

ومخاطر هذه المحاولات الإسرائيلية - لسرقة التُّراث الوطني الفلسطيني - تكمن في محاولة الاحتلال محو عنصر هام من عناصر الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، والتَّشكيك بتلك الهُوِيَّة، ونجاح الاحتلال في إقناع العالم بأنَّ هذا العنصر يخص الاحتلال وهُوِيَّته وروايته المزيفة حول ملكيَّة الأرض وكل التَّفاعلات عليها يشكل خطرًا على الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة[1].

تخوض إسرائيل حربًا من نوع آخر حربًا لا سلاح فيها ولا رصاص، إنَّها حرب خاصَّة، عنوانها التُّراث الفلسطيني، فإنَّ التراث - بمفهومه العام- هو ما تتوارثه الشُّعوب من جيل إلى جيل من حيث العادات، والتَّقاليد، والفن، وجمعها تعرَّض للسَّلب والتَّزييف، وخاصَّة الأكلات الشعبيَّة من الحمص والفلافل والمفتول الذي يقدَّم داخل إسرائيل وفي التجمُّعات اليهوديَّة والسِّفارات الخارجيَّة على أنَّها أكلات شعبيَّة إسرائيليَّة، والخطورة الأكبر كانت في تقديم تلك الأكلات خلال المهرجانات الدوليَّة والموسميَّة التي تشارك بها العديد من الدول، وهنا تحاول إسرائيل التسويق لنفسها بالارتباط التُّراثي بفلسطين وتقديمها على أنَّها تراث إسرائيلي بحت[2].

تعرَّضت كثير من الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة والعربيَّة للسَّرقة من جانب الاحتلال الإسرائيلي، في محاولة منه لتزوير التَّاريخ، وصناعة تراث إسرائيلي مرتبط بالأرض الفلسطينيَّة، فسرقة الأكلات الشعبيَّة والفلسطينيَّة، ونسبتها للمحتلِّ الإسرائيلي تمثل حلقة أخرى من حلقات صراع الهُوِيَّة، الذي تحاول من خلاله سلطات الاحتلال طمس الهُوِيَّة الفلسطينيَّة وتغييبها، عبر الادعاء بأنَّ الموروث الثَّقافي والحضارة على هذه الأرض يعود للشَّعب الإسرائيلي، في محاولة لتزييف التَّاريخ والجغرافيا.

---

(1) مقابلة مع الدكتور/ رائد نجم، باحث في الشؤون السياسية، (غزة فلسطين، 6-9-2024).

(2) مقابلة مع الدكتورة / إلهام شمالي، دكتوراة في تاريخ الحركة الصهيونية، (غزة فلسطين 12-9-2024).

ثالثًا: محاولات سرقة الآثار الكنعانيَّة:

سرقة الآثار الفلسطينيَّة وتحويلها للمتاحف والمعارض الإسرائيليَّة يهدف إلى نسف الرواية والتَّاريخ الفلسطيني، وقطع علاقته بهذه الأرض من خلال إنكار وجوده، لذلك يخوض الاحتلال صراعًا على الأرض الفلسطينيَّة بهدف تهويدها كلها بما في ذلك الاستيلاء على المناطق التاريخيَّة، لتغييب ملامح تراثيَّة فلسطينيَّة، كما تفعل حاليًا في خربتي دير سمعان وقرقش في سلفيت، ومنطقة دار الضَّرب في قراوة بني حسان والمئات من المواقع الأخرى، حيث يقوم العاملون في مجال الآثار بسرقة الآثار والحجارة الكنعانيَّة من تلك المواقع، ويقومون بنقلها إلى داخل المستوطنات.

ويكمّن الهدف من وراء سرقة إسرائيل للآثار الفلسطينيَّة في تزييف التَّاريخ عبر تزويرها، وإعطاء صبغة يهوديَّة لها، لخدمة الرواية الصهيونيَّة حول احتلال فلسطين، فلم تسلم الأماكن التاريخيَّة في المدن الفلسطينيَّة الرئيسيَّة - مثل: عكا ويافا والقدس وطبريا- من الإجراءات الإسرائيليَّة لتهويدها عبر تزوير الكتابات على جدران تلك الأوابد، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل حاولت إسرائيل عبر مؤسَّساتها المختلفة تهويد الأزياء الفلسطينيَّة، سواء تلك المتعلقة بلباس المرأة أو الرجل على حدٍّ سواء من خلال عمليَّات سرقة وتزوير ممنهجة[1].

وتظهر ملامح التَّزوير في قيام "وزارة المعارف الإسرائيليَّة" بإدراج الأماكن الأثريَّة التي عبثت بها ضمن المناطق التي يزورها الطُّلاب اليهود في رحلاتهم المدرسيَّة لترسيخ الادعاء بأن هذه "مواقع يهوديَّة"، وتشمل سرقة التُّراث تغيير المسميات التاريخيَّة للطُّرق والمواقع بالضفَّة والقدس لأسماء عبريَّة، "فمن يسير من أريحا حتَّى بيسان شمالًا يلاحظ التَّهويد الواضح في المسمَّيات للمواقع والشوارع"، ففشل إسرائيل على مدى العقود الماضية في إثبات أي وجود لليهود في فلسطين التاريخيَّة

(1) السهلي، نبيل: محاولات إسرائيلية لسرقة آثار فلسطين وطمس هويتها، (31 الدوحة 2021) موقع عرب 21.

رغم كل الحفريات التي قاموا بها فوق الأرض وتحتها هو الدافع الأساسي لسرقة التُّراث الفلسطيني، بهدف إعطاء صفة الشرعيَّة لهم، وتبرير وجودهم على أرض فلسطين[1]، فكلُّ هذه الإجراءات هدفها منح صفة الوجود لليهود في هذه الأرض، وتغيير ملامح المنطقة بما يخدم الرواية الإسرائيليَّة، حيث استولى الاحتلال بعد اتفاق "أوسلو" على أكثر من 85% من المواقع الأثريَّة بالضفَّة والقدس.

تحتضن فلسطين إرثًا تراثيًّا وتاريخيًّا يعود تاريخه لآلاف السنين، لكنها تتعرض لسرقة من قِبَل الاحتلال الإسرائيلي و"مافيات" بيع الآثار والتُّراث والتَّاريخ الذي لا يثمن بمبالغ من المال، في الوقت الذي تتحرك العديد من الجهات الفلسطينيَّة وتطلق الصَّرخات لحماية الإرث والتَّاريخ والحضارة، وفي هذا الإطار تشير الدراسات أيضًا إلى وجود أكثر من 3300 موقع أثري في الضفَّة الغربيَّة، وثمة عدد من الباحثين يُؤكِّدون على أنَّه في كل نصف كيلو متر من مساحة فلسطين يوجد موقع أثري ذو دلالة على الهُوِيَّة الحقيقيَّة لفلسطين[2].

تضرُّ سرقة الآثار بالمقوِّمات الثقافيَّة للشَّعب الفلسطيني، وهي سرقة مرتبطة بمجموعات إسرائيليَّة تقوم بسرقة الآثار رغم أنَّ القانون الدَّولي يمنع الاتجار بالآثار، وتخضع المناطق الواقعة تحت الاحتلال للقانون الدولي الَّذي ينظم العمل فيها، ويلزم سلطات الاحتلال حماية هذه الآثار حتَّى نهاية الاحتلال. وقد بلغ عدد المواقع الرئيسيَّة في الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزة - حسب دائرة الآثار الفلسطينيَّة- 944 موقعًا أثريًّا رئيسيًّا، وعدد المعالم الأثرية 10 آلاف معلم أثري، وهناك ما يزيد عن 350 نواة لمدينة وقرية تاريخيَّة تضم ما يزيد عن 60 ألف مبنى تاريخي[3].

---

(1) تقرير التراث الفلسطيني.. سرقات إسرائيلية لإثبات الوجود في فلسطين،(قطاع غزة 10 أكتوبر 2021)، جريدة فلسطين.

(2) السهلي، نبيل: محاولات إسرائيلية لسرقة آثار فلسطين وطمس هويتها، مرجع سابق.

(3) عامر، نضال: سرقة الآثار الفلسطينية تتفاقم بفعل الجدار والاستيطان،(14نوفمبر، رام الله فلسطين 2015)، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية وفاء.

سرقة التُّراث والآثار الفلسطينيَّة لم تتوقَّف على مستوى الدَّولة وأجهزتها الرسميَّة؛ بل وصلت لمستوى السَّرقة للحساب الشَّخصي، فقد انخرط "موشيه دايان" - لا سيما بعد تولّيه وزارة الدِّفاع بعد حرب العام 1967- في الحفريَّات غير القانونيَّة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة، كما انخرط في سرقة المواقع الأثريَّة، وشراء وبيع الآثار لمصلحته الشخصيَّة، كما كان ينهب المواقع الأثريَّة أثناء قيام علماء الآثار المحترفين بالتَّنقيب عنها، وتشير التقارير الإسرائيليَّة إلى أنَّه على مدار ثلاثة عقود (1951-1981)، جمع دايان أكثر من 800 قطعة أثريَّة يعود الكثير منها إلى آلاف السنين، بدءًا من قطع أثريَّة تعود إلى 7 آلاف سنة قبل الميلاد، وحتَّى فترة ما يعرف بـ"تدمير الهيكل الأول" في العام 685 قبل الميلاد، بحيث اشتملت هذه المجموعة على قطع فخاريَّة وخزفيَّة، وأوانٍ قديمة، وتماثيل، وتوابيت، وغيرها[1].

كما أنَّ عملية بناء الجدار العازل في عمق أراضي الضفَّة الغربيَّة أدَّت في نهاية المطاف إلى ضم أكثر من 270 موقعًا أثريًّا رئيسيًّا، هذا فضلًا عن 2000 معلم أثري وتاريخي، إلى جانب عشرات المواقع الأثريَّة والأوابد التاريخية التي تمَّ تدميرها في مسار بناء جدار الفصل العنصري خلال المراحل السَّابقة[2].

سرقة الآثار تندرج في سياق الحرب التي يشنُّها الاحتلال الإسرائيلي ضد الوجود الفلسطيني، والتَّاريخ والحضارة والموروث الثَّقافي والحضاري للشَّعب الفلسطيني، وهي تأتي في سياق صراع الهُوِيَّة المحتدم بين الشَّعب الفلسطيني ودولة الاحتلال التي تستخدم كل الأدوات والوسائل العسكريَّة، والأمنيَّة، والاقتصاديَّة، والثقافيَّة لتغييب وجوده، وإنكار هُوِيَّته الوطنية، وربط الأرض الفلسطينية بالهُوِيَّة

(1) الشايب، يوسف: موشيه دايان.. لصّ الآثار الفلسطينية والمصرية، (19 أغسطس رام الله 2021) جريدة الأيام الفلسطينية.

(2) السهلي، نبيل: محاولات إسرائيلية لسرقة آثار فلسطين وطمس هويتها، (31 الدوحة 2021) موقع عرب 21.

الإسرائيليَّة المستحدثة.

رابعًا: تهويد أسماء الشَّوارع والمدن الفلسطينيَّة:

في إطار الصِّراع الحضاري عمَدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إضفاء طابع يهودي توراتي على الجُغْرافيا السياسيَّة والبشريَّة الفلسطينيَّة، من خلال تغيير معالم الحضارة الفلسطينيَّة، عبر تغيير أسماء المدن والشَّوارع العربية، وإطلاق أسماء يهوديَّة وتوراتيَّة على كثير من الأماكن والمناطق والشَّوارع الفلسطينيَّة، بهدف تزييف التَّاريخ، وصبغ الأرض الفلسطينيَّة بصبغة وهُوِيَّة أخرى غير هُوِيَّتها العربيَّة الكنعانيَّة.

الجماعات اليهوديَّة منذ فجر التَّاريخ وحتى قيام دولتهم المزعومة على الأراضي الفلسطينيَّة تحاول جاهدة إقناع العالم بأنَّهُم أصحاب الحق في المنطقة العربيَّة، وخاصَّة بالأرض الفلسطينيَّة عن طريق تزييف الحقائق وتزييف التُّراث لصالحهم[1].

في سياق سرقة التَّاريخ عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تغيير أسماء الأماكن العربيَّة إلى أسماء توراتيَّة، وإعطائها أسماء عبريَّة جديدة لشطب كل ما يُذكِّرُنا بعروبة فلسطين، فمثلًا: يافا صارت "جافا"، النَّقب "نيكف"، فلسطين "عِزْرائيل"، القدس "أورشليم"، الضفَّة الغربيَّة "يهودا والسامرة"، حتَّى أسماء الشَّوارع والأماكن المقدَّسة والمزارات الدينيَّة والحدائق، ففي قرية يبنا مقام لولي مسلم، قام اليهود بوضع يافطة عليه تحمل اسم "حاخام يهودي"، إنَّها عمليَّة مسح عرقي شاملة، لم يشهد التاريخ لها مثيلًا في العصر الحديث[2].

عقب النَّكبة مباشرة أعلنت السُّلطات الإسرائيليَّة على أسماء الشَّوارع والأماكن في القرى والمدن على حدٍّ سواء، فبعد النَّكبة أقامت إسرائيل لجنة سميت

---

(1) مقابلة مع الدكتور/ رياض الأسطل، أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر، (غزة فلسطين، 5-9-2024).

(2) البوجي، محمد: ملامح أدبيَّة معاصرة وشهادات أدبية، مرجع سابق، ص 15.

لجنة "الأسماء الحكوميَّة"، وظيفتها تزوير تغيير الأسماء والأماكن وفق خريطة توراتيَّة مزعومة معدَّة مسبقًا لتبديل الأسماء العربيَّة الأصليَّة إلى أسماء يهوديَّة، أو إلى مسميَّات لا علاقة لها بالحضارة الكنعانيَّة، بهدف تشويه خريطة فلسطين، كي يشعر الفلسطيني بأنَّه منقطع عن هذه الأرض غريب عن وطنه لا تربطه به أي صلة تاريخيَّة أو حضاريَّة، وأسماء الأماكن والشَّوارع عديدة لا يمكن حصرها، وهي محاولات إسرائيليَّة لا زالت مستمرَّة حتَّى اليوم باستمرار وجود اللجنة[1].

إنَّها حرب مفتوحة على الهُوِيَّة والتُّراث الفلسطيني، وهي حرب ثقافيَّة تتعدَّى في خطورتها الحرب العسكريَّة، وهي أشد فتكًا من حروب الدَّبَّابات والطَّائرات والبوارج الحربيَّة، إذ يسلب العدو ثقافتك وحضارتك ليطمسها ويستبدلها بأسماء ورموز مزيَّفة لا تلتقي وعظمة المكان والحضارة الأصليَّة"، و"خطورة ما يقوم به الاحتلال هو تأثيره وانعكاسه على الفلسطيني وعلى العربي الَّذِي سيجد نفسه بعد حين لا يستخدم إلَّا هذه الأسماء والمسمَّيات الغريبة العجيبة الدَّخيلة، فقد نجحت سلطات الاحتلال منذ نكبة 1948 في تغيير 22 ألف اسم في القدس المحتلَّة وحدها، واستبدلتها بأسماء توراتيَّة وتلموديَّة، ومرَّت جميعها كأنَّها أمر واقع ثا[2].

لم يعد كافيًا - بالنسبة للاحتلال- ما يمارسه بحقِّ المواطن المقدسي من اعتداءات وقهر وعنصريَّة، وزِدْ على ذلك السَّعي الحثيث لطرده والتخلُّص منه، ولم تسلم أيضًا المواقع العربيَّة والإسلاميَّة من التَّهويد والأسرلة، والأمر ليس بالجديد ففي عام 1967 بدأ تغيير بعض الأسماء للمواقع العربيَّة وتحويلها لأسماء عبريَّة، وحتَّى عام 2009 تمَّ تغيير أسماء 20 ألف موقع أثري في مدينة القدس وحدها، فلم يقتصر الأمر على المسجد الأقصى - الذي أصبح اسمه "جبل الهيكل" -؛ بل امتد كذلك إلى أبواب

(1) مقابلة مع الدكتورة / إلهام شمالي، دكتوراة في تاريخ الحركة الصهيونيَّة، مرجع سابق.

(2) تقرير: حرب إسرائيلية على هوية القدس: تهويد بتغيير أسماء الشوارع،(22 نوفمبر، لندن 2016)، جريدة العربي الجديد.

القدس الثَّمانية، حيث بدَّلت أسماءها كما يلي[1]:

1- باب الخليل – شاعر يانو.

2- باب الحديد –شاعر هميداس.

3- باب السَّاهرة – شاعر هورودوس.

4- باب العمود – شاعر شكيم.

5- باب الأسباط – شاعر هاريون.

6- باب المغاربة –شاعر هاشفا.

7- باب الرَّحمة – شاعر هرحميم.

8- باب النبي داود – شاعر تنسيون.

ويضاف إلى ذلك محاولة تغيير معالم العديد من الشَّوارع والأزقَّة والحارات والأحياء والبيوت والعقارات التاريخيَّة، مستخدمة لذلك يافطات مكتوبة باللُّغات المختلفة.

ويصل عدد الأماكن التي غيَّرت سلطات الاحتلال أسماءها منذ تأسيس الدَّولة الصهيونيَّة قبل 73 عامًا إلى نحو 80 ألف مُسمّى في مختلف المناطق الفلسطينيَّة المحتلَّة، بحسب رئيس مؤسَّسة بيت الذَّاكرة للتُّراث في مدينة الناصرة البروفيسور (مصطفى كبها)، وتشمل الأماكن التي غيَّر الاحتلال أسماءها المدن والأودية والجبال والسهول والشوارع والمبان والحَوَاري والجادات وغيرها، وأطلقت بلديَّة الاحتلال حملة لتهويد أسماء عددٍ من شوارع البلدة القديمة كان آخرها ما صدر من قرارات "لجنة الأسماء" التَّابعة للبلدية - في 4 أيلول (سبتمبر)2021- بتغيير اسم طريق الوادي التَّاريخي إلى اسم تهويدي هو "ميدان هجفورا"، وللطَّريق أهميَّة تاريخيَّة كبيرة، إذ يمرّ

(1) أبو عليان عزمي: معالم القدس الحضارية، (المكتبة الوطنية، عمان 2012)، ص 1536.

بمحاذاة السُّور الغربي للمسجد الأقصى[1].

تغيير أسماء الشَّوارع والمناطق شمل استبدال أسماء قرى وبلدات فلسطينيَّة في محيط القدس، وضمن حدودها كمحافظة، وجرى تحوير أسماء تلك القرى إلى مسمَّيات عبريَّة، فبلدة عناتا - شمال شرق القدس- تُعرف إسرائيليًّا بعناتوت، نسبة إلى معسكر لجيش الاحتلال أقيم على أراضي القرية، أما قرية مخماس، فباتت تعرف باسم "معاليه مخماش"، نسبة إلى المستوطنة التي أقيمت على أراضيها، بينما أُطلق على جبال تتبع منطقة شمال غرب القدس من أراضي قطنة اسم "هار هادار"، وقام الاحتلال باستبدال اسم جبل المشارف المطل على المسجد الأقصى من النَّاحية الجنوبيَّة، باسم "جبل سكوبس"، في حين باتت مغارة الكتَّان أو القطن في شارع السُّلطان سليمان تعرف باسم مغارة صدقياهو أو مغارة سليمان، واستبدل اسم مقام الشيخ السَّعدي في حي الشَّيخ جراح إلى قبر الصِّديق شمعون[2].

وقد جاءت هبَّة القدس - التي اندلعت في أزقَّة البلدة القديمة عام 2021 - للدِّفاع عن هُويَّة المدينة وتراثها الإسلامي والمسيحي في مواجهة محاولات الاحتلال لتهويد المدينة وتزييف تاريخها، فقد اندفع الشباب للوقوف في مواجهة محو أسماء ساحاتهم وشوارعهم في معركة مفتوحة تأخذ الطَّابع الثقافي في محاولة للوقوف أمام تهويد القدس.

وقد قرَّرت بلديَّة الاحتلال- بالتَّوافق مع ما يُسمى بلجنة "إحياء ذكرى الهجمات الإرهابيَّة"- إطلاق أسماء جديدة على ساحة باب العمود وشوارع أخرى في المدينة المقدَّسة، فالاحتلال الَّذي يدرك دلالة التَّسميات ورمزيَّتها قرَّر - من خلال

(1) محمد، إبراهيم: إسرائيل تحاول تغيير أسماء الشوارع في القدس،(28 أكتوبر 2021)، موقع حفريات.

(2) تقرير: حرب إسرائيلية على هوية القدس: تهويد بتغيير أسماء الشوارع،(22 نوفمبر 2016)، جريدة العربي الجديد.

رئيس بلديَّته اليميني المتطرِّف "نير بركات" - إطلاق اسم آخر على ساحة باب العمود، ليسميها بـ"ساحة الأبطال"، نسبة إلى قتلى اليهود الَّذين سقطوا على يد الفلسطينيِّين، والشيء ذاته سيفعله في شوارع البلدة القديمة، بينما أطلق الفلسطينيُّون أسماء شهدائهم، من بينها ساحة باب العامود، أو ساحة بوابة دمشق، والتي باتت تعرف بالنِّسبة إليهم بـ"ساحة الشُّهداء"[1].

الباحث المقدسي المتخصِّص في شؤون العقارات (هايل صندوقة) - والذي كان قد أعدَّ دراسة مطوَّلة حول تغيير أسماء الشَّوارع في القدس - ذكر أنَّ ما يجري من تغيير لأسماء الشَّوارع والحارات والمواقع يُمثِّل جزءًا من عمليَّة التَّهويد والأسرلة الشَّاملة للقدس إلى جانب الاستيطان المكثَّف، والاستيلاء على العقارات باستخدام قوانين حارس أملاك الغائبين، وقانون الجيل الثالث، فنحن أمام عمليَّة احتلال وإحلال واستبدال تاريخ وطمسه بتزوير وتأليف تاريخ مزعوم، بعدما فشلت كل الحفريَّات الَّتي قاموا بها على مدى عقود طويلة في إثبات أيِّ أثر لهم في المدينة المقدَّسة[2].

إسرائيل ترمي من وراء ذلك لغرس مفاهيم ومصطلحات يهوديَّة توراتيَّة في الجيل الصُّهيوني، وتُرسِّخ ذلك في عقول وثقافة الوافدين لإسرائيل، وتسعى إلى إضفاء صبغة دينيَّة على كلِّ فلسطين، ومسح الهُويَّة الفلسطينيَّة والذَّاكرة الجمعيَّة للفلسطينيِّين بتلك الأسماء اليهوديَّة المستمدة من التَّوراة والتلمود، وبكل اسم مرتبط بقصَّة أو شخصيَّة واردة في التَّوراة، والمسؤول عن تطبيق ذلك اليوم رئيس بلديَّة القدس الليكودي "نير بركات"، وهو من أخطر الشخصيَّات التي رأست بلديَّة القدس وأشدها تطرُّفًا، المسؤول الأول عن تغيير الأسماء في القدس، ضمن مخطَّطات

(1) تقرير: حرب إسرائيلية على هوية القدس: تهويد بتغيير أسماء الشوارع ،المرجع السابق.

(2) تقرير: حرب إسرائيلية على هوية القدس: تهويد بتغيير أسماء الشوارع، 22 نوفمبر 2016، جريدة العربي الجديد.

تستهدف تغيير وجه القدس وتاريخها وفق الخبراء الفلسطينيّين[1].

وردًّا على محاولات الاحتلال الإسرائيلي تزييف التَّاريخ ومحو الهُوِيَّة الفلسطينيَّة من مدينة القدس أطلق ناشطون فلسطينيُّون حملة بعنوان: (#شوارعنا_فلسطينيَّة) لمحو أسماء الشَّوارع والطرقات العبريَّة في القدس والضفَّة الغربيَّة والدَّاخل المحتل، وتغييرها إلى أسماء ورموز فلسطينيَّة، في سياق الرفض الوطني لمحاولة الاحتلال فرض لغته على المناطق المحتلَّة، وصحَّح المدونون أسماء المناطق المختلفة مشيرين إلى الأسماء العربيَّة بدلًا من العبرية، وتَهدِف الحملة إلى تعزيز الهُوِيَّة الفلسطينيَّة والانتماء، ومنع محاولات الاحتلال تزييف الواقع لصالح مشروعاته الاستيطانيَّة وحذفه تاريخ أصحاب الأرض[2].

فإنَّ حرب أسماء الشَّوارع والمناطق والأماكن تعدُّ شكلًا آخر من أشكال صراع الهُوِيَّة، فتغيير أسماء الشَّوارع والمدن والقرى الفلسطينيَّة، وإطلاق أسماء توراتيَّة يهوديَّة عليها يُشكِّل محاولة لتهويد الجغرافيا الفلسطينيَّة بتراثها العربي والإسلامي والمسيحي في إطار تزييف التَّاريخ، وخلق حضارة يهوديَّة على الأرض الفلسطينيَّة.

خامسًا: محاولات تهويد مدينة القدس ومقدَّساتها:

في سياق فرض روايتها الصهيونيَّة على مدينة القدس، وتزوير هُوِيَّتها العربيَّة والإسلاميَّة والمسيحيَّة، ومحاولة تغيير طابعها الثَّقافي والحضاري تعمل سلطات الاحتلال على تغيير الأسماء العربيَّة والإسلاميَّة لشوارع القدس المحتلَّة وأزقّتها، واستبدال هذه الأسماء بأخرى يهوديَّة لإضفاء الشرعيَّة على وجودها في فلسطين، ونفي الرواية الفلسطينيَّة، وتوثيق الرواية الإسرائيليَّة؛ لكن ذلك لا يمكن أن يغيِّر

(1) مقابلة مع الدكتورة / إلهام شمالي، دكتوراة في تاريخ الحركة الصهيونية، (غزة فلسطين 12-9-2022).

(2) حملة شعبية لتغيير أسماء الشوارع العبرية في القدس والضفة والداخل لأسماء رموز فلسطينية (فيديو)، (26 يونيو 2021) موقع قناة الجزيرة مباشر.

التَّاريخ مهما تغطرس الاحتلال، فكما قال الشَّاعر الكبير (محمود درويش) في "الجداريَّة": "هذا البحرُ لي، هذا الهواءُ الرَّطْبُ لي، هذا الرصيفُ وما عَلَيْهِ من خُطَايَ وسائلي المنويّ... لي.

تشنُّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي حربًا على مدينة القدس وسُكَّانها العرب بهدف تغيير تاريخ المدينة وتراثها الإسلامي والمسيحي من خلال أسرلة المدينة، وجعلها مدينة إسرائيليَّة يهوديَّة خالصة، وكثيرًا ما نتداول مصطلح الأسرلة في السياسات الإسرائيليَّة المختلفة تجاه فلسطيني 1948، أو تجاه مدينة القدس وسكانها الفلسطينيّين؛ لكنَّنا لم نخض في المفهوم الخاص للمصطلح المستخدم عربيًّا وفلسطينيًّا، فالأسرلة سياسة منتهجة لدى دولة الاحتلال ضد مدينة القدس والإنسان الفلسطيني المقدسي، لكيلا يبقى هناك من هو قادر على مواجهة هذه الأسرلة، والسَّلب اليومي لمقومات الحياة"[1].

التَّخطيط لإنشاء دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينيَّة من قِبَل الحركة الصهيونيَّة ترافق مع إستراتيجيَّة تقوم على استبدال أحياء بأحياء وتسميات بأخرى، وتأصيل لوجود كيان جديد على الكيان الفلسطيني[2].

محاولات تهويد مدينة القدس تأتي في ظلِّ نفي عدد من الأبحاث المنشورة في إسرائيل وجود أي اكتشاف لآثار إسرائيليَّة في القدس، وداخل أراضي فلسطين التَّاريخية، بل قام الإسرائيليون بتدمير بعض الآثار التي لا تعود لتاريخهم، فلا توجد

(1) المؤسسات الثقافية المقدسية: تحديات كثيرة وكبيرة وتسلح بالأمل رغم كل الألم) (جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 7446، لعام 2016).

(2) رباح، أماني: صراع الهوية الثقافية في مدينة القدس ودور وكالة بيت مال القدس في الحفاظ على الهوية الثقافية لسكان المدينة المقدسة، (رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب 2020)، ص 37.

علاقة تاريخيَّة بين المكان الفلسطيني وبين بني إسرائيل[1].

ما يحدث في مدينة القدس وغيرها من المدن الفلسطينيَّة هو جزء من الصِّراع الهُوِيَّاتي وصراع الرواية، حيث يحاول الاحتلال توظيف التراث وربط معالمه بالمحتل ليخدم رواية الاحتلال بأحقيَّته في هذه الأرض، وجزء من حملة التَّهويد الهادفة يكمن في نسبة كل معالم فلسطين لليهود لإثبات روايتهم المزيَّفة للعالم وأحقيتهم بفلسطين، وهي جزء من حملة الأسرلة بإخضاع كل ما هو خاص بالعرب في فلسطين للسيادة والقوانين الإسرائيليَّة، أي استخدام سياسة الأمر الواقع وتصفية أيِّ حلول سياسيَّة ممكنة[2].

بدأ الاحتلال ببناء أولى الأحياء اليهوديَّة في محيط مدينة القدس الغربيَّة المحتلة، منذ سنة 1833م، حيث أقيمت أوَّل مستوطنة في مدينة القدس، وهي "أوهل موشيه" خيمة موسى، ومن ثمَّ تلاها ما يزيد عن عشرين مستوطنة، ما بين العام 1833-1900م، وهي تَحمل أسماء عبريَّة خالصة على حساب الأحياء العربيَّة، نذكر منها حي شعفات شاؤول عام 1914 غرب القدس على أراضي دير ياسين وكيرم إفرهام عام 1933 وسط الشطر الغربي لمدينة القدس[3].

وبدأ الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس منذُ بداية احتلال المدينة في الخامس من يونيو عام 1967، حيث بُنيت أولى البؤرات الاستيطانيَّة في حي المغاربة بالبلدة القديمة بعد هدم الحي[4].

---

(1) مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور/ محمد البوجي، أستاذ الأدب الفلسطيني، (إسطنبول تركيا 5-9-2022).

(2) مقابلة مع الدكتور/ رائد نجم باحث في الشؤون السياسية، (غزة فلسطين، 6-9-2022).

(3) مقابلة مع الدكتورة/ إلهام شمالي، باحثة متخصصة في مجال الحركة الصهيونية، (غزة فلسطين 12-9-2022).

(4) عناب، محمد رشيد، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967- 1993،(بيت المقدس للنشر والتوزيع، ط1، القدس، فلسطين، 2001)، ص38.

ومع مرور الوقت انتشرت المستوطنات الإسرائيليَّة في جميع أنحاء المدينة، ويمكن تصنيف مستوطنات شرقي القدس من النَّاحية الإداريَّة إلى قسمين: **القسم الأول:** المستوطنات التي تقع داخل حدود البلديَّة، ويبلغ عددها 18 مستوطنة، وتبلغ مساحتها الإجماليَّة 19,834دونمًا، وتحتوي على حوالي 195000 مستوطن، والعديد من هذه المستوطنات تمَّ بناؤها داخل الأحياء العربيَّة[1].

القسم الثَّاني: المستوطنات الإسرائيليَّة التي تقع خارج حدود البلديَّة وداخل المحافظة، وفق تقسيم ما قبل عام 1967، حيث يبلغ عددها 17 مستوطنة تحتل مساحة مقدارها 24090 دونمًا، وتحتوي على حوالي 84000 مستوطن، هذا بالإضافة إلى 18 بؤرة استيطانيَّة تمَّ بناؤها في الفترة بين 1996- 2007 ، وهدفت إلى خلق كيان يهودي في قلب الأحياء العربيَّة[2].

منذ الساعات الأولى للاحتلال عام 1967 بدأت السياسة الإسرائيليَّة والجرافات برسم معالم جديدة لتهويد القدس من أجل فرض الأمر الواقع، وإيجاد أوضاع جيوسياسيَّة على الأرض يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرَّة أخرى، وشرعت في وضع أساسات الحي اليهودي في القدس الشرقيَّة، بالإضافة إلى كثير من المواقع المفتوحة التي سيطرت عليها من أجل بناء سلسلة من المستوطنات لتحيط بالقدس من جميع الجهات، وإسكان مستوطنين فيها لإقامة واقع جغرافي وديموغرافي جديد، وإحداث خلخلة سكانيَّة في القدس العربيَّة لرسم ما سُمِّي بحدود القدس الكبرى، فبعد أنْ كان الفلسطينيُّون يملكون غالبيَّة الأراضي في سنة 1967 أصبحوا بعد عمليَّات المصادرة، وبعد إقامة المشاريع الاستيطانيَّة، وفتح الطُّرق،

(1) غزال، مرفت، الاستيطان الصهيوني في القدس" (مجلة صامد الاقتصادي، فلسطين عدد107، رام الله فلسطين 1997)، ص 88.

(2) التوفكجي، خليل، الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج، (أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فلسطين،2008)، ص 164- 156.

والبناء ضمن الأحياء العربيَّة يسيطرون على 14% من الأراضي في شرقي القدس[1].

كما شَرَعَت إسرائيل في إقامة الحي اليهودي بعد الاحتلال مباشرةً، فقد شرعت بمصادرة 116 دونمًا داخل أسوار المدينة القديمة من المنطقة التي تعرف باسم حي الشَّرف (حي المغاربة)، وقد تمَّ الإعلان عن المشروع رقم 2185 الَّذي تبلغ مساحته 116 دونمًا، ويقضي بإقامة 650 وحدة سكنيَّة يقطنها 2400 نسمة، وأقيم في هذا الحيّ اليهودي مؤسَّسات تعليميَّة وأندية ومراكز للأمومة والطُّفولة وعيادات صحيَّة، وقد ألحقت السُّلطات الإسرائيلية عددًا من الأحياء العربية به بعد تهجير سكانها منه وهدمها[2]، ومن أجل ضمان تهويد القدس - حيث أصبحت القدس الكبرى العنوان الرئيسي للإجراءات الاستعماريَّة في القدس – تمَّ الشُّروع فِي تهويد الجزء الشَّرقي من المدينة أي المنطقة (J1)، ولتحقيق ذلك قامت سلطات الاحتلال بإجراءات فوريَّة بعد احتلال المدينة في العام 1967، وفيما يلي تذكير بأبرز هذه الإجراءات[3]، وهي:

- إصدار الكنيست الإسرائيلي قرارًا بضمِّ القدس الشرقيَّة إلى إسرائيل.
- توسيع حدود القدس العربيَّة إلى عشرة أضعاف مساحتها، وضمها إلى الجزء الغربي من المدينة.
- شنُّ حملة ترهيب ضد السُّكان العرب بغرض تشجيعهم على مغادرة المدينة.

---

(1) المصري، محمد أحمد، التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية" 1967-2000، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فل سطين2000)، ص 102.

(2) قاسمية، خيرية: قضية المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1991)، ص 516.

(3) المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي، (الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله 2011). ص31.

- هدم حي المغاربة وإجلاء سكَّانه.
- إجلاء قسم كبير من سكان حي الشَّرف.
- عزل أحياء عربيَّة كاملة عن القدس.
- مصادرة ووضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي العربيَّة.

لم تتوقَّف دولة الاحتلال عند هذا الحد فقامت - وعلى مدى 70 عامًا من الاحتلال- بمحاولة تهويد القدس بكافَّة الوسائل من طرد للمقدسيِّين من منازلهم وإحلال المستوطنين مكانهم، وهدم لبيوتهم، ومصادرة أراضيهم، وسحب إقاماتهم، وفرض ضرائب باهظة عليهم، وحفر الأنفاق، وهدم المحال التجاريَّة، في محاولة لتغيير المعالم التاريخيَّة للقدس، ومحاولات ضمها إلى قائمة التُّراث اليهودي، إلى جانب سرقة حجارة أثريَّة تعود إلى العصر الأموي الإسلامي، كما تهدف إسرائيل إلى إنشاء حدائق توراتيَّة ومعاهد دينيَّة وبؤر استيطانيَّة ومتاحف مزيَّفة ومواقع أثريَّة[1].

كانت مدينة القدس الأكثر تأثرًا بسياسات الحكومة الإسرائيليَّة، حيث شكَّلَت هذه السياسة منعطفًا بارزًا لجهة تغيير معالم القدس، في محاولة لفرض واقع يهودي جديد يطمس المعالم العربيَّة في المدينة، يصعب الفكاك منه في حال ما إذا تمَّت مفاوضات مستقبليَّة، فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال إسرائيل مدينة القدس، باشرت بعمليَّات مصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهجير السُّكان، وإقامة المستوطنات داخل الشَّطر الشَّرقي من القدس وحولها تمهيدًا لعزلها عن باقي المناطق العربيَّة المجاورة[2].

---

(1) مصطفي، أحمد: إسرائيل تسرق الأرض والتراث منذ نكبة 1948، (15 مايو 2014) موقع عربي 21.

(2) العلية، رياض، وشاهين، أيمن، الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية، (مجلة جامعة الأزهر، المجلد 12، العدد رقم 1، غزة فلسطين، 2010)، ص 915.

كما أنَّ المؤسَّسات التي تعمل في مدينة القدس لم تسلم من الإغلاقات الإسرائيليَّة التي استهدفتها، فقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاقها لمنع ممارسة أيِّ نشاطات، إضافة إلى اعتقال الأفراد العاملين في المؤسَّسات ومصادرة ممتلكات المؤسَّسات، وهذا متَّبع منذ عام 1967 استنادًا لما يُسمى بقانون الطوارئ منذ الانتداب البريطاني 1945 والأوامر العسكريَّة الإسرائيليَّة، وتمَّ إغلاق أكثر من مائة مؤسَّسة غربيَّة حتَّى عام 2014، وجمعيَّات أخرى تمَّ الإجبار عليها لنقل مقرها من القدس[1].

كما طردت سلطات الاحتلال أعدادًا كبيرة من المقدسيِّين في حي الباشورة، وحي باب السلسلة؛ بل هدمت عددًا من المساجد والزَّوايا والتَّكايا والمدارس الدينيَّة، وجميعها يتسم بمكانة دينيَّة وتاريخيَّة، إضافة إلى إحكام الإغلاق على مدينة القدس لفرض حقائق جديدة على أرض الواقع في عاصمة الدَّولة الفلسطينيَّة المرتقبة، إلى جانب خلق حقائق ديمغرافيَّة جديدة جرَّاء إجبار المواطنين الفلسطينيِّين على الهجرة القسريَّة من المدينة المقدَّسة، وتحويلها إلى مدينة خالية من الفلسطينيِّين، وقطع التَّواصل بين الفلسطينيِّين وتاريخهم الدِّيني والقومي، وخلق وقائع جديدة تحول دون إقامة الدَّولة الفلسطينيَّة وعاصمتها القدس الشَّريف[2].

الصِّراع على التُّراث والحضارة في مدينة القدس هو محاولة لتغيير معالم المدينة وتراثها الإسلامي والمسيحي مع خلال أدوات عديدة، أهمها قيام الجيش بالسَّيطرة على الأراضي، ومن ثمَّ تحويلها لبلديَّة القدس لتستولي عليها، كما أنَّ هناك محاولات لسرقة الممتلكات والمنازل في القدس لبناء المعابد والكنس اليهوديَّة،

(1) رباح، أماني: صراع الهوية الثقافية في مدينة القدس ودور وكالة بيت مال القدس في الحفاظ على الهوية الثقافية لسكان المدينة المقدسة، (رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب 2020)، ص 83.

(2) إبراهيم، بلال، محمد، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأثره على التنمية السياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2010)، ص 153.

بالإضافة إلى طريق الإغراء والابتزاز المالي[1].

ومن أجل ضمان جعل مدينة القدس كمدينة يهوديَّة خالصة عَمِلَت على تطويق المدينة المقدَّسة بمجموعة من الكتل الاستيطانيَّة لضمان تطويقها من كافة الجهات، وجاء الطوق الأول كالتَّالي[2]:

– جفعات همفتار، التلَّة الفرنسيَّة، الجامعة العبريَّة تعتبر هذه المستعمرات أوَّل الأطواق حول القدس.

– راموت- ريخس شعفاط: أقيمت على أراضي قرى شعفاط وبيت إكسا، وتم بناء 9959 ألف وحدة سكنيَّة.

– بسكات زئيف- بسكات عومر- النفي يعقوب، أقيمت على أراضي حزما وبيت حنينا، وشعفاط وعناتا في الجزء الشَّمالي الشَّرقي من المدينة، وهدفها تطويق القرى السَّابقة وعزلها، وإسكان 100,000 مستوطن، وبناء 18557 وحدة سكنيَّة.

– تلبيوت الشرقيَّة- جيلو: أقيمت على أراضي صور باهر وبيت جالا وبيت صفافا، وتمَّ بناء 11697 وحدة سكنيَّة.

الطوق الثَّاني، وهو خارج حدود البلديَّة، ولكنَّه ضمن مجال القدس الكبرى، وهدف هذه المخططات بناء السور الثَّاني حول المدينة، ويرتبط مع المنطقة الجنوبيَّة في منطقة غوش عتصيون. وتشمل مستعمرات كفار عتصيون، وروش تسوريم، وألون شيفوت، ونفي دانيال، وأليعازر، وبيت عين، وإفرات، وبيتار، بالإضافة إلى المدينة الجديدة عيرغانيم (مدينة الحدائق)، حيث يهدف المشروع إلى بناء 10 آلاف

(1) أبو شومر، توفيق، الصراع في إسرائيل، مرجع سابق ص 174-175.

(2) أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، (دار البشير، عمان، ط2الأردن1997، ص 558.

وحدة، وإسكان 100 ألف مستوطن[1].

كما تحاول سلطات الاحتلال السَّيطرة على المسجد الأقصى عبر إحداث تقسيم زماني ومكاني فيه من خلال الاقتحامات المتكرِّرة له، كجزء من محاولات إسرائيل السَّيطرة على الأماكن الدينيَّة في القدس، بهدف بناء الهيكل الثَّالث مكان قبَّة الصَّخرة المشرفة، وذلك وفق مخطَّطات حزب الليكود الحاكم في إسرائيل[2].

محاولات الاحتلال السَّيطرة على المسجد الأقصى، وإحداث تقسيم مكاني وزماني جاءت من خلال الخطوات التَّالية[3]:

1. جعل تواجد اليهود - ولا سيما المتطرِّفين- في المسجد الأقصى مسألةً اعتياديَّة من خلال السَّماح لأكبر عددٍ منهم باقتحام المسجد والتَّجوال فيه تحت حماية رجال الشُّرطة الإسرائيليَّة، ومواجهة أيِّ محاولة للتَّصدي لهم بيدٍ من حديد.

2. محاولة جلب أكبر عدد من اليهود للمشاركة في اقتحام "الأقصى"، وجعل عمليَّات الاقتحام تتمُّ في أوقات متقاربة، وقد كان من اللَّافت مؤخرًا كثرة المؤتمرات التي تعقدها الجماعات اليهوديَّة المتطرِّفة لبحث سبل تهويد "الأقصى".

3. تغيير الوضع القائم في "الأقصى" - والذي كان سائدًا منذ العام 1967 - من خلال ممارسة الضُّغوط على الحاخاميَّة الكبرى في إسرائيل لتغيير الفتوى الَّتي أصدرتها بُعيد احتلال القدس خلال حرب الأيام الستَّة، والتي حظرت بموجبها على اليهود الصَّلاة في المسجد الأقصى.

4. طرح السَّاسة والنُّخب الفكريَّة اليهوديَّة اقتراحاتٍ علنيةً لطرد الفلسطينيِّين من المسجد الأقصى تمهيدًا لبناء الهيكل، وتهويد المكان بشكل نهائي.

---

(1) أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، المرجع السابق، ص 559.

(2) الحديدي، شيماء: التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى الذي تريده إسرائيل، ساسة بوست.

(3) النعامي، صالح: تقسيم المسجد الأقصى.. تمهيدًا لتهويده، موقع المجد الأمني.

التَّقسيم الزَّماني والمكاني للمسجد الأقصى فكرة طرحها اليمين الإسرائيلي بقيادة حزب اللِّيكود تمهيدًا لتهويد المسجد، من خلال تكريس سياسة اقتحامه والاعتداء على المرابطين داخله، فالمخطط اليهودي يشمل فرض تقسيم ساحات الأقصى زمانيًّا بين الفلسطينيّين والمحتلّين الإسرائيليّين في غير أوقات الصَّلاة في إطار مرحلة أوليَّة يتبعها تقسيم مكاني، ثُمَّ السَّيطرة الكاملة عليه لاحقًا، وتغيير هُوِيَّته ببناء ما يسمِّيه الاحتلال الإسرائيلي "الهيكل الثَّالث" مكان قبة الصَّخرة[1]، وتزداد إجراءات التَّقسيم الزماني والمكاني يومًا بعد يوم، وبلغت ذروتها العام الجاري والأعوام الخمسة الماضية، حيث إنَّه مع انتهاء شهر رمضان وأداء صلاة العيد تقوم سلطات الاحتلال على الفور بإعادة تقسيم المسجد الأقصى زمانيًّا ومكانيًّا، ممَّا يعني تخصيص أماكن بعينها داخل المسجد الأقصى ليمارس المسلمون واليهود شعائرهم الدينيَّة[2].

وتُمثِّل عمليَّة التَّقسيم الزماني والمكاني إقصاء للمجال، وبالتَّالي إخضاع الأفراد وتطويعهم لحمل أيديلوجيَّة الإخضاع، وتوجيه السُّلوكيَّات عبر مراقبة المجال ضمن مفهوم الحدود، وهذا التَّقسيم جزء من المراقبة في الفضاء العام، وبالتَّالي حصر حُريَّة الأفراد[3].

مشروع تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين وإسرائيل يحمل شقَّين وهما: التَّقسيم الزَّماني، والتَّقسيم المكاني، وكانت إسرائيل قد بدأتهما بشكل عملي بالفعل، أمَّا الأوَّل فيعني تخصيص أوقات معيَّنة لدخول المسلمين المسجد الأقصى وأخرى

---

(1) المسجد الأقصى.. مخطط اليهود لتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا، (19 أبريل 2022) موقع الجزيرة نت.

(2) دلول، أحمد: التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى، (25 مايو 2017) مجلة البيان الإماراتية.

(3) رباح، أماني: صراع الهوية الثقافية في مدينة القدس، ودور وكالة بيت مال القدس في الحفاظ على الهويَّة الثقافية لسكان المدينة المقدسة، (رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب 2020)، ص 83.

لدُخُول اليهود، ويقتضى منه اقتسام ساعات اليوم وأيام الأسبوع والسنة بين اليهود والمسلمين، ومن خلاله يرى الجانب الإسرائيلي أنه يستوجب على المسلمين مغادرة الأقصى من الساعة 07:30 حتى 11:00صباحًا، وفي فترة الظهيرة من الساعة 1:30 حتى 2:30، وفترة ثالثة بعد العصر، لتخصيص هذا الوقت لليهود بحجة أنَّه لا صلاة للمسلمين في هذا الوقت ليتمَّ السَّماح لليهود بأداء ثلاث صلوات في اليوم داخله، كما يتمُّ تخصيص المسجد الأقصى لليهود خلال أعيادهم، والتي يقارب مجموع أعدادها نحو 100 يوم في السَّنة، إضافة إلى أيام السَّبت طوال السنة، كما يحظر رفع الأذان خلال الأعياد اليهوديَّة[1].

تتعرَّض مدينة القدس - منذ احتلالها الأوَّل عام 1948، والثَّاني عام 1967 - لحرب شاملة لتغيير طابعها وهُويَّتها العربيَّة، وإرثها الإسلامي والمسيحي، من خلال سياسات التَّهويد والأسرلة، عبر انتهاج الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة سياسة مصادرة الأراضي، وطرد السُّكان، وتغيير أسماء الأحياء والشَّوارع والأزقَّة، في إطار المشروع الاحتلالي الإسرائيلي الذي يهدف إلى تهويد مدينة القدس وجعلها مدينة يهوديَّة خالصة، ومحو الهُوِيَّة العربيَّة وإرثها الإسلامي والمسيحي، بهدف تزييف التَّاريخ والحضارة والتُّراث، وخلق هُوِيَّة إسرائيليَّة توراتيَّة مصطنعة في مدينة القدس وضواحيها ضمن إطار صراع الهُوِيَّة في بعده الثَّقافي والحضاري والتُّراثي، الذي أصبح السِّمة البارزة للصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي عقب هيمنة كتلة اليمين الدِّيني على الحكم في إسرائيل خلال العقد المَاضِي.

(1) الحديدي، شيماء، التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى الذي تريده إسرائيل،(18 أغسطس 2015) موقع ساسة بوست

الفصل الرَّابع:
مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي
بعد السَّابع من أكتوبر

مقدِّمة:

ألقت عمليَّة السَّابع من أكتوبر 2023 - التي قامت بها حركة حماس وجهازها العسكري كتائب القسَّام على بلدات غلاف غزَّة - بتداعيات كبيرة على مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أدَّت إلى تحوُّلات كبرى في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي على المستويات السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة، ليس فقط تجاه قطاع غزَّة الَّذي تمَّ تدميره بصورة كليَّة؛ بل على كافَّة التَّواجد الفلسطيني بما فيه فلسطينيو الدَّاخل (عرب 48)، حيث شكَّلت هذه العمليَّة نقطة تحوُّل رئيسيَّة في تاريخ الصِّراع، وأفضت إلى واقع جيوسياسي مختلف تمامًا عمَّا كان قبله، كما أنَّها كشفت عن عجز المجتمع الدَّولي والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عن الاستثمار في الحدث للوصول إلى تسوية سياسيَّة.

لقد أظهرت الأحداث - عقب السَّابع من أكتوبر- استحالة استمرار سياسة إدارة الصِّراع التي انتهجتها إسرائيل خلال سنوات حكم اليمين الدِّيني بزعامة حزب اللِّيكود لإسرائيل، وضرورة انتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس التَّوصُّل لتسوية سياسية تفضي إلى توفير الأمن والهدوء للأراضي الفلسطينيَّة ومنطقة الشَّرق الأوسط، كما أسهمت عمليَّة السَّابع من أكتوبر في إظهار مدى الحاجة إلى تبني سياسات دوليَّة وإقليميَّة وإسرائيلية جديدة تجاه الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، تجاه الدفع بعمليَّة سياسيَّة ترتكز على مبدأ حل الدَّولتين، لكن هذا الأمر بات مرتبطًا بتوفير العديد من التطوُّرات السياسيَّة داخل إسرائيل، وفي الساحة السياسيَّة الفلسطينيَّة لتوفير الأجواء المناسبة للدَّفع باتجاه التسوية السياسيَّة؛ لكن هذه المحاولات اصطدمت بعقبة وجود اليمين الدِّيني بزعامة نتنياهو في سُدَّة الحكم في إسرائيل.

وفي هذا الفصل سوف نسلِّط الضوء على التحوُّلات البنيويَّة التي أحدثتها عمليَّة السَّابع من أكتوبر في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأفق التَّسوية

السياسيَّة بناء على مبدأ حلِّ الدَّولتين بعد هذا الحدث المفصلي، وسيناريوهات مستقبل الصِّراع في ضوء هذه التطوُّرات الأمنيَّة والسياسيَّة.

أوَّلًا: تحوُّلات بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد عمليَّة السَّابع على المستوى الأمني:

تاريخيًّا، بُنيت رواية إسرائيل على الوعد بتوفير ملاذ آمن لليهود، وهو ما تمَّ تبريرُه من خلال روايات المعاناة والبقاء، ومع ذلك فقد كشفت أحداث السَّابع من تشرين الأول/ أكتوبر وتداعياتها عن فراغ أخلاقي صارخ في قلب سياسات إسرائيل وأعمالها العسكريَّة، ممَّا يُعيد للأذهان مجددًا الأيام الأولى للنَّكبة الفلسطينية قبل 75 عامًا، عندما مارست العصابات الصهيونيَّة مثل "هاجاناه. إرجون. بيتار" عمليَّات إبادة وتطهير عرقي، ممَّا دفع مليون فلسطيني للنُّزوح من فلسطين، فيما قتل وأصيب عشرات الآلاف.. لكن المفارقة أنَّ تلك المشاهد تمَّت بعيدًا عن وسائل الإعلام، بينما الإبادة الحاليَّة يعيشها العالم ويراها على الهواء مباشرة، وهو الأمر الذي وضع الرِّواية الاسرائيلية في مأزق حقيقي، وأمام أسئلة جوهريَّة تتعلَّق بأصل وجودها، مما يعني فشل المسار الإسرائيلي الحالي الذي يعتمد على القوَّة السَّاحقة في معالجة القضايا الجذرية للصِّراع، أو كسب تأييد الرَّأي العام العالمي، وتلك محطة أخرى من محطات الهزيمة الإستراتيجيَّة التي ستعاني منها إسرائيل[1].

أمَّا على المستوى الأمني والعسكري فاستطاعت المقاومة أن تُبدِّد فكرة الجيش الَّذي لا يُقهر، فقد كشفت أحداث السَّابع من أكتوبر/ تشرين الأول حجم الوهم والهالة المصطنعة التي تحيط دولة الاحتلال بها نفسَها، وأنَّ مجموعةً من المقاتلين الذين توفّرت لديهم الإرادة الجادَّة وعنصر المباغتة استطاعوا أن يحققوا على الأرض ما لم تعهده دولة الاحتلال منذ تاريخ قيامها، وأن يكسروا الحاجز النَّفسي

(1) أبو سلمية، أدهم، أصداء السابع من أكتوبر: هزيمة إسرائيل الإستراتيجية، (مدونة العرب)، متاح https://2u.pw/gSmANyfd.

العربي، ويُبطلوا صحَّة مقولة الجيش الَّذي لا يُقهر.

كما استطاعت حرب الكرامة الأردنيَّة عام 1968، وحرب السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المصريَّة عام 1973، والمقاومة اللبنانيَّة التي أجبرت إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000 أن تنهي حلم إسرائيل في التوسُّع الجغرافي خارج الأراضي الفلسطينيَّة، فإنَّ هزيمة الإسرائيلي في غزَّة – إذا ما وقعت- تعني انتهاءَ حلم إسرائيل في التوسُّع الجغرافي في الدَّاخل الفلسطيني على حساب الشَّعب الفلسطيني وأراضيه، وبدايةَ تآكُل المشروع الإسرائيلي، وبدايةَ العد العكسي لانتهاء هذا المشروع الطارئ علَى الأرض[1].

وفي مقابل التَّحديات التي فرضتها عمليَّة السَّابع من أكتوبر - سواء على المستوى الميداني أو الإستراتيجي - حاولت إسرائيل بسرعة الاستفادة من الحدث على عدَّة مسارات، منها تنفيذ المخطط الإسرائيلي لحكومة اليمين الدِّيني بحسم الصِّراع من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتَّدابير العاجلة للتَّضييق على حياة الفلسطينيِّين، والضَّغط عليهم بالوسائل العسكريَّة الخشنة عبر القتل والتَّدمير الكامل للبنية التحتيَّة في قطاع غزة، واعتداءات المستوطنين، وسياسة الخنق الاقتصادي في الضفَّة الغربيَّة.

لقد ردَّت إسرائيل على عمليَّة طوفان الأقصى بقوَّة، وأعلنت الحرب على قطاع غزَّة وحركة حماس، وقررت إسقاط حكمها، وتقويض قدراتها العسكريَّة، كما جاءت الأهداف الرئيسيَّة لإسرائيل في غزَّة مدعومة بإجماع واسع النطاق، تمثل في إزالة حماس من السُّلطة الحاكمة، وتدمير بنيتها التحتيَّة العسكريَّة إلى درجة تصبح فيها غير قادرة على تنفيذ المزيد من الاعتداءات على غرار 7 أكتوبر.

الردُّ الإسرائيلي على عمليَّة 7 أكتوبر تجاوز أهداف الحرب المعلنة من قِبَل

(1) العويدات، محمد، أحداث السابع من أكتوبر في ميزان النصر والهزيمة،(الجزيرة نت، 2 فبراير 2024).

أركان الحكومة الإسرائيليَّة، فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حالة الحرب، كما أطلق الجيش الإسرائيلي عمليَّة السُّيوف الحديدية، فمن خلال وصفه لأهداف الحرب التي تشنها إسرائيل ضد حركة "حماس" أعلن نتنياهو ما يلي: "سوف نسحق "حماس" وندمرها"، وأعلن وزير الأمن استدعاء أكثر من 300 ألف من قوَّات الاحتياط استعدادًا لشنِّ حرب على قطاع غزة، وحشد قوَّات كبيرة في الجبهة الشَّمالية تحسبًا لإمكانيَّة تفجُّر الوضع العسكري على الحدود مع لبنان، وردع حزب الله عن الانخراط في الحرب[1].

نتيجة لعمليَّة السَّابع من أكتوبر تعرَّض قطاع غزة لعمليَّة تدمير شاملة وممنهجة أدَّت إلى تدمير شامل وكامل للبنية التحتيَّة والمرافق العامة، والمنشآت الصناعيَّة والتجاريَّة، فبعد مرور عام تقريبًا على بدء الحرب الإسرائيليَّة على قطاع غزَّة ومقتل وفقدان أكثر من 50 ألف مواطن، وتدمير كامل للبنية التحتيَّة يتكشَّف حجم الإبادة الجماعيَّة التي قامت بها إسرائيل بحقِّ المجتمع الفلسطيني، فقد تجاوز الرد الإسرائيلي كلَّ الحدود، وبدأ وكأنه استهداف شامل وكامل للمجتمع الفلسطيني وبنيانه الاجتماعي والثَّقافي والفكري والحضاري.

حيث دمَّرت إسرائيل معظم المعالم الحضاريَّة والتَّاريخيَّة والثقافيَّة والتعليميَّة للمدن الفلسطينيَّة في قطاع غزَّة، ممَّا يؤكد أنَّ العدوان الإسرائيلي لا يتعلَّق بالردِّ على العمليَّة العسكريَّة؛ بل يتجاوز ذلك إلى أنَّه أصبح يستهدف غزَّة كتاريخ وحضارة وتراث، بهدف تصفية الفاتورة مع غزَّة على مدار 100 عام من الصِّراع.

أجرت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانيَّة مقاربة بين حجم الدمار الَّذي تعرضت له المناطق الحضريَّة في قطاع غزة، وحجم الدَّمار الذي طال مدنًا أوروبيَّة

(1) أبو كريم، منصور، التدمير الشامل لقطاع غزة بين الرد العسكري وعقدة غزة!، (وكالة أمد للإعلام، 28 أبريل 2024)، متاح https://goo.su/9u3za.

كبرى إبَّان الحرب العالمية الثَّانية، وقالت الصحيفة - في تقرير من قطاع غزة - إنَّه بحلول الرابع من ديسمبر الجاري صارت نسبة 60 % من المناطق الحضريَّة في شمال غزة مدمَّرة بالكامل، وبما لا يقل عن - بل ربما يفوق - حجم الدمار الذي شهدته مدن أوروبيَّة كبرى إبان الحرب العالمية الثَّانية، حيث أوضحت الصحيفة أنَّ مناطق شمال القطاع هي الأسوأ حالًا والأكثر خرابًا بفعل الهجمات الإسرائيلية، وأشارت "الفايننشال تايمز" إلى أن 68% من أبنية مدينة غزة (عاصمة القطاع) تحوَّلت إلى أطلال وخرائب، فيما كان حجم الدمار الَّذي ألحقته غارات الحلفاء ضد مدينة هامبورج الألمانيَّة بالمباني هو 75% كما ألحقت غارات الحلفاء دمارًا بنسبة 61% بالأبنية في مدينة بولونيا الألمانيَّة إبَّان الحرب العالمية الثانية، وكان نصيب مدينة دريسدن الألمانيَّة من خراب الأبنية هو الأقل مقارنة بمدينة غزة، إذ لم يتعدَّ نسبة 59% من مجموع البنايات المقامة في المدينة[1].

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان -في تقريره الذي أصدره اليوم الأحد 30 يونيو2024، وحمل عنوان "الإبادة الثقافيَّة" - أشار إلى أنَّ التَّدمير المتعمَّد والممنهج للممتلكات الثقافيَّة والتاريخيَّة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزَّة يهدف إلى طمس الهُوِيَّة والتُّراث التَّاريخي للشَّعب الفلسطيني بصفتهم السُّكان الأصليين لهذه الأرض، ودعا المركز محكمة العدل الدوليَّة إلى إدراج انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في التَّدمير المتعمَّد للمنشآت التاريخيَّة والأثريَّة ضمن نطاق متابعتها في القضيَّة المطروحة حاليًا، باعتبارها جرائم حرب تنتهك حقوق الإنسان، وجريمة إبادة جماعيَّة تهدف إلى قصد التَّدمير الكلي أو الجزئي للفلسطينيِّين من خلال طمس تراثهم التَّاريخي، وهو ما يجوز تصنيفه بالإبادة

(1) الفايننشال تايمز: حجم الدمار في قطاع غزة يفوق الحرب العالمية الثانية، (جريدة اليوم السابع المصرية، 6 ديسمبر 2023)، متاح https://2h.ae/Pclu.

الثقافيَّة بحقهم[1].

وأشار التقرير إلى أنَّ ما يحدث منذ السَّابع من أكتوبر2023 هو استكمالٌ لما بدأته آلة الحرب الإسرائيليَّة في العام 1948م بكل قوَّتها من تدمير للحجر والبشر، حيث شطبت وقتها ما يزيد عن (600) مدينة وقرية فلسطينيَّة، وأقامت عليها مستعمراتها بعد تطهيرٍ عرقي بحق قرابة المليون فلسطيني، وذكر التَّقرير أن العدوان الحربي الحالي - والَّذي يأتي بعد 75 عامًا على النَّكبة - يعيد ذات المشهد من جديد، فالقوَّات المحتلَّة دفعت نحو 2 مليون فلسطيني للنُّزوح عن منازلهم التي تمَّ تدميرها بشكل واسع النِّطاق، وأضاف التقرير أنَّ القوَّات المحتلَّة لم تضيّع أي فرصة في تدمير الممتلكات الثقافيَّة والمباني التَّاريخيَّة الأثريَّة بقطاع غزة، على غرار ما قامت به سابقًا في مدن وقرى فلسطين التاريخيَّة، وتقوم به حاليًا في الضفَّة الغربيَّة ومدينة القدس المحتلَّة، وهو ما يُعبر عن شبهة إبادة ثقافيَّة تستهدف التخلُّص من الآثار الماديَّة التي تربط السكان الأصليِّين (الفلسطينيِّين) بوطنهم، وهو مسح متعمد وممنهج لتاريخهم وتراثهم[2].

في 8 مايو 2024 ووفق تحليلات عبر الأقمار الاصطناعيَّة أجراها باحثون أميركيُّون فإنَّ 56.9% من مباني غزَّة تضرَّرت أو دُمِّرت حتَّى 21 أبريل2024، كما لم تسلم المستشفيات ولا المدارس ولا دور العبادة من القصف الإسرائيلي[3]، وفي 18 مايو 2024 أفادت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيليَّة بأنَّ الجيش الإسرائيلي

(1) تقرير الإبادة الثقافية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة فلسطين 2024، متاح https://2u.pw/XvguZyNH.

(2) لمزيد من المعلومات أنظر: تقرير الإبادة الثقافية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة فلسطين 2024، متاحhttps://2u.pw/XvguZyNH .

(3) "Gaza rights group says 'time is running out' to stop Rafah incursion". Al Jazeera . 10 Feb 2024. At https://goo.su/tz5Bq6y.

دمَّر حوالي 1400 مبنى ومنشأة في رفح جنوبي غزة منذ 4 مايو 2024، وأنَّه منذ 7 أكتوبر الماضي 18176 من أصل 48678 مبنى في رفح تعرَّضت إلى درجة ما من الضَّرر[1]، وفي 3 يونيو 2024 أعلنت الأمم المتَّحدة - استنادًا إلى صور التقطتها الأقمار الصناعيَّة- تعرُّض حوالى 55% من المباني - ومعظمها سكنيَّة- في قطاع غزة للضَّرر أو للدَّمار جراء الحرب الإسرائيليَّة على غزَّة[2].

وذكر تقرير للأمم المتَّحدة والبنك الدولي أنَّ الأضرار التي لَحِقت بالبنية التحتيَّة تقدر بنحو 18.5 مليار دولار، مما أثَّر على المباني السكنيَّة والتِّجارة والصِّناعة والخدمات الأساسيَّة مثل التَّعليم والصحَّة والطَّاقة، وقالت منظمة أوكسفام - في تقرير صدر مؤخرًا-: إنَّ مدينة غزَّة فقدت تقريبًا كُلَّ قدرتها على إنتاج المياه، حيث تضرَّر أو دمر 88% من آبار المياه، و100% من محطَّات تحلية المياه[3]، كما قامت صحيفة الفايننشال تايمز بدمج البيانات من الأقمار الصناعيَّة التجاريَّة مع تقييمات الأضرار التي أجراها باحثون في مركز الدِّراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك وجامعة ولاية أوريجون، وتظهر الصُّور النَّاتجة بوضوح كيف أنَّ الغزو الإسرائيلي جعل شمال غزة غير صالح للسَّكن تقريبًا[4].

التقديرات الأوليَّة لتكلفة إعادة الإعمار للأضرار التي لحقت بالبنية التحتيَّة الحيويَّة في غزَّة تُقدَّر بحوالي 18.5 مليار دولار، وفقًا لتقرير جديد أصدره البنك الدَّولي والأمم المتَّحدة بدعم مالي من الاتِّحاد الأوروبي، ويعادل ذلك 97% من النَّاتج

(1) Israel's war on Gaza updates: 'No homes, no hope' in Rafah – UN chief, ". Al Jazeera. 10 Feb 2024. At https://goo.su/tz5Bq6y.

(2) idid.

(3) Tala Ramadan, Gaza faces a massive reconstruction challenge. Here are key facts and figures, Reuters, September 11, 2024, at https://goo.su/XEeKyt.

(4) Visual analysis: the wastelands in Gaza's two biggest cities, The Financial Times, December 21 2023. At https://2h.ae/VfeJ.

المحلِّي الإجمالي للضفَّة الغربيَّة وغزَّة مجتمعين في عام 2022. استخدم تقرير التقييم المؤقت للأضرار مصادر جمع البيانات عن بعد لقياس الأضرار التي لحقت بالبنية التحتيَّة الماديَّة في القطاعات الحيويَّة التي حدثت بين أكتوبر 2023 ونهاية يناير 2024، ويخلص التَّقرير إلى أنَّ الأضرار التي لحقت بالهياكل تُؤثِّر في كلِّ قطاع من قطاعات الاقتصاد، ويُمثِّل السَّكن 72% من التَّكاليف، وتُمثِّل البنية التحتيَّة للخدمات العامَّة مثل المياه والصحَّة والتَّعليم 19%، وتُمثِّل الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعيَّة 9% بالنسبة للعديد من القطاعات، ويبدو أنَّ معدل الأضرار قد استقرَّ، حيث لم يبق سوى عدد قليل من الأصول سليمة، وقد ترك ما يقدر بنحو 26 مليون طن من الحطام والرُّكام في أعقاب الدَّمار، وهي كميَّة من المقدَّر أن تستغرق سنوات لإزالتها[1].

وأشار التَّقرير إلى أنَّه قد تضرَّر أو دُمِّر 84% من المرافق الصحيَّة، وقد أثَّر نقص الكهرباء والمياه في تشغيل المرافق المتبقية، فإنَّ السُّكان لا يحصلون إلَّا على الحد الأدنى من الرعاية الصحيَّة والأدوية والعلاجات المنقذة للحياة، وقد انهار نظام المياه والصَّرف الصحِّي تقريبًا، حيث قدم أقل من 5% من إنتاجه السابق، مع اعتماد الناس على حصص محدودة من المياه من أجل البقاء، فلقد انهار نظام التَّعليم، حيث أصبح 100% من الأطفال خارج المدارس[2].

لم يشهد العالم تدميرًا غير مسبوق للمساكن كما في غزة منذ الحرب العالميَّة الثَّانية، وسيستغرق الأمر حتى عام 2040 على الأقل لترميم المنازل التي دمَّرتها الغارات الإسرائيليَّة والهجوم البري إذا انتهى الصراع اليوم وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، وقال تقييم للأمم المتَّحدة: إنَّ التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب التي شنت بعد

(1) Joint World Bank, UN Report Assesses Damage to Gaza's Infrastructure, April 2, 2024,at https://goo.su/CifCmpN.

(2) idid.

الهجوم المفاجئ الذي شنته حماس في جنوب إسرائيل في السَّابع من أكتوبر/تشرين الأول تزايد "بشكل كبير"، ووصفت المنظَّمة الدولية عدد الضحايا - البالغ 5% من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة - بأنَّه "غير مسبوق" في مثل هذا الوقت القصير، وأضافت المنظمة أنَّه بحلول منتصف إبريل/نيسان قُتل أكثر من 33 ألف فلسطيني، وجُرح أكثر من 80 ألفًا، ولا يزال نحو 7 آلاف آخرين في عداد المفقودين، ويعتقد أنَّ أغلبهم دُفنوا تحت الأنقاض، وقال مدير برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي أخيم شتاينر: "إنَّ كل يوم إضافي تستمر فيه هذه الحرب يفرض تكاليف باهظة ومضاعفة على سكان غزَّة وجميع الفلسطينيّين"[1].

فتدمير وتهجير القطاع وتحويله إلى قاعٍ صفصف أو صحراء قاحلة لا يمكن العيش فيها، أو إنَّ العيش فيها يحتاج إلى جهود جبَّارة وأموال متدفِّقة وترتيبات أمنيَّة وإداريَّة متعددة المستويات والجهات والأطراف، أي في نهاية الأمر قد تمَّ تحويل قطاع غزَّة إلى أرض محروقة لا أحد يريدها أو يغامر بالاستثمار فيها إلا تحت شروط أو مصالح أو منافع تخفى ولا تخفى، وهذا ما يفسر نزعة التَّدمير الهائلة التي طالت كل سنتمتر في أرض القطاع، فليس المقصود تدمير حركة حماس أو حركة الجهاد أو غيرهما فقط؛ بل المقصود هو تغيير بيئي أيضًا[2].

في المقابل تعرَّضَتِ الضَّفَّة الغربيَّة - ومنذ اليوم الأوَّل للحرب على غزَّة- لمجزرة صامتة متصاعدة لا تتوقَّف على حصار شامل يُطبَّق على المدن والبلدات والمخيَّمات الفلسطينيَّة؛ بل امتدَّ ذلك إلى زيادة حادَّة في الاجتياحات، وأعمال القتل والاعتقالات، وتسليح المستوطنين، وإطلاق العنان لهم في مصادرة الأراضي وإقامة البؤر الاستيطانيَّة من شمال الضَّفَّة إلى جنوبها، وتوسيع المستوطنات.

---

(1) EDITH M. LEDERER, The unprecedented destruction of housing in Gaza hasn't been seen since World War II, the UN says, The Associated Press, May 3, 2024, at https://goo.su/NSBOf.

(2) عوض، أحمد، وفيق، ما الذي تخطط له اسرائيل بعد السابع من اكتوبر؟،(وكالة معا الإخبارية، 28 ديسمبر 2023)، متاح https://2u.pw/MwuZmYpc.

تزامنًا مع الهجوم الإسرائيلي على غزَّة بعد 7 أكتوبر وُضعت الضَّفَّة الغربية تحت الحصار، ولم يبدأ هذا الحصار في 7 أكتوبر، فالحكومة الإسرائيليَّة والمستوطنون يضغطون على سكان الضَّفَّة الغربيَّة منذ سنوات لجعل حياتهم مستحيلة أكثر من أيِّ وقت مضى[1]، وتستخدم إسرائيل عنف المستوطنين والفصل العنصري ووسائل أخرى مثل المراقبة عالية التقنية لدفع الفلسطينيِّين إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم، وتقوم إسرائيل بنشر هذا النموذج في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة[2]، ولا تعاني الضَّفَّة الغربيَّة من الهجمات المتزايدة من قِبَل الجيش والمستوطنين فقط؛ ولكن تعاني أيضًا من عدم وجود حلٍّ سياسيٍّ[3].

حيث تصاعدت حدّة التوتُّرات في الضَّفَّة الغربيَّة بالموازاة مع حرب غزَّة، إذ كثَّفَ الجيش الإسرائيلي من عمليَّاته العسكريَّة اليوميَّة التي أصبحت تستهدف تدمير البنية التحتيَّة والممتلكات العامَّة[4]، ومنذ 7 أكتوبر قُتل 500 فلسطيني في الضَّفَّة الغربيَّة، من بينهم 10 على الأقلِّ على يد المستوطنين الإسرائيليِّين، وفقًا للأمم المتَّحدة التي سجَّلت في عام 2023 أكبر عدد من الفلسطينيِّين الذين قُتِلوا على يد قوَّات الأمن الإسرائيليَّة منذ أن بدأت في جمع هذه البيانات في عام 2005[5]، فعنف المستوطنين واقتحامات الجيش الإسرائيلي جعل فترة ما بعد السَّابع من أكتوبر هي الأكثر دمويَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث تمَّ استغلال الأحداث في غزَّة للتَّغطية على جرائم الاحتلال في

(1) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(2) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(3) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟ الحرة، 29 ديسمبر 2023. https://m-r.pw/gXUL.

(4) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟ بي بي سي، 5 مارس/ آذار 2024. https://m-r.pw/Hjjb.

(5) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-r.pw/cBHg.

الضفَّة، من خلال تهجير ما يصل إلى 15 تجمعًا رعويًّا فلسطينيًّا في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 1200 نسمة، وتشير أرقام الوزارة إلى هدم 19 منزلًا عقابًا لأصحابها، وتدمير 82 مبنًى سكنيًّا، ممَّا أدَّى إلى تشريد 630 فلسطينيًّا[1]، وقد وصل عدد الشهداء في الضَّفَّة الغربيَّة قُبيل اندلاع الحرب إلى نحو 243 شهيدًا (من ضمنهم 9 برصاص المستوطنين)[2].

تتصاعد حدَّة التوتُّرات في الضفَّة الغربية بالموازاة مع حرب غزَّة، إذ كثَّف الجيش الإسرائيلي عمليَّاته العسكريَّة اليوميَّة التي أصبحت تستهدف تدمير البنية التحتيَّة والممتلكات العامَّة، وتقول وزارة الصحة الفلسطينيَّة أنَّ 420 فلسطينيًّا في الضفَّة قتلوا برصاص الجيش الإسرائيلي، منهم 14 قتلوا بنيران مستوطنين منذ السَّابع من أكتوبر الماضي، كما وثَّق نادي الأسير الفلسطيني أكثر من 7300 حالة اعتقال في الضفَّة الغربيَّة، ووفاة 12 سجينًا ومعتقلًا في السُّجون الإسرائيليَّة ليصل أعداد الفلسطينيِّين في السُّجون الإسرائيلية إلى أكثر من 9000 معتقل، وهم الذين لم يكن يتجاوز عددهم قبل السَّابع من أكتوبر 5300 معتقل وسجين، أمَّا هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فتفيد بأنَّ المستوطنين نفَّذوا - خلال العام الماضي - 12161 هجومًا بحق الفلسطينيِّين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، وسُجل 5308 هجومًا بعد السَّابع من تشرين الأول/ أكتوبر فقط[3].

وقد شهدت مدن وقرى ومخيمات الضَّفَّة الغربيَّة هجمات عسكريَّة غير مسبوقة بعد 7 أكتوبر تضمَّنَت تكتيكات عسكرية جديدة مثل استخدام الطائرات

(1) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(2) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(3) ما الذي يجري في الضفة الغربية؟ موقع BBC بالعربي، 5 مارس/ آذار 2024، متاح https://2u.pw/dQJMIQKU.

بدون طيار، والتدمير الشامل لأحياء ومرافق مدنيَّة[1]، وتسببت الهجمات في تدمير البنية التحتيَّة في المدن الفلسطينيَّة، مثل تجريف الشوارع والأرصفة، وتخريب شبكة المياه والكهرباء، خاصة في طولكرم وجنين، كما زاد الجيش الإسرائيلي من حواجز الطرق العسكريَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، وقَطَعَ الاتِّصال بين مدنها وبلداتها، ممَّا أدَّى إلى زيادة وقت السَّفر[2].

تهدف العمليَّات العسكريَّة الإسرائيليَّة وعنف المستوطنين في الضَّفَّة إلى إجبار الفلسطينيِّين على الخروج من منازلهم وأراضيهم، وتستخدم إسرائيل أساليب مختلفة، بما في ذلك الفصل العنصري، وعنف المستوطنين، والمراقبة عالية التقنية، وغيرها من الوسائل للضَّغط على الفلسطينيِّين لمغادرة منازلهم وأراضيهم، كما تنفذ إسرائيل عمليات هدم واسعة النطاق في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة، حيث دمَّر الجيش الإسرائيلي حوالي 131 منزلًا، مما أدَّى إلى تشريد 830 فلسطينيًّا، من بينهم 337 طفلًا، فما يقرب من 95٪ من النازحين إنَّما هم لاجئون من مخيمات في جنين ونور شمس وطولكرم[3].

لقد تحوَّلَتْ الضَّفَّة الغربيَّة إلى كانتونات مجزأة منذ الانتفاضة الثانية، مع سيناريو إسرائيلي دائم يتحدَّث عن الإمارات السبع، ويهدف إلى تفتيت الدَّولة الفلسطينيَّة وإضعاف سيادتها من خلال تحويل مدن الضَّفَّة الغربيَّة المركزيَّة وأريافها إلى إمارات تحت حكم أقل من الحكم الذَّاتي، وتصعِّد الحكومة الإسرائيليَّة تصريحاتها وخططها لضم المنطقة (ج) من الضَّفَّة الغربيَّة، وتهدف سياسة تقييد الحركة إلى تفتيت الاتصالات الجغرافيَّة باستخدام أدوات مثل المستوطنات، والجدران

(1) المصدر السابق.

(2) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(3) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

الفاصلة، ونقاط التَّفتيش، وأبراج المراقبة، والكتل الخرسانيَّة، والأسلاك الشَّائكة، والأنفاق، والجسور، وكاميرات المراقبة، وتقنيات "الذِّئب الأزرق[1]".

ومن خلال هذه السِّياسة تمَّ إغلاق منافذ أساسيَّة وحيويَّة تربط بين المدن الفلسطينيَّة، وفرض نظام سيطرة معقَّد على حركة الفلسطينيِّين تشمل نحو 645 حاجزًا وسدًّا وبوابة، وتحيط بكل مداخل القرى والمدن والمخيمات، وبعد السَّابع من أكتوبر قامت إسرائيل بإغلاق العديد من هذه الحواجز، ممَّا أدّى إلى "شلل" الحياة الطبيعيَّة للفلسطينيِّين، وأثّر بشكلٍ مباشر في الوصول إلى الخدمات الطبيَّة، وعرقل الأعمال التجاريَّة[2].

وكانت هذه السِّياسات جزءًا من محاولة تنفيذ خطة الضَّمِّ التي هي جزء من سياسة إسرائيل الرسميَّة وغير الرسميَّة التي تهدِفُ إلى حلِّ النِّزاع من خلال تشديد القبضة على الفلسطينيِّين في الضَّفَّة الغربيَّة وتهجيرهم قسرًا، أو تمهيد الطَّريق لإعادة التَّوطين الطَّوعي من خلال ضرب مقومات سبل عيشهم وحريَّة تنقُّلهم[3].

كما شدَّدت إسرائيل من إجراءاتها العقابيَّة بحقِّ الفلسطينيِّين في الضفَّة الغربيَّة، من خلال تعزيز سياسة تأثير الحواجز في حياة الفلسطينيِّين بعد 7 أكتوبر، وتهدف سياسة تقييد الحركة إلى تفتيت التَّواصل الجغرافي، أو تفتيت "المفتَّت"، لكون التَّواصل الجغرافي معدومًا بين جغرافيا الضفَّة الغربيَّة، ناهيك عن كونه هشًّا ومشوَّهًا، وذلك بإسهام جملة من أدوات الاستعمار مثل: المستوطنات، وجدار

(1) نجم، رائد، الأوضاع الأمنية والسياسية في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2024، ص 7.

(2) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(3) أسعد، أحمد، عز الدين، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

الفصل، والحواجز، والأبراج، والمكعَّبات الأسمنتيَّة، والأسلاك الشَّائكة، والأنفاق، والجسور، وكاميرات المراقبة، وتقنيات الذِّئب الأزرق، وغيرها من أدوات السَّيطرة والهيمنة والعقاب، وتُؤثِّر الحواجز في حياة الفلسطيني - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- وذلك على النَّحو التَّالي[1]:

– ممارسة العقوبات الجماعيَّة على الحواجز من خلال الاحتجاز لساعات طويلة، وتفتيش المركبات، والتَّنكيل بالرُّكَّاب، والعبث بمحتوياتهم الشخصيَّة، الأمر الَّذي يؤدي إلى تأخُّر العديد من الموظَّفين والعاملين على وظائفهم وأعمالهم.

– الحد من تنقُّل الفلسطينيِّين وحركتهم - سواء داخل المدينة الواحدة أو بين المدن- ممَّا يتسبَّب في تعطيل عدد كبير من المراكز الخدماتيَّة والمؤسَّسات التي تعمل في مركز الضفَّة الغربيَّة (رام الله)، ذلك بأنَّ عددًا كبيرًا من الموظَّفين والعاملين هم من شمال الضفَّة وجنوبها.

– تعطُّل المؤسَّسات التعليميَّة كالجامعات والمدارس لفترات متفاوتة، وبسبب تقييد الحركة جرى التحوُّل إلى التَّعليم الإلكتروني، وهو ليس البديل الأفضل؛ لكنَّه يساعد على تجاوز عقبة الإغلاق، وتقييد الحركة.

– منع وصول المرضى والطواقم الطبيَّة إلى العيادات والمستشفيات، ومنع سيارات الإسعاف من التنقُّل بسهولة، وأحيانًا احتجاز جثامين الشُّهداء أو المرضى لساعات طويلة على الحواجز.

– في الجانب الاجتماعي حَرَمت الحواجز الأهالي والعائلات من التَّواصل مع بعضها البعض، وخلَقَت فجوة في العلاقات الاجتماعيَّة التي لا يمكن استبدالها

(1) أسعد، أحمد، عز الدين، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية، المرجع السابق.

بالمكالمات أو الاتصالات الإلكترونيَّة.

– تعطيل ما يقارب 200 ألف عامل فلسطيني يعملون في سوق العمل الإسرائيليَّة في قطاعات البناء والإنشاءات والزِّراعة والصِّناعة والبنية التحتيَّة لمدة تصل إلى شهرين مُتتالِيَين، وهو ما أضعف الحالة الاقتصاديَّة في الضفَّة الغربيَّة.

في حرب موازية لِمَا يجري في قطاع غزة صعّد المُستوطنون الإسرائيليون المتطرِّفُون من اعتداءاتهم في الضَّفَّة الغربيَّة عبر اقتحامات لبلدات، وإقامة بؤر استيطانيَّة جاء أحدثها شرقي رام الله والبيرة، ومنطقة غور الأردن، فضلًا عن اقتلاع مئات من أشجار وشتلات الزيتون، ويسعى التيار التابع لليمين المتطرِّف الذي ينفذ تلك الاعتداءات إلى إشاعة الفوضى، وتفجير الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة، تطبيقًا لـ(خطة الحسم) الَّتي يروج لها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وتستهدف نسف أيِّ إمكانيَّة لإقامة دولة فلسطينيَّة[1]، ويعدُّ عنف المستوطنين جزءًا أساسيًّا من سياسة الدولة الإسرائيليَّة وخطتها للتَّهجير، والتَّطهير العرقي للأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة من أجل فرض السيادة الكاملة عليها، وتمكين التوسُّع الاستيطاني، وقد قام وزراء الحكومة بتحريض المستوطنين علنًا على ارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيِّين، وفي مقدمتهم وزير المالية سموتريتش الذي دعا إلى محو بلدة حوارة الفلسطينيَّة[2].

وبالنسبة للفلسطينيِّين الذين يعيشون في الضفة الغربية يبدو أنَّ لعنف المستوطنين والغارات العسكرية هدفًا واضحًا، وهو إخراجهم من أراضيهم ومنازلهم، وتستهدف الانتهاكات الإسرائيليَّة الجميع بما في ذلك السُّلطة الفلسطينيَّة التي بينها وبين إسرائيل اتفاقيَّات سلام قضَتْ عليها عبر سياسة الاستيطان والاستيلاء على

(1) نجم، رائد، الأوضاع الأمنية والسياسية في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2024، ص 6.

(2) Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Settler violence: Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank, Aljazeera, 26 Feb 202426 Feb 2024. https://m-r.pw/Vjsr.

الأراضي بموجب قوانين وأوامر عسكريَّة، وعبر الإجراءات الأخرى مثل الاقتحامات وعمليَّات القمع والاستهداف والقتل ونزع الصلاحيَّات السِّياسيَّة والأمنيَّة[1]، ويعتبر الاستيطان الإسرائيلي أحد أبرز قضايا الخلاف بين الفلسطينيِّين وإسرائيل، حيث كانت السبب الرئيسي في وقف مفاوضات السَّلام المباشرة التي ترعاها الولايات المتَّحدة بين الجانبين عام 2014[2]، ويُعرِّضُ التَّسارعُ الكبير في بناء المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونيَّة احتمال قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة للخطر[3]، ومن الواضح أنَّه لا يمكن إقامة دولة فلسطينيَّة ذات تواصل جغرافي ضمن الوضع والانتشار الاستيطاني الحالي، وحتَّى الآن لا توجد خريطة لتلك الدولة، ولا حدود واضحة لها، وفيما إذا كانت ستقام وفق قرار مجلس الأمن رقم 242 أو 338 أو 181[4]، وتسعى حكومة نتانياهو - على الصَّعيد السِّياسي- إلى ترسيخ فكرة القضاء على التَّطلُّعات الوطنيَّة الفلسطينيَّة، بحيث تسيطر هي تمامًا على الأرض، ويقبل الفلسطينيُّون بالعيش تحت حكم إسرائيل العسكري ودون حقوق[5].

ويستوطن الضفَّة 726,000 مستوطن يعيشون في 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانيَّة تعتلي التِّلال من شمال الضَّفَّة إلى جنوبها، وتحاصر القدس، وتعمل على تغيير العامل الديموغرافي فيها من خلال جعل اليهود أغلبيَّة في المدينة، وممارسة

(1) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

(2) Israeli settlement building witnesses unprecedented acceleration in West Bank: Palestinian official, Xinhua, 2023-07-03. https://m-r.pw/eHtY.

(3) Israel announces seizure of 800 hectares in West Bank, DW, 03/22/2024March 22, 2024. https://m-r.pw/VXNo.

(4) عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال 60% من مساحة الضفة.

(5) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

ضغوط لتهجير المقدسيِّين خارج مدينتهم[1]، ويجمع المجتمع الدولي على أنَّ المستوطنات غير شرعيَّة، وتُشكِّل عقبة أمام تطبيق حلِّ الدَّولتين القاضي بإقامة دولة فلسطينيَّة إلى جانب دولة إسرائيل[2].

وأنشأ المستوطنون ما لا يقل عن 26 بؤرة استيطانيَّة جديدة غير مصرَّح بها، بما في ذلك ما لا يقل عن 10 بؤر استيطانيَّة خلال الحرب منذ 7 أكتوبر 2023، وما لا يقل عن 18 بؤرة استيطانيَّة زراعيَّة، ونتيجة لهذه البؤر الاستيطانيَّة أجبر حوالي 1345 فلسطينيًّا على الفرار من منازلهم بسبب الهجمات العنيفة من قِبَل المستوطنين، وتمَّ تهجير أو اقتلاع 21 مجتمعًا فلسطينيًّا، بما في ذلك 16 خلال الحرب و5 قبل ذلك، وفي العام نفسه تمَّ التَّرويج لعدد قياسي بلغ 12,349 وحدة سكنية في مستوطنات الضَّفَّة الغربيَّة، باستثناء تلك الموجودة في القدس الشرقيَّة، وتمَّ منح الموافقات أيضًا لـ 2,350 وحدة سكنيَّة في معاليه أدوميم، وحوالي 300 في كيدار، و700 وحدة سكنيَّة في إفرات[3]، كما سجلت "السَّلام الآن" عددًا قياسيًّا من 18 طريقًا جديدًا شقَّهَا المستوطنون[4].

وهذه المستوطنات جزء من خطة إسرائيليَّة أكبر لفصل القدس الشرقيَّة عن الضَّفَّة الغربيَّة، ويتمُّ تنفيذها من خلال البناء الإستراتيجي لجدار الفصل، ممَّا يسمح باستيعاب المستوطنات الإسرائيليَّة المبنيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة فيما يسمى بـ"القدس الكبرى"، وذلك للحفاظ على أغلبيَّة يهوديَّة في القدس، وضمان السَّيطرة الدائمة،

---

(1) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(2) حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفة، الشرق الأوسط، Apr 9, 2024، https://m-r.pw/lwwa.

(3) إسرائيل تستغل الحرب في غزة لإنشاء تجمع استيطاني في الضفة، العرب، 23/02/2024. https://m-r.pw/rILW.

(4) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة.

وعرقلة إمكانيَّة الحياة المجتمعيَّة الفلسطينيَّة، وإحباط احتمالات التَّوصُّل إلى حلٍّ سياسيٍّ عادل، وبسبب هذا الجدار أصبح حوالي 200 ألف مستوطن جزءًا مما يُسمَّى بالقدس اليهوديَّة الكبرى، وبفعلهم ذلك قاموا بتطهير 22 قرية فلسطينيَّة من القدس التاريخيَّة عرقيًّا، ومنها أبو ديس، ومخيم شعفاط للَّاجئين، وحزما، وفصل المناطق الفلسطينيَّة بمستوطنات إسرائيليَّة يحمل أيضًا تداعيات جيوسياسيَّة أوسع، حيث إنَّه يمنع التَّواصل الإقليمي لدولة فلسطينيَّة عاصمتها القدس الشرقيَّة في إطار حلِّ الدَّولتين، وكانت خطة إسرائيل هي عزل القدس عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة، وتحديد ما يُسمَّى بالقدس اليهوديَّة الكبرى"، بينما تسعى حاليًا إلى التَّخلُّص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيِّين بهذه المدينة بأيِّ طريقة ممكنة، وتستغل إسرائيل الحرب المستمرة على غزة "لخلق المزيد من الحقائق على الأرض"[1].

يواصل المستوطنون الضَّغط من أجل تطبيق السِّيادة الإسرائيليَّة على الضَّفَّة الغربيَّة، و"ضمّها" إلى دولة إسرائيل، ولديهم أجندة من ثلاث نقاط حددها يوسي داغان- مدير المجالس الاستيطانيَّة اليهوديَّة- وهي[2]:

- اتفاقيَّات أوسلو ماتت.

- 80٪ من الفلسطينيِّين يرحبون بهجمات حماس، وبالتَّالي هم أعداء.

- على إسرائيل رفع كافَّة القيود عن التوسُّع الاستيطاني كردٍّ على هجوم حماس.

ولا يتمتَّع المستوطنون بالدَّعم السِّياسي فحسب؛ بل بالدَّعم العسكري أيضًا، ففي العقدين الماضيين توسَّع انتشار قوَّات الأمن الإسرائيليَّة في الضَّفَّة الغربيَّة للمساعدة في "تأمين" المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونيَّة، بالإضافة إلى ذلك تمَّ

(1) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

(2) نجم، رائد، الأوضاع الأمنية والسياسية في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2024، ص 8.

إنشاء ما يسمى بـ "وحدات الدفاع الإقليمي" المكوَّنة من المستوطنين، وتدريبها وتسليحها من قِبَل الجيش الإسرائيلي، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول تمَّ نشر العديد من وحدات الجيش على جبهة غزة، ممَّا أعطى وحدات الدِّفاع الإقليميَّة للمستوطنين دورًا أكثر بروزًا في فرض السَّيطرة على الأراضي المحتلَّة، وقد استغلَّ المستوطنون ذلك لإطلاق العنان للعنف ضد الفلسطينيّين، وإجبارهم على مغادرة منازلهم، وأسهم في تصعيد التوتُّر والعنف ضد الفلسطينيّين توزيع البنادق الهجوميَّة على المستوطنين، وربطهم بوحدات عسكريَّة عاملة تحت قيادة وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن جفير[1]، وفي إطار خطَّة لتسليح المستوطنين منحت رخص حمل السِّلاح إلى أكثر من 400,000 مستوطن من أصل 726,000 في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة[2].

كما شنَّ المستوطنون المدعومون بقوات الجيش اعتداءات نوعيَّة غير مسبوقة على التجمُّعات الفلسطينيَّة في مناطق (C)، -وهي مناطق خاضعة بصورة كلية لسيطرة إسرائيل على المستوى الأمني والإداري - وجاء في تقرير للأونروا أنَّ هجمات المستوطنين أدَّت إلى تهجير أكثر من 1200 فلسطيني من 20 تجمَّعًا سكنيًّا، وإزالة سبعة تجمُّعات أخرى على الأقل بشكل كامل منذ السَّابع من أكتوبر، وشمِلَتْ هجمات المستوطنين - وبمساندة من وحدات الجيش الإسرائيلي في بعض الأحيان- اعتداءات على الفلسطينيّين، وسرقة للممتلكات والمواشي، وحرقًا للمركبات والمنازل، علاوة على ذلك تهديد السُّكَّان بالقتل في حال عدم مغادرتهم لمنازلهم وأراضيهم بشكل دائم، وفق الأدلة التي تحقَّقت منها هيومن رايتس ووتش[3].

وفي سياق تصاعد التوتُّر في الضفَّة الغربيَّة المحتلَّة قتلت عمليَّات المقاومة

---

(1) Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank.

(2) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر.

(3) ريم الشيخ، عنف المستوطنين يضيق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ودول غربية تتصدى بالعقوبات.

الفلسطينيَّة 41 مستوطنًا، بينهم 12 جنديًّا و3 من عناصر الشُّرطة، وأصيب 285 مستوطنًا، بينما استشهد برصاص الاحتلال الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين 691 فلسطينيًّا، ومنذ بداية الحرب أيضًا تمَّ تسجيل 1407 حوادث عنف واعتداءات من المستوطنين على الفلسطينيِّين في الضفَّة، حيث كان شهر أكتوبر/تشرين الأوَّل 2023 هو الشهر الذي شهد أكبر عدد من هذه الاعتداءات بأكثر من 300 حادثة[1].

ويطلق مسؤولون ومنظمات إسرائيليَّة تهديدات تُطالب بقتل العرب وتهجيرهم، وذلك من خلال توزيع المستوطنين منشورات باللُّغة العربيَّة تطالب الفلسطينيِّين بمغادرة قراهم وبلداتهم، والتوجُّه إلى الأردن قبل أن يتمَّ طردهم بالقوَّة، ومنشورات أُخرى تهددهم بنكبة مماثلة لنكبة 1948، وكان هذا بمنزلة الضوء الأخضر لمجموعات إجراميَّة من المستوطنين بمواصلة الاعتداءات وتكثيفها، مستغلين أجواء الحرب على غزَّة، والحصار المشدَّد على الضَّفَّة الغربيَّة، وغياب الإعلام عنها وتركيزه على ما يحدث في غزَّة[2].

وكانت الضَّفَّة الغربيَّة قد شهدت وتيرة متسارعة من الهجمات حتَّى قبل هجوم السَّابع من أكتوبر، ووفقًا لما أوردته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد نفذ المستوطنون - خلال العام 2023 - 12161 هجومًا بحق الفلسطينيِّين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، وسُجل 5308 هجومًا بعد السَّابع من تشرين الأوَّل/ أكتوبر فقط[3]، وأسفر هذا العنف عن استشهاد فلسطينيِّين، وتدمير ممتلكات، ومصادرة أراضٍ، وتهجير تحت تهديد السِّلاح لأكثر من 2,000 شخص، وكثيرًا ما يُنفَّذ عنف المستوطنين هذا مع إفلات واضح من العقاب، وفي بعض الحالات يكون بدعم من

(1) تقارير: مقتل 1664 إسرائيليًّا ونزوح 143 ألفًا منذ 7 أكتوبر، الجزيرة نت، 8 سبتمبر 2024، متاح https://2u.pw/TK1kRfDT.

(2) أسعد، أحمد، عز الدين، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2024.

(3) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟

الجنود الإسرائيليّين، ويتضمَّن بحسب بعض الشهادات اعتداءات جنسيَّة، وغير مألوفة في المشهد السَّابق على 7 أكتوبر[1]، وتفاقمَتْ هذه الظَّاهرة إلى حدِّ اضطرار الولايات المتَّحدة والدُّول الأوروبية إلى فرض عقوبات على بعض المستوطنين في الضَّفَّة الغربيَّة بسبب تعديهم على حياة الفلسطينيّين ومنازلهم[2].

وبحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش" وصلَتْ حوادث عنف المستوطنين ضد الفلسطينيّين وممتلكاتهم إلى أعلى متوسط يومي لها، منذ أن بدأت الأمم المتَّحدة في تسجيل هذه البيانات عام 2006. ففي حين بلغ معدل حوادث العنف حادثتي عنف يوميًّا عام 2022، وواحدة في اليوم سنة 2021، ارتفع إلى 3 اعتداءات في سنة 2023، و5 اعتداءات خلال الحرب الحاليَّة في غزَّة[3].

أظهرت اعتداءات المستوطنين النَّوعية والمتسارعة في الضَّفَّة الغربيَّة، وما رافقها من سياسات وإجراءات حكوميَّة أنَّ الاستيطان يُعَدُّ مشروعًا سياسيًّا أمنيًّا تخطِّط له قوات الأمن الإسرائيليَّة لتنفيذ المشاريع الكامنة القديمة الجديدة بتهجير الشَّعب الفلسطيني في الضَّفَّة الغربيَّة، وتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة[4]، وفي سياق الحديث المتزايد عن تهجير الفلسطينيّين من غزَّة أولًا، ومن ثمَّ الانتقال إلى الضَّفَّة الغربيَّة فإنَّه لا يمكن فصل ما يحدث في الضَّفَّة الغربية عما يحدث في قطاع غزَّة.

لقد كان مشروع الاستيطان- كمشروع سياسي منذ بدايته- المشروع الأخطر على

(1) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(2) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(3) حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفة، الشرق الأوسط، Apr 9, 2024، https://m-r.pw/lwwa.

(4) أسعد، أحمد، عز الدين، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر، مرجع سابق.

القضيَّة الفلسطينيَّة، وهَدَف منذ اللحظة الأولى إلى منع الوصول إلى أيِّ حلٍّ للصِّرَاع الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ، باعتبار أنَّ الضَّفَّة الغربيَّة هي عبارة عن أراضٍ إسرائيليَّة، وتسمَّى في أدبيَّات الحكومات الإسرائيليَّة يهودا والسَّامرة.

وشكَّل هذا المشروع مَدْخلًا لمحاولات ضمِّ الضَّفَّة الغربيَّة، وتغيير معالم مدينة القدس الشرقيَّة التي تضاعفت مساحتها بفعل الاستيطان عشرة أضعاف، وضمن محاولات الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة إحداث تغيير ديموغرافي يجعل من المقدسيِّين الفلسطينيِّين أقلية محاصرة، ووضع خطة ممنهجة لتهجيرهم من خلال قوانين عنصريَّة في مسائل البناء، والتوسُّع العمراني، وهدم البيوت، وسحب الهُوِيَّات[1]. والاستيلاء على الضَّفَّة مشروع قديم يعود إلى عام 2006 عندما انسحب المستوطنون من غزَّة[2].

وقد كشَفَتْ حركة (السَّلام الآن) الإسرائيليَّة أنَّ حكومة بنيامين نتنياهو تتجاهل الموقف الدولي من موضوع الاستيطان، والعقوبات التي فرضَتْها دولٌ عدَّةٌ في العالم الغربي على غلاة المستوطنين، وهي تستغل الانشغال العام بالحرب على غزَّة لمضاعفة كميَّات الاستيطان اليهودي، وتثبيت حالة أمر واقع على الأرض، وبالتَّالي السَّيطرة على مساحات أكبر من المنطقة (ج)[3]، وتقول الأمم المتَّحدة: إنَّ حوالي 4000 فلسطيني نزحوا في عام 2023 بسبب تصرُّفات قوَّات الأمن والمستوطنين، وقد سجَّل هذا العام بالفعل رقمًا قياسيًّا جديدًا للاستيلاء على الأراضي، حيث استولَتْ إسرائيل على حوالي 1100 هكتار (2718 فدانًا) من أراضي الضَّفَّة الغربيَّة حتى الآن في عام 2024، أي أكثر من ضعف الرقم السَّنوي السَّابق البالغ 520 هكتارًا الَّذِي تم

(1) المرجع السابق.

(2) محللون: إسرائيل تستغل حربها على غزة لتهويد الضفة الغربية، الجزيرة نت، 2024/4/21، https://m-r.pw/DCXt.

(3) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة، آر تي، 01.02.2024، https://m-r.pw/CIDv.

الاستيلاء عليه في عام 1999، وفقًا لتقرير السَّلام الآن[1].

وقالت الحركة: إنَّ دعم الحكومة الإسرائيليَّة المالي لبناء المستوطنات، والقوانين الجديدة، والتغييرات في القوانين القديمة تُسهِم في محو الخط الأخضر، وذكرت الحركة أنَّ وزير الماليَّة سموتريتش يعمل بنشاط على تغيير الواقع الجيوسياسي والدِّيموغرافي في الضَّفَّة الغربيَّة، لا سيما في المنطقة "ج" الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي، لعرقلة إمكانيَّة تحقيق اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينيَّة، بالإضافة إلى ذلك أشارت الحركة إلى أنَّ بعض مؤيدي المستوطنات يشغلون حاليًا مناصب وزاريَّة في حكومة بنيامين نتنياهو، ممَّا يخلق بيئة سياسيَّة مواتية لتطوير مشاريع المستوطنين، وذكرت الحركة أنَّ تشكيل حكومة نتنياهو في ديسمبر 2022 أدَّى إلى ظروف غير مسبوقة لتوسيع المستوطنات بأرقام قياسيَّة تشمل عددًا قياسيًّا من خطط البناء، ورصد ميزانيَّات كبيرة، ودعمًا سياسيًّا غير مشروط للمستوطنين، حتَّى في الحالات التي تنطوي على هجمات عنيفة ضد الفلسطينيِّين[2].

أفضَتْ عمليَّة السَّابع من أكتوبر إلى حدوث تحوُّلات إستراتيجيَّة كبيرة في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأدَّت إلى تدمير غزَّة بشكل كامل، وقتل وجرح الآلاف من المواطنين، وتشريد معظم سكَّانها، إمَّا داخليًّا أو خارجيًّا، كما أدَّت إلى زيادة وتيرة حدَّة المواجهة في الضفَّة الغربيَّة، وتصاعد أعمال العنف من قِبَل المستوطنين، وزيادة رقعة الاستيطان، والسيطرة على مزيد من الأراضي، ودفع السُّكان للهجرة للخارج، بناء على نظريَّة حسم الصراع التي تقوم على أساس القتل والتَّشريد والمواطنة المنقوصة.

---

(1) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-.r.pw/cBHg

(2) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة.

ثانيًا: جهود التَّسوية السياسيَّة بعد السَّابع مع أكتوبر:

بعد أحداث السَّابع من أكتوبر برزت عدَّة محاولات تسعى إلى الوصول إلى تسوية سياسيَّة عادلة تقوم على أساس مبدأ حلِّ الدَّولتين، لكي تنهي الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، انطلاقًا من محاولة الاستفادة من الزَّخم السياسي والإعلامي الَّذي وفرته عمليَّة السَّابع من أكتوبر؛ لكن انصدمت كل الجهود بعدَّة عقبات، كان أهمها وجود نتنياهو في رئاسة الحكومة الإسرائيليَّة، وهو معروف عنه معارضته الشَّديدة للتَّسوية السياسيَّة، وقيام دولة فلسطينيَّة مستقلة، وتركيبة الائتلاف الحكومي الَّذي يغلب عليه الطَّابع المتطرِّف.

قامت عمليَّة السَّلام على نهج التَّسوية السياسيَّة بناء على مبدأ المفاوضات للوصول إلى تسوية سياسيَّة بناءً على مبدأ الأرض مقابل السَّلام، من خلال عمليَّة تدريجيَّة، فالنَّهج التَّدريجي تبنَّته مصر والأردن لاستعادة أراضيهما المحتلَّة، وحاولت كلتا الدَّولتين خلق ثقة متبادلة بين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين لاتخاذ قرارات صعبة مرتبطة بحلِّ القضيَّة الفلسطينيَّة، ومن جانبها اتَّبعت منظَّمة التحرير الفلسطينيَّة هذا النَّهج التدريجي أيضًا حين وافقت على تنفيذ اتفاقية أوسلو على مدار خمس سنوات، تاركةً القضايا الأكثر حساسيَّة للتَّفاوض عليها في نهاية تلك الفترة، وكان الهدف من وراء اتِّباع هذا النَّهج هو الأمل في أنَّ الثَّقة المتولدة بين الجانبين من شأنها تسهيل حلِّ هذه القضايا الحسَّاسة بالنهاية، وقد اتبعت إسرائيل هي الأخرى ذات النَّهج التَّدريجي، ولكن لتوظيفه كأداة لتقليل التَّهديدات الأمنيَّة المحتملة، وتعزيز نفوذها في التَّفاوض، خاصةً من خلال تجزئة الخلافات الكبرى، إلى جانب تأجيل المناورات السياسيَّة الدَّاخليَّة الصَّعبة[1].

لقد هدفت الجهود الأمريكيَّة والعربيَّة إلى الاستفادة من الزخم الَّذي نتج عن

(1) فهمي، نبيل، تأملات حول فشل جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مركز المستقبل للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 24 أبريل 2024.

أحداث السَّابع من أكتوبر عبر التَّأكيد الدولي على مركزيَّة القضيَّة الفلسطينية، كمفتاح للسلم والحرب في المنطقة، لذلك سعت العديد من الأطراف الدوليَّة إلى الاستفادة من تصاعد حدَّة التوتُّر في المنطقة، وإطلاق عمليَّة سياسيَّة تقوم على أساس وضع خطَّة شاملة تقوم على أساس قيام دولة فلسطينيَّة على حدود 1967 مقابل حصول إسرائيل على تطبيع كامل مع الدَّول العربية.

وعلى الرَّغم من تراجع شعبيَّة نتنياهو وحزبه وائتلافه الحكومي في استطلاعات الرَّأي العام خلال الشُّهور الأولى لانطلاقة الحرب، إلَّا أنَّه استطاع تجاوز هذه الأزمات وحسَّن من صورته لدى الناخب الإسرائيلي من خلال تمسُّكه بتحقيق كامل أهداف الحرب، كونه ما زال يسيطر على عمليَّة صنع القرار المتعلق بإستراتيجيَّةِ الحرب، وعلى تحديد سياسات إسرائيل المختلفة عمومًا، ويعارض بشدَّة رؤية الإدارة الأميركيَّةِ لقطاع غزة في اليوم التَّالي للحرب، حيث تدعو إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع بعد تحقيق أهداف الحرب، وإعادة السُّلطة الفلسطينيَّة "المجدَّدةِ" إليه، وتأكيد الوحدة السياسيَّة بين الضَّفَّةِ الغربيَّةِ وقطاع غزَّة في سياق رؤية مستقبليَّةٍ لإقامة دولة فلسطينيَّةٍ فيهما، ويتحفّظ نتنياهو بشدَّة أيضًا على الخطة التي طرحها غالانت لليوم التَّالي للحرب بالتَّنسيق مع الإدارة الأميركية، ويتَّفقُ في رفضه لرؤية الإدارة الأميركيَّةِ مع ائتلافه الحكومي الَّذي يستند إلى 64 عضوًا من أعضاء الكنيست، ويُولي نتنياهو أهميَّة قصوى للحفاظ على ائتلافه الحكومي اليميني المتطرِّف أطول مدَّة ممكنة بعد انتهاء الحرب[1].

لقد شَكَّل الإخفاق في السَّابع من أكتوبر ضربة قاصمة لحكومة نتنياهو والجيش الإسرائيلي، حيث تراجعت ثقة الجمهور الإسرائيلي في بنيامين نتنياهو وحزب الليكود اللذين يقودان الحكومة، فأحدث استطلاع للرأي - أجرته صحيفة معاريف

(1) وحدة الدراسات السياسية، صراعات النخب الحاكمة في إسرائيل ومستقبل الحرب على غزة، 14-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص2.

العبرية بتاريخ 2-5-2024 – أظهر أنَّ حزب بيني غانتس (المعسكر الرسمي) يتصدَّر الاستطلاعات بما يقارب 31 مقعدًا، بينما حزب الليكود يهوي من 32 مقعدًا في الكنيست الحالي إلى 19 مقعدًا فقط، وبصفة عامة فإنَّ معسكر الائتلاف يحصل في أحسن الأحوال على 50 مقعدًا في الانتخابات لو جرت في هذه الآونة، وفي المقابل فإنَّ المعارضة قد يصل عدد مقاعدها إلى 60 مقعدًا، بالإضافة إلى الحزبين العربيين اللَّذين يحصلان على عشرة مقاعد، وفي سؤال الجمهور عن الأفضل لقيادة الحكومة في المرحلة المقبلة يحوز غانتس على 47% بينما يحصل نتنياهو على ثقة 33%[1].

وحاول نتنياهو الالتفاف على المبادرات المقدَّمة من خلال طرح تصوُّره لليوم التَّالي للحرب في وثيقة مقتضبة أكَّدت مواقفه السَّابقة، وشدَّدت على التَّمسُّك باستمرار السَّيطرة الأمنيَّة على قطاع غزة تمامًا، كما هو الحال في الضَّفَّة الغربيَّة المحتلة، وعلى إقامة جدار أمني فوق الأرض ويمتدُّ داخل الأرض على الحدود بين القطاع ومصر، ورفض السَّماح بعودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ - مهما كانت طبيعتها -إلى القطاع، وتكريس الانقسام بين القطاع والضَّفَّةِ الغربيَّةِ، وإنهاء نشاط وكالة الأمم المتَّحدة لإغاثة وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى الأونروا « في قطاع غزة، ومنع قيام دولة فلسطينيَّة»[2].

الإدارة الأميركيَّة الخطَّة التي قدمتها إسرائيل إلى اللجنة الأميركيَّة - الإسرائيليَّة المشتركة التي تجتمع يوميًّا في تل أبيب لمناقشة الوضع في غزة، ولا تبدو متحمسة أيضًا للخطَّة التي شرحها قادة في الجيش الإسرائيلي للإدارة الأميركية في واشنطن[3]،

(1) صحيفة معاريف، استطلاع: في حال إجراء الانتخابات الآن سيفوز معسكر الأحزاب المناوئة لنتنياهو بـ50 مقعدًا، 3-5-2024.

(2) يهونتان ليس،" نتنياهو طرح خطته لليوم التالي في قطاع غزة :نزع سلاح القطاع وتغيير الأونروا"، هآرتس،: 2024 /2 / 23 بالعبرية http://tinyurl.com/45w7s9.

(3) عاموس هارئيل، "بالرغم من التصريحات لا الحكومة ولا الجيش متحمسون لعملية في رفح"، هآرتس، 18 / 2/ 2024 http://tinyurl.com/5bhrnhbx.

وتدرك الولايات المتَّحدة أنَّ استمرار الحرب على غزَّة له تداعيات كبيرة على مصالحها الداخليَّةِ والخارجيَّةِ، لذا يحاول بايدن الموازنة بين علاقته بإسرائيل وحاجاته السياسيَّة والانتخابيَّة، ويرى في تقديره أنَّ وقف إطلاق النَّار، وتحرير المخطوفين، والتَّطبيع بين إسرائيل والسعودية أمور ستساعد إسرائيل، كما ستساعده في معركته الانتخابيَّة، وهو بحاجة إلى هذا كله في أقرب وقت ممكن، وقبل أن تصل الانتخابات إلى الجولة الأخيرة؛ لكن ليس من المؤكد أنَّ السِّنوار ونتنياهو مهتمَّان بهذا التَّوازن الصَّعب[1].

لقد أصبح الحلف الدفاعيُّ مع المملكة - بغض النظر عن علاقته بإسرائيل- حجر زاوية ضروريًّا جدًّا للجدار الأميركي، من شأنه قطع الطريق على "المطامع الرُّوسيَّة والصينيَّة في الوصول إلى الغرب". وقد لا ينجح مثل هذا التَّحالف في تجميد العلاقات التجاريَّة المتشعبة بين الرياض من جهة، وبين بكين وموسكو من جهة ثانية، كما أنه لن يؤدي إلى قطع العلاقات مجددًا بين السُّعودية وإيران؛ لكن- على الأقل من ناحية الاحتمال- من شأن هذه الاتفاقيَّة إخراج الصِّين من المعادلة الإستراتيجيَّة الإقليميَّة التي تُعتبر السعوديَّة عاملًا رئيسيًّا فيها[2].

مع تصاعد حدَّةِ المواجهة في غزَّة تسعى إدارة بايدن إلى البحث عن حلول سياسيَّة لمواجهة ضغوط محليَّةٍ ودوليَّةٍ متزايدة لوقف الحرب وإيجاد حلٍّ للصِّراع، وتنطلق الرؤية الأميركيَّة من أنَّ إسرائيل لا تملك حلًّا عسكريًّا للتعامل مع حركة حماس[3]، وفي هذه الإطار تقوم «رؤية الحلِّ» - التي يتولَّى منسق مجلس الأمن القومي

(1) إيتان غلبواع، بايدن يحاول الموازنة بين حاجاته السياسية، لكن هذا لا يهمّ السنوار ونتنياهو، معاريف، 5-5-2024، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(2) تسفي برئيل، السعودية وأميركا تحضّران مسارًا يتجاوز إسرائيل، هآرتس، 2-5-2024 ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(3) Andrea Mitchell, "Frustrations between Biden and Israeli PM Netanyahu Mount," NBC News, 17/1/2024 http://tinyurl.com/3y37csf2.

الأميركيّ لمنطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا، بريت ماكغورك، مهمَّة صياغتها وتسويقها-على موافقة المملكة العربيَّةِ السعوديَّةِ على توقيع اتفاقيَّةِ سلام مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، والمشاركة مع دول خليجيَّةِ أخرى في الإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة، في مقابل موافقة إسرائيل على وقف إطلاق النَّار، والسماح لحكومة فلسطينيَّة جديدة بإدارة الضَّفَّة الغربيَّةِ والقطاع معًا، مع احتفاظ إسرائيل بـ «نفوذ أمني محدود» فيهما، وإتاحة أفق سياسي لتشكيل دولة فلسطينيَّة، ويرى ماكغورك أنَّ موافقة إسرائيل على هذه الخطة ستمنح القيادة السعودية القدرة على تسويق اتفاق التَّطبيع أمام شعبها[1]، كما أكَّد مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، على أنَّ "إستراتيجية ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر" - التي تسعى لها إدارة بايدن- تقوم على أن يكون التَّطبيع بين السُّعودية وإسرائيل "مرتبطًا بأفق سياسيٍّ للفلسطينيّين"، وطرح سوليفان أربعة مبادئ تصرّ عليها واشنطن بشأن تسوية اليوم التَّالي للحرب، وهي: عدم استخدام غزَّة مطلقًا لشنّ هجمات جديدة على إسرائيل، وأن يكون السَّلام إقليميًّا، بمعنى أن يكون بين الدُّول العربيَّة في المنطقة وإسرائيل، وأن يقود ذلك إلى دولة فلسطينيَّةٍ، وأن تكون هناك ضمانات أمنيَّة لإسرائيل[2].

لقد أرادت الإدارة الأميركيَّة الحالية تتويج اتفاقات التَّطبيع بين الكيان الصهيونيّ والأنظمة العربيَّة المتحالفة مع أميركا من خلال اتفاق تطبيع بين السُّعودية والكيان الإسرائيلي حتَّى تضمن مصالحها الإستراتيجيَّة، وتحافظ على مصالحها الاقتصادية من خلال محاصرة واحتواء القوى المعادية لها وللكيان. هذه الإستراتيجيَّة كانت ستوكِّل للكيان الإسرائيلي والأنظمة العربيَّة المطبِّعة معه الحفاظ

(1) وحدة الدراسات السياسية، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، 23-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص1.

(2) Barak Ravid, "Sullivan: U.S. Post-war Strategy Links Saudi-Israel Peace Deal with Two-state Solution," Axios, 16/1/2024, http//: tinyurl.com/5hf7k9zk.

على الأمن الإقليمي لتتفرَّغ أميركا للتحدِّي الصِّيني في شرق آسيا وحول العالم[1].

تتصرَّف الولايات المتَّحدة وكأنها أمام فرصة إضافيَّة لتجديد وتفعيل هيمنتها في الإقليم، بما يخدم هيمنتها الدوليَّة، وإعادة رسم صورتها كـ "شرطي العالم" الذي يتولَّى مواجهة التحديات الدوليَّة أينما كانت، ولا يتردَّد في استخدام القوَّة، وممارسة البطش، وارتكاب الجرائم للحفاظ على هذا الدَّور وهذه الهيمنة[2]. وفي نفس السياق تبرز محاولة من الإدارة الأميركيَّةِ من أجل الوصول إلى صفقة كاملة تتعلَّق بقيام دولة فلسطينيَّةٍ غير محدد شكلها النَّهائي، مع موافقة السُّعوديَّةِ على التَّطبيع مع إسرائيل، وتُحاولُ إدارة بايدن أن تقدم إسهامًا لحكومة نتنياهو للموافقة على إنهاء الحرب على غزة، ولم يعد أمام إسرائيل سوى خيارين: دولة فلسطينيَّة برضاها أو عدمه، بمعنى أنَّ الإدارة الأميركيَّةَ والاتِّحادَ الأوروبي وبريطانيا ودولًا أخرى ستتقدَّمُ في اتِّجاه الاعترافِ بالدَّولة الفلسطينيَّةِ، وتكون هذه الدولة مربوطة بمحور الاعتدال، وأن تكون منزوعة السِّلاح[3].

أقلام إسرائيليَّةٌ كثيرة باتت ترى أنَّ على إسرائيل حسم خياراتها، والذَّهاب إلى اتجاه تسوية سياسيَّةٍ مع الفلسطينيِّين كمخرجٍ من الأزمة الحاليَّةِ، فالكاتبة (رونيت لفين شانور) ترى أنَّه لم يعد أمام إسرائيل سوى خيارين: دولة فلسطينيَّة، برضاها أو عدمه، فما الذي تعنيه إقامة دولة فلسطينيَّةٍ من دون موافقة إسرائيل؟ المعنى أنَّ الولايات المتَّحدة، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، ودولًا أُخرى ستتقدم في اتجاه الاعتراف بالدَّولة الفلسطينيَّة، هكذا بكل بساطة، فما معنى إقامة دولة فلسطينيَّة

(1) العريان، سامي، السياسة الأميركيَّة في الشرق الأوسط بعد 7 أكتوبر: ملامح التخبّط والانهيار، الجزيرة نت، 12 نوفمبر 2023.

(2) العطاونة، أحمد، الموقف الأميركي بعد عجز إسرائيل عن تحقيق أهدافها المعلنة، الجزيرة نت، 15 مارس 2024، متاح https://goo.su/85nd5v.

(3) رونيت لفين شانور، الدولة الفلسطينية غير المنقوصة ستقام سواء أرادت إسرائيل أم لا، صحيفة معاريف، 1-5-2024.

بموافقة إسرائيل؟ أنَّ إسرائيل ستملك فرصة أُخرى، وهي فرصة أخيرة - على ما يبدو- في الحفاظ على المصالح الإسرائيليَّةِ في إطار خطوات الاعتراف بالدَّولةِ الفلسطينيَّةِ، بمعنى: ربط دولة فلسطين بالمحور المعتدل[1].

ويقول الكاتب الإسرائيلي (بار يوسف) أنَّه من الصَّعب معرفة ما إذا كانت حكومة نتنياهو ستصمد أمام عاصفة الاتفاق الوشيك [اتفاق بشأن المخطوفين]، من المحتمل ألَّا تصمد، وإذا سقطت فمن المنتظر أن نخوض معركة انتخابيَّة حول 3 موضوعات فقط: (الأمن، والأمن، والأمن)، ليس واضحًا كيف سيهندس نتنياهو الرأي العام إذا قرر الترشُّح لرئاسة الحكومة؛ لكن هناك معارضة لا تتعهد بتشجيع سلطة "حماس"، ونأمل أن ينظر زعماؤها – بإيجابيَّة- إلى البدء بمفاوضات مع السُّلطة الفلسطينيَّةِ، كجزء من خطة شاملة لبناء ائتلاف إقليمي بقيادة الولايات المتَّحدة ضد إيران ومحور المعارضة الَّذِي أقامته، في هذه الانتخابات يجب ألّا نسمح لبني غانتس وغادي أيزنكوت ويائير لبيد وأفيغدور ليبرمان ويوسي كوهين ونفتالي بينت (إذا ترشحوا في الانتخابات) بالتهرُّب من الردِّ على مسألة مركزية واحدة: كيف ينظرون إلى مستقبل العلاقات مع الفلسطينيّين؟[2]

سعت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إلى الاستفادة من الزخم السياسي على المستوى الدولي الذي تصاعد بعد السَّابع من أكتوبر لطرح مبادرة سياسيَّة تقوم على أساس إعادة ترميم مسار التَّسوية السياسيَّة، وقيام دولة فلسطينيَّة مستقلة مقابل تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدُّول العربية وفي مقدمتها السُّعوديَّة، لكن هذا المسار اصطدم بعقبتين: الأولى هي وجود اليمين الدِّيني في سُدَّة الحكم في إسرائيل، ممَّا أدى إلى إفشال أيِّ جهود سياسيَّة، من خلال تقديم مسار الحرب على مسار التَّسوية

(1) رونيت لفين شانور، الدولة الفلسطينية غير المنقوصة ستقام سواء أرادت إسرائيل أم لا، صحيفة معاريف، 1-5- 2024.

(2) أوري بار يوسف السبيل الوحيد للقضاء على "حماس" هو بناء بديل يكون للسلطة الفلسطينية دور فيه هآرتس 1 مايو 2024.

السياسيَّة، أما العقبة الثَّانية فقد تمثَّلت في عجز إدارة بايدن والمجتمع الدولي عن ممارسة ضغوط حقيقيَّة على حكومة نتنياهو لوقف العدوان، والقبول بمسار التَّسوية كبديل عن التَّصعيد العسكري.

ثالثًا: مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد عمليَّة السَّابع من أكتوبر:

قال المفكر اللبناني (معن بشور): إنَّ "القضيَّة" اليوم في العالم هي "القضيَّة الفلسطينيَّة"، التي ليست فلسطينيَّة وعربيَّة وإسلاميَّة بحتة فقط؛ بل صارت قضيَّة الضَّمير العالمي، وهذا تطوُّر يمكن أن يُبنَى عليه الكثير من أجل مستقبل القضيَّة"، ثُمَّ استرسل شارحًا: "كل انتصار نُحقِّقه اليوم في فلسطين سَيُضعِف تأثير النفوذ الاستعماري والإمبريالي في العالم كله، ونلاحظ تراجع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في العالم مع تراجع الكيان الصُّهيوني أمام هجمات المقاومة، وكلَّما نجحنا في هزيمة الصهيونيَّة نتقدم على طريق هزيمة الإمبرياليَّة، وهزيمة الرأسماليَّة العالميَّة التي تتحكَّم بمصائر الشُّعوب، وتخوض الحروبَ، فالحروب لمصالحها الذاتيَّة، وضد مصالح الشُّعوب"[1].

هذه هي أحلك لحظة في تاريخ إسرائيل منذ "حرب الاستقلال" عام1948، ومن المرجَّح جدًّا أنَّ إسرائيل كان لديها ما يكفي من المعلومات الاستخباراتيَّة لتوقُّع هجوم "حماس"؛ لكنَّها علَى الرغم من ذلك كانت غير مستعدة، فمن ناحية لم تتوقَّع وكالات الاستخبارات تغييرًا في نوع العنف الذي استخدمته "حماس" في الصِّراعات السَّابقة، ومن ناحية أخرى لم يعنِ التفوُّق التكنولوجي الإسرائيلي الكثير في هذه الحالة، لأنَّ الدِّفاع عن السِّياج الحدودي حول غزة لم يكن مناسبًا، فالحرَّاس الإسرائيليون قُتلوا في مواقعهم، واستغرق تدخُّل القوات الأخرى ساعات طويلة، ولم يبق في غلاف غزَّة - الذي كان يضمُّ أكثر من عشرين كيبوتسًا- سوى كيبوتس واحد فقط[2].

---

(1) وائل بورشاشن، هل تغير المقاومة الفلسطينية مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي والقوى العالمية؟ موقع هبرمرس، 9 أبريل 2024.

(2) إيهود يعاري، الشرق الأوسط الجديد: هجوم "حماس"، إسرائيل في حالة حرب، والسياسة الأمريكية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 13 أكتوبر 2023، متاح https://goo.su/3IqfKN.

أحدثت عمليَّة طوفان الأقصى تغيُّرات إستراتيجيَّة على المحددات الرئيسيَّة للعقيدة العسكريَّة الإسرائيليَّة وقواعدها المعتادة، إذ إن إستراتيجيَّة المعركة بين الحروب التي كانت تتَّبعُها إسرائيل قبل السَّابع من أكتوبر أصبحت تتناقض مع مرتكز الحسم العسكري للعدوِّ، لكونها في جوهرها إستراتيجيَّة إدارة صراع، وليست حسمًا له، لأنَّ هدفها الرئيسي تفادي الذَّهاب إلى الحرب الشَّاملة، وخفض التَّهديدات بالقدر الذي يمكن التَّعايش معه، وليس إزالته بالكامل من جذوره، الأمر الذي انعكس على تغيُّر مفهوم الحسم العسكري الذي يُعدُّ أحد الركائز الثَّلاث التي تقوم عليها العقيدة العسكريَّة الإسرائيليَّة التقليديَّة، المبنيَّة على تحقيق نصر ساحق للعدو في أيِّ مواجهة معه، إلى درجة قتل رغبة مواصلة القتال لديه[1]، لقد غيَّرَت إسرائيل خلال هذه المعركة منطق الحروب التكتيكيَّة التي شنَّتها على غزَّة في السَّابق، إلى إطار الحرب الإستراتيجيَّة بهدف خلق واقع أمني جديد في غزة، فبالعودة إلى إيقاعات تشَكُّل الحروب الإسرائيليَّة كانت قراءة حماس لتلك الحروب مختزلة إيَّاها في أبعاد موضعيَّة محدودة العواقب لا تنفك عن التَّكرار داخل منطق اللعبة المتواضع عليه، حيث لا تغيير في الواقع ينتهي دومًا بصورة نصر، هذه الوتيرة في حلقات الحروب من خلالها كرَّست إسرائيل ذهنيَّة خاصة عند حماس: لا حرب طويلة، لا إسقاط للنِّظام، لا تغيير للواقع، الأمر الَّذي شكَّل سياقًا تاريخيًّا موضوعيًّا لاستدراج حماس إلى السَّابع من أكتوبر، عندما صدقت بأن "الضفدع قادرٌ على ابتلاع الفيل"[2].

انتقال "إسرائيل" بعد 7 أكتوبر من إستراتيجيَّة المعركة بين الحروب إلى إستراتيجيَّة الحرب الشَّاملة ومفهوم الحسم العسكري السَّاحق، وإزالة التَّهديد من جذوره يطرح علامة استفهام ضخمة حول قدرة "إسرائيل" وجيشها وجبهتها الداخليَّة على تحقيق هذا الانتقال الإستراتيجي الذي تنبثق منه العديد من الأسئلة الفرعيَّة،

(1) لافي، حسن، مستقبل "إسرائيل" ما بعد حرب غزة.. سؤال يحتاج إلى إجابة، موقع قناة الميادين، 31 ديسمبر 2023، متاح https://linksshortcut.com/ZVgHY.

(2) البطنيجي، عياد: حماس والحرب أي علاقة؟ المقاومة والتدهور الإستراتيجي، مرجع سابق.

من أهمها إلى متى ستبقى "إسرائيل" تقاتل، فبعد جبهة غزَّة تأتي الجبهة اللبنانيَّة! بعد ذلك، هل تترك "إسرائيل" جبهة اليمن كجبهة تهديد بحريَّة وعسكريَّة[1].

بصورة مبدئيَّة أنهى هجوم "طوفان الأقصى" الوقود الارتباطي الذي يتغذَّى عليه اليمين، والمتلخِّص في سياسات متشددة مقابل وجود وأمن إسرائيل، وهو ما يعني أيضًا تواري اليمين عن المشهد السِّياسي الدَّاخلي لفترة قد تدوم على أقل تقدير لعقد من الزَّمن، وهذا لا يعني تخافت أو تواري النَّزعة اليمينيَّة داخل المجتمع؛ لكن ستظل موجودة في ظلِّ حكومات وسط أو يسار، وسيكون لها تأثير بلا شك على تلك الحكومات؛ لكن في بعض الجوانب والقضايا وبصورة عقلانيَّة[2].

في ضوء هذه التطوُّرات الإستراتيجيَّة في بنية الصِّراع يمكن لنا وضع مجموعة من السِّيناريوهات والمقاربات لمستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، موضحًا فيها عوامل القوَّة والضَّعف تجاه كل سيناريو، وهي كالتَّالي:

- **سيناريو حلِّ الصِّراع:**

حلُّ الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مبدأ حلِّ الدَّولتين قد يكون الخيار الأفضل بالنِّسبة للعالم والمنطقة، لإعادة الهدوء إلى الشَّرق الأوسط، فقد أكَّدت عمليَّة السَّابع من أكتوبر أهميَّة كسر معادلة استمرار الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، والبحث عن مخرج جيِّد للمنطقة والعالم يرتكز على مبدأ حلِّ الدَّولتين لمواجهة حالة عدم الاستقرار الَّتي تسود المنطقة.

تُعدُّ الحرب الحاليَّة سياقًا فريدًا في التَّاريخ الإسرائيلي المتميِّز بالانقسامات

(1) لافي، حسن، مستقبل "إسرائيل" ما بعد حرب غزة.. سؤال يحتاج إلى إجابة، موقع قناة الميادين، 31 ديسمبر 2023، متاح https://linksshortcut.com/ZVgHY.

(2) دانة العنزي، طوفان الأقصى ومستقبل اليمين الإسرائيلي، 25 ديسمبر 2023، صحيفة الرأي، https://www.alraimedia.com/article/1670555.

العميقة الدَّاخليَّة على مستوى المجتمع، والخلافات الصَّارخة بين المؤسَّسة العسكريَّة والحكومة، وانهيار ثقة الجمهور في الحكومة وقيادتها، وفي أوائل أغسطس 2024 حذّر مسؤولون عسكريُّون وأمنيُّون نتنياهو من الآثار الضَّارَّة للانقسامات السياسيَّة في البلاد، وأثرها في استعداد الجيش لأيِّ صراعات محتملة، حيث أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء النَّقص في أعداد المتطوِّعين للقوَّات الاحتياطيَّة، مع تأكيدهم على أنَّ ذلك سيؤدي إلى تآكل القدرات الأساسيَّة للجيش، ويخفض من جاهزيته، كما ناقشوا تآكُل الرَّدع الإسرائيلي، وخاصَّة فيما يتعلق بردع كتائب حزب الله[1].

قوَّضت هجمات السَّابع من تشرين الأول/أكتوبر الشُّعور بالأمن لدى الكثير من الإسرائيليِّين، حيث يرى مناصرو الشَّعب الفلسطيني أنَّ الصِّراع الرَّاهن لا يمكن فصله عن سياقه العام، إذ يرزح الفلسطينيُّون منذ عقودٍ طويلة تحت وطأة الاحتلال والحرمان من الحقوق، ويعيش سُكَّان غزَّة تحت الحصار في أكبر سجن مفتوح في العالم، في ظلِّ تفاوت شاسع في موازين القوى العسكريَّة بين الجانبَين الإسرائيلي والفلسطيني، وغياب أيِّ أُفق سياسي لحلِّ النِّزاع[2].

كما تشير عمليَّة "طوفان الأقصى" إلى انهيار المقاربة الإستراتيجيَّة التي عملت عليها دولة الاحتلال حيال القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ، وهي ترسيخ الأمر الواقع و"إدارة الصِّراع" مع الفلسطينيِّين دون الدَّفع باتجاه حلول لصالح الفلسطينيِّين، باعتبار أن التَّطبيع الإقليمي يُنْهي عمليًّا هذا الصِّراع[3]، لقد وجدت إسرائيل نفسها أمام مفترق طرق مغلق من جميع الاتّجاهات، من النوع الّذي نواجهه في لعبة الشَّطرنج، وضع

(1) البراوي، حسن، إسرائيل ما بعد السابع من أكتوبر: تتبع التغيير في السياسة والمجتمع، معهد السياسة والمجتمع، 4 يوليو 2024، متاح https://2u.pw/EYumht8G.

(2) مهى يحيَى, روزا بلفور وآخرون، الحرب الدائرة في غزة وتأثيراتها على سائر مناطق العالم، معهد كارنيغي للدراسات، 31 ديسمبر 2023، متاح.

(3) سياقات، عملية طوفان الأقصى تفرض معادلة جديدة في الصراع العربي- الإسرائيلي أكتوبر 2023 bit.ly/4acAZJ8/.

أصبح فيه الذَّهاب إلى أيِّ اتّجاهٍ ليس خيارًا جيّدًا[1].

أقلام إسرائيليَّةٌ كثيرة باتت ترى أنَّ على إسرائيل حسم خياراتها، والذَّهاب إلى اتجاه تسوية سياسيَّةٍ مع الفلسطينيّين كمخرجٍ من الأزمة الحاليَّةِ، فالكاتبة (رونيت لفين شانور) ترى أنَّه لم يعد أمام إسرائيل سوى خيارين: دولة فلسطينيَّة، برضاها أو عدمه، ما الذي تعنيه إقامة دولة فلسطينيَّةٍ من دون موافقة إسرائيل؟ المعنى أنَّ الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، ودولًا أُخرى ستتقدَّم في اتجاه الاعتراف بالدَّولة الفلسطينيَّة، هكذا بكل بساطة، ما معنى إقامة دولة فلسطينيَّة بموافقة إسرائيل؟ أن إسرائيل ستملك فرصة أُخرى، وهي فرصة أخيرة - على ما يبدو- في الحفاظ على المصالح الإسرائيليَّةِ في إطار خطوات الاعتراف بالدَّولةِ الفلسطينيَّةِ، بمعنى: ربط دولة فلسطين بالمحور المعتدل[2].

لقد ارتبطت أيضًا برغبة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في إيجاد مخرج للحرب الإسرائيليَّة على غزَّة من خلال طرح مشروع حلٍّ سياسي للقضيَّة الفلسطينيَّة قائم على أساس الاعتراف الإسرائيلي بقيام دولة فلسطينيَّة منزوعة السِّلاح، ولكن ضمن سياق المفاوضات مع الفلسطينيّين، بما يخدم التوجُّهات والمصالح الأمريكيَّة في المنطقة، حيث قامت عملية السَّلام من الأساس على فرضيَّة بقاء فرص التَّسوية قائمة، ممَّا يعزز الدَّور الأمريكي في المنطقة ويحافظ على مصالحها.

كانت إسرائيل- قبل السَّابع من أكتوبر- تتجنَّب معالجة مسائل حاسمة تتعلَّق بالعوامل الأساسيَّة المُسبِّبة للمشهد الحالي، وتشمل هذه القضايا: الاحتلال، والحصار المفروض على غزَّة، وسياسة إسرائيل في تهميش القضيَّة الفلسطينيَّة،

(1) سليمان أبو ارشيد، بعد 7 أشهر من السابع من أكتوبر إسرائيل أمام فشل أكبر، موقع عرب 48، 1-5-2024 bit.ly/4bvcHuH.

(2) رونيت لفين شانور، الدولة الفلسطينيَّة غير المنقوصة ستقام سواء أرادت إسرائيل أم لا، صحيفة معاريف، 1-5- 2024.

ورفضها القبول بأيِّ تسويات سياسيَّة، بالإضافة إلى وجود اعتقاد خاطئ وواسع الانتشار بأنَّ التَّحسينات الاقتصاديَّة المتزايدة في حياة الناس اليوميَّة يمكن أن تأتي عوضًا عن تطلُّعاتهم الوطنيَّة، من حيث الجوهر أنَّ نهج السعي لتحقيق السَّلام الاقتصادي وإدارة الصِّراع من خلال التَّركيز فقط على تحقيق "الهدوء الاقتصادي" في غزَّة هو نهجٌ فاشل، حيث يعتقد مؤيدو هذا النَّهج أنَّه يمكن القفز على ضرورة التوصُّل لحل شامل وعادل للقضيَّة الفلسطينيَّة، ومع ذلك فإنَّ هذا الاعتقاد ليس مقصورًا على اللِّيكود؛ بل يتبنَّاه الطَّيف السِّياسي في إسرائيل بشكل كامل[1].

وعلَى صعيد المستقبل غير البعيد ستشهد إسرائيل حقبة ما بعد نتنياهو ولا بد، وأيًّا كانت الدِّيناميكيَّات إلَّا أنَّه من غير المرجَّح أن تتحول ديناميكيَّات القوَّة داخل السياسة الإسرائيليَّة بشكل كبير من اليمين إلى اليسار، وبدلًا من ذلك قد يتمهَّد الطَّريق لنمط جديد من الحكم يشبه ائتلاف (بينيت-لابيد)، الذي يتميز بتنوع أيديولوجي مع تركيز أقوى على الحكم الفعَّال محليًّا، وتحسين العلاقات إقليميًّا. وقد تعطي هذه الحكومة الجديدة الأولويَّة للمضي قُدُمًا في بعض المبادرات الدوليَّة، خاصَّة المتعلِّقة بالقضيَّة الإسرائيليَّة الفلسطينيَّة التي لا تمسُّ إسرائيل بشكل مباشر[2].

لقد انهارت إستراتيجيَّة إدارة الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال عقيدة اللَّاحل التي انتهجها نتنياهو طوال فترة حكمه منذ عام 2009، والتي اعتمدت على عدم إيجاد حلٍّ إستراتيجي للقضيَّة الفلسطينيَّة، فرغم خطاب جامعة "بار إيلان" الذي تبنَّى فيه نتنياهو حلَّ الدولتين للمرة الأولى، ولكنها أصبحت المرَّة الأخيرة، حيث استمرَّ في إبعاد القضيَّة الفلسطينيَّة عن أولويَّات سلم الأجندة السياسيَّة الإسرائيليَّة، والتقليل من

(1) البراوي، حسن، إسرائيل ما بعد السابع من أكتوبر: تتبع التغيير في السياسة والمجتمع، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

أهميَّة إيجاد حلٍّ لها، تحت مبرر أنَّه يمكن تأجيلها لأجل غير مسمى من دون أن يؤثر ذلك في الأمن القومي الإسرائيلي، وخصوصًا بعد حدوث الانقسام الفلسطيني، واستمراره لأكثر من 16 عامًا[1].

وبينما يدور الحديث عن دولة فلسطينيَّة في أوروبا وأميركا يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: إنَّه لا دولة فلسطينيَّة، إنَّما هي دولة واحدة هي إسرائيل بين البحر المتوسط ونهر الأردن[2]. وتُواصِل القوات الإسرائيليَّة تنفيذ عمليات في الضَّفَّة الغربيَّة بعد تأكيد نتنياهو رفضه لأيِّ "سيادة فلسطينيَّة" في مرحلة ما بعد الحرب[3]، إنَّ الحديث المتزايد عن حلول سياسيَّة - كحَلِّ الدَّولتين- بعد انتهاء الحرب لا يتفق مع منطق الأحداث الجارية التي تهدف ليس فقط إلى الردِّ على هجوم "حماس" في السَّابع من أكتوبر؛ بل أيضًا إلى تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة بتهجير السُّكان تحت شعار غزَّة أولًا[4].

هذه التطوُّرات لم تجد قبولًا لدى إدارة بايدن، حيث ستؤثر عمليَّة "طوفان الأقصى" في مستقبل العلاقات الإسرائيليَّةِ - الأميركيَّةِ، وستعيد صياغة هذه العلاقات على نحو يجعل الولايات المتَّحدة تتدخَّل بشكل أكثر لمنع هيمنة اليمين على السُّلطة، إذ إن استمرار هيمنته سيمثل كارثة لواشنطن الملتزمة - لأسباب عديدة راسخة- بحماية إسرائيل، وسيتوجَّب ذلك استمرار التَّركيز الأميركي في المنطقة مع

(1) لافي، حسن، مستقبل "إسرائيل" ما بعد حرب غزة.. سؤال يحتاج إلى إجابة، موقع قناة الميادين، 31 ديسمبر 2023.

(2) عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال 60% من مساحة الضفة، الجزيرة نت. 2024/2/25. https://m-r.pw/Sxuq.

(3) مصادر إسرائيلية: الجيش يسحب قوات من غزة ويوجهها إلى الضفة، سكاي نيوز عربية، 22يناير 2024. https://m-r.pw/OoqO.

(4) موسى أبو هشهش، السابع من أكتوبر والوجه الحقيقي للاستيطان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/11/14. https://m-r.pw/DsSR.

تراجع جزئي عن التَّركيزِ على الصِّين وروسيا، وهو ما ترفضه واشنطن بشدَّة، ناهيك عن ذلك فإنَّ استمرار هيمنة اليمين سيعرقل خطط واشنطن لحقبة ما بعد غزَّة، القائمة على ضرورة العودة على التَّركيزِ على القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ في إطار «حلِّ الدولتين» المرفوض بشكل قاطع من اليمين[1].

يُمثِّل غياب الطَّرف الإسرائيلي القادر على الإيمان بالتسوية السياسية - كطريق لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - عبر قيام دولة فلسطينيَّة مستقلة جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل التحدِّي الأبرز لكلِّ جهود التَّسوية، فحتى التَّعويل على خصوم نتنياهو في المعسكر الرسمي وحزب الجنرالات أصبح غير ممكن، لعدم قُدْرتهم على توفير الظُّروف الملائمة لإعادة ترميم مسار التَّسوية، فالمعسكر الرسمي الذي يضمُّ غانتس وأيزنكوت وافق خلال تصويت حكومة الاحتلال على رفض الدَّولة الفلسطينيَّة منزوعة السِّلاح التي دعا لها الرئيس الأميركي جو بايدن، ما لم يكن هذا الحلُّ نابعًا من مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيِّين[2].

تحقيق سيناريو حلِّ الصِّراع يتطلَّب توفُّر مجموعة من الشُّروط والعوامل باتت غير متوفِّرة، ومنها وجود طرف إسرائيلي يؤمن بالتَّسوية السياسيَّة وقيام دولة فلسطينيَّة على حدود 1967 كأساس للتَّسوية، كما يتطلَّب تخلِّي الولايات المتَّحدة عن القيام بدور رمزي في المفاوضات، والانتقال إلى ممارسة مزيد من الضَّغط على الجانب الإسرائيلي للالتزام بقرارات الشرعيَّة الدوليَّة، وأسس عمليَّة السلام، كما يتطلَّب توحيد الصفِّ الوطني الفلسطيني عبر إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، ويتطلَّب أيضًا توفُّر دور عربي فاعل في سياق الضَّغط على الولايات المتَّحدة الأمريكية،

(1) دانة العنزي، طوفان الأقصى ومستقبل اليمين الإسرائيلي، 25 ديسمبر 2023، صحيفة الرأي، https://www.alraimedia.com/article/1670555.

(2) إبراهيم، ماجد، حرب سترسم مستقبل الصراع، الجزيرة نت ، 4 أبريل 2024، https://2u.pw/GtaBYZr2.

واستخدام أوراق القوَّة العربيَّة - مثل النفط والغاز- للضَّغط من أجل للوصول لتسوية عادلة.

سيناريو تعقُّد الصِّراع:

في ضوء استمرار حرب الإبادة الجماعيَّة، واتِّساع رقعة الصِّراع، وزيادة حدَّة عنف الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفَّة الغربيَّة من المنتظر أن تسهم كُلُّ هذه الأحداث في تعقُّد مشهد الصِّراع، ودخوله منعطفًا جديدًا أكثر خطورة، فقد ترافق مع صعود اليمين الدِّيني الفاشي لسُدَّة الحكم في إسرائيل بقيادة الصهيونيَّة الدينيَّة زيادة حِدَّة النزعة الدينيَّة للصِّراع، وتحوُّله من صراع سياسي إلى صراع ثقافي وحضاري وديني في بعض الأحيان.

لقد عززت عمليَّة 7 أكتوبر/تشرين الأول المخاوف الوجوديَّة لدى شعب يعاني منها أصلًا منذ نشأة كيانه عام 1948، هذا الشُّعور يلاحق الإسرائيليِّين مع استمرار المقاومة وتأثيرها في كيانهم ليس في الضفَّة وغزَّة فقط، ولكن أيضًا في مناطق الـ48، وهي التي تثيرها العمليات الفدائيَّة التي تحدث بين الفينة والأخرى، هذا فضلًا عن المخاوف الإستراتيجيَّة التي سبق أن عبَّر عنها قادة الاحتلال بلعنة العقد الثَّامن التي أنهت الكيانات اليهوديَّة على مرّ التَّاريخ.

لا يزال الإسرائيليون موحَّدين في ضرورة تبني منهج الانتقام ممَّا حصل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، ولا يبدو أنَّ ذلك كان مجرد ردة فعل على ما جرى، فعموم الجمهور الصهيوني يتَّجه نحو التطرُّف والتشدُّد، وعدم الاعتراف بالفلسطينيِّين، والرغبة في تهجيرهم وترحيلهم عن أرضهم، كما جرى قبل7 أكتوبر وبعده، ممَّا يُؤكِّد أنَّ حدَّة الصراع تسير إلى التصاعد لا التراجع، وأن حوافز الفلسطينيِّين في المقاومة تعاظمت مقابل كيان يتَّجه للتشدُّد والتطرُّف وإنكار أيِّ حقوق للفلسطينيِّين، فيما سقطت مقولة الوسيط النَّزيه وإلى غير رجعة، إذ تأكد أنَّ واشنطن شريكة كاملة

للعدوّ، ولا يمكن أن تمارس إلا الدور المنحاز الدَّاعم له[1].

على مدى الـ76 عامًا الماضية يستمر الصِّراع الطويل بين مجتمعين معرفيِّين متميزين: أحدهما يسعى لاستعادة أراضيه، والآخر يسعى للحصول عليها، ويُنظر إلى إسرائيل اليوم من خلال عدسة حركة استيطانيَّة استعماريَّة تعود إلى عشرينيَّات وثلاثينيَّات القرن الماضي، عندما ظهر الوجود اليهودي تحت رعاية بريطانية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وحاليًا تجد القيادة الفلسطينيَّة نفسها في موقف صعب، عالقة بين ما هو حتمي تاريخيًّا وما هو مستحيل سياسيًّا، فمع وجود حكومة اليمين الإسرائيلي في السُّلطة يبدو أنَّ بدء المفاوضات لتحقيق الاستقرار والأمن في المستقبل غير قابل للتَّحقيق[2].

عادة ما تتجه التحوُّلات السياسيَّة نحو اليمين كردَّات فعل على المخاوف الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة الحادة التي تنشأ بين أفراد الشُّعوب؛ ولكن الناظر للأوضاع في إسرائيل سيجد أنَّها - وعلى مدار القرن الحالي- لم تتعرض لأيِّ تهديدات وجوديَّة خطرة أو أزمات اقتصاديَّة حادة، ويتجلَّى التحوُّل نحو اليمين في السياسة الإسرائيليَّة في التكوين الحالي للكنيست، فعلى سبيل المثال لا يوجد اليوم أعضاء من حزب ميرتس اليساري، وهو الحزب الذي كان ممثلًا في 12 عضوًا في أواخر التسعينيَّات[3].

(1) إبراهيم، ماجد، حرب سترسم مستقبل الصراع، الجزيرة نت ، 4 أبرايل 2024، https://2u.pw/GtaBYZr2.

(2) مناويل حساسيان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في صلب التطور التاريخي - تحديات الحاضر واستشراف المستقبل، وكالة معًا الإخبارية، 5 يوليو 2024، متاح https://linksshortcut.com/royuB.

(3) فهمي، نبيل، تأملات حول فشل جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مركز المستقبل للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 24 أبريل 2024.

تسعى إسرائيل - في ظلِّ حكم اليمين الدِّيني- إلى إنهاء فكرة التَّسوية السياسيَّة مع الشَّعب الفلسطيني، وفرض تسوية أمنيَّة تقوم على إعادة إنتاج الاحتلال من خلال أشكال متعددة من الإدارات المجتمعيَّة أو العربيَّة أو الدوليَّة أو – إن غاب ذلك- إدارة إسرائيليَّة انتقاليَّة يطول أمرها، فما تريده إسرائيل هو أن تمنع إقامة دولة فلسطينيَّة، وتمنع تمثيلًا فلسطينيًّا موحدًا، ولهذا فهي تعمل على فصل الضفَّة المحتلَّة عن القطاع المدمَّر من خلال اقتلاع المقاومة من جهة، وشيطنة السُّلطة الفلسطينيَّة من جهة أخرى، وذلك استباقًا لأيِّ جهود أمريكيَّة أو أوروبيَّة أو عربيَّة "لتحديث السُّلطة الفلسطينيَّة" أو "تأهيلها" لإدارة الأراضي الفلسطينيَّة[1].

تتسارع وتيرة التطوُّرات السياسيَّة والدبلوماسيَّة ذات الصِّلة بالصِّراع الفلسطيني - الإسرائيلي على نحو قد يأخذ هذا الصراع إلى وجهة غير مسبوقة، بعد إعلان دول أوروبيَّة نيتها الاعتراف بدولة فلسطينيَّة، وأفادت "إذاعة الجيش الإسرائيلي" بأنَّ غالانت أعلن إلغاء قانون فك الارتباط بالكامل في شمال الضفَّة الغربيَّة، وهو ما يعني إعادة المستوطنات التي جرى تفكيكها في عام 2005 شمال الضفة، وقال غالانت: "بعد إقرار قانون إلغاء الانفصال في (الكنيست) تمكنَّا من استكمال الخطوة التَّاريخية... السيطرة اليهودية على يهودا والسامرة (الضفَّة الغربيَّة) تضمن الأمن"[2].

تواجه إسرائيل اليوم العديد من التحديات على جبهتين أساسيَّتين ومتداخلتين من أجل تحديد هويتها، الجبهة الأولى هي جبهة محليَّة وجوديَّة، تتعلق بما إذا كان ينبغي للدَّولة اليهودية أن تكون دولة شبه علمانيَّة وليبراليَّة، أو دولة دينيَّة

(1) عوض، أحمد، وفيق، ما الذي تخطط له إسرائيل بعد السابع من أكتوبر؟ وكالة معًا الإخبارية، 28 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/MwuZmYpc.

(2) هل يذهب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى وجهة غير مسبوقة؟ صحيفة الشرق الأوسط، 22 مايو 2024، متاح https://2u.pw/fQxlqA6s.

أصوليَّة، فكلاهما متجذِّر في اليهوديَّة، أما الجبهة الثَّانية الأقل بروزًا وإن كانت لا تقل أهمية بطبيعتها عن الأولى فهي خاصَّة بعلاقة إسرائيل بالمنطقة حولها، وتتعلق بما إذا كانت إسرائيل تريد حقًّا أن تكون جزءًا من الشَّرق الأوسط، ومدى استعدادها لتبني حلول ومسارات متوافقة مع الشُّعوب الأخرى في المنطقة حولها[1].

من أبرز وأهم تداعيات الحرب الحاليَّة أنَّها أكَّدت - وبما لا يقبل الشكَّ- أنَّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع وجود، هذا المبدأ ترسَّخ الآن على مستوى المحتلّين على الأرض الفلسطينيَّة، وبشكل غير مسبوق في تاريخ الصِّراع، ففي الحقيقة أنَّ فكرة السَّلام أو التسوية والتَّعايش ضمرت إلى حد بعيد عند الفلسطينيّين حتَّى قبل 7 أكتوبر/تشرين الأوّل بعد أن فشل اتفاق "أوسلو" بعد أكثر من 30 عامًا من توقيعه في انتزاع أيِّ تنازلات من الطَّرف الإسرائيلي، وتمَّ القضاء على أيِّ أمل بحصول الشَّعب الفلسطيني على دولة مستقلَّة كحدٍّ أدنى من الطُّموح، وعلى 22% من أراضيه المحتلَّة![2].

لقد باعدت هذه الحرب أكثر وأكثر بين الشعبَين، وأظهرت استحالة التَّعايش بين مشروع قائم على إحلال شعب مكان شعب، وهو صراع يكتسب صفة الصفريَّة أكثر وأكثر، حيث يغدو الحديث عن سلام وتسوية مجرد ذرٍّ للرَّماد في العيون، وتأتي دعوة الرئيس بايدن لإعلان دولة فلسطينيَّة مستقلَّة حتَّى قبل إنهاء الحرب لذرِّ الرَّماد في العيون، فهي دولة ليس لها رصيد واقعي، ما دام الطَّرف الإسرائيلي مستمرًّا في رفضِها.

تتجنَّب إسرائيل معالجة مسائل حاسمة تتعلَّق بالعوامل الأساسيَّة المُسببة

(1) فهمي، نبيل، تأملات حول فشل جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مركز المستقبل للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 24 أبريل 2024.

(2) إبراهيم، ماجد، حرب سترسم مستقبل الصراع، الجزيرة نت، 4 أبرايل 2024، https://2u.pw/GtaBYZr2.

للمشهد الحالي، وتشمل هذه القضايا: الاحتلال، والحصار المفروض على غزَّة، وسياسة إسرائيل في تهميش القضيَّة الفلسطينيَّة، ورفضها القبول بأيِّ تسويَّات سياسيَّة، بالإضافة إلى وجود اعتقاد خاطئ وواسع الانتشار بأنَّ التَّحسينات الاقتصاديَّة المتزايدة في حياة الناس اليوميَّة يمكن أن تأتي عوضًا عن تطلُّعاتهم الوطنيَّة، فمِن حيث الجوهر أنَّ نهج السَّعي لتحقيق السَّلام الاقتصادي وإدارة الصراع من خلال التَّركيز فقط على تحقيق "الهدوء الاقتصادي" في غزة هو نهجٌ فاشل، حيث يعتقد مؤيِّدو هذا النَّهج أنَّه يمكن القفز على ضرورة التوصُّل لحلٍّ شامل وعادل للقضيَّة الفلسطينيَّة، ومع ذلك فإنَّ هذا الاعتقاد ليس مقصورًا على اللِّيكود؛ بل يتبنَّاه الطيف السياسي في إسرائيل بشكل كامل[1].

أدَّت أحداث السَّابع من أكتوبر وما قبلها من تطوُّرات سياسيَّة داخليَّة في إسرائيل إلى زيادة حدَّة نزعة الصِّراع، وتحوُّله إلى صراع ديني هُوِيَّاتي، بعد سيطرة كتلة اليمين الدِّيني المتطرِّف على سُدَّةِ الحكم في إسرائيل خلال العقد الماضي، فلقد كشفت الأحداث الأخيرة عن تحوُّلات خطيرة في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أصبحت السِّمة البارزة للصِّراع هي سمة العنف والقتل والتدمير، ممَّا يُشير إلى تحوُّلات خطيرة قد يشهدها الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال الفترة المقبلة.

سيناريو بقاء حالة إدارة الصِّراع:

تبنَّى نتنياهو مقاربة جديدة مع المسألة الفلسطينيَّة في الصِّراع مع الشَّعب الفلسطيني منذ صعود حزب اللِّيكود للسُّلطة في إسرائيل عام 2009، وهذه المقاربة تقوم على أساس تثبيت حقائق جديدة على الأرض من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيليَّة كمًّا ونوعًا، ومنع قيام دولة فلسطينيَّة، وتعزيز الانقسام الدَّاخلي الفلسطيني، فلقد ارتكزت إستراتيجيَّة نتنياهو - وفق مبدأ إدارة الصِّراع - على إطالة

(1) البراري، حسن، إسرائيل ما بعد السابع من أكتوبر: تتبع التغيير في السياسة والمجتمع، معهد السياسة والمجتمع، 4 يوليو 2024، متاح https://2u.pw/EYumht8G.

أمد الصِّراع وصولًا إلى مرحلة تقويض الحقوق المشروعة للشَّعب الفلسطيني، وتفكيك الكتل الديمغرافيَّة من خلال القبضة الأمنيَّة، والتَّعامل بمنطق "المناطقية"، حيث كان هذا هو الخيار المفضل لدى نتنياهو والأحزاب الدينيَّة في إسرائيل.

بينما ينظر الفلسطينيُّون بإيجابيَّة إلى هذه التطوُّرات الجارية بعد عمليَّة السَّابع من أكتوبر - لعلها تكون خطوات فعَّالة باتجاه إقامة دولة فلسطينيَّة حقيقيَّة - يرى الإسرائيليُّون أنَّها لا يُمكن أن تُمهِّد إلى إقامة دولة فلسطينيَّة؛ بل ستؤدي إلى تعنُّت وإصرار على تعزيز الاستيطان في الضفَّة والقدس الشرقيَّة التي يطالب الفلسطينيُّون بأن تكون عاصمة لدولتهم، فإنَّ التطوُّرات السياسيَّة والدبلوماسيَّة التي تشهدها القضيَّة الفلسطينيَّة - بدءًا من القضايا المنظورة أمام محكمتَي العدل والجنائيَّة الدوليتين، ووصولًا إلى الاعتراف بالدَّولة الفلسطينيَّة من 3 دول أوروبيَّة ذات وزن سياسي - تضع إسرائيل في مأزق في ظلِّ حكومة يمينيَّة متخبطة؛ لكنَّها غير مبالية بالمطالب والتحرُّكات الدوليَّة[1].

إذا كان البعض الفلسطيني كان يأمل يومًا ما أَن ينتزع بعض حقوقه بعمليَّة تسوية لقناعة عنده بأنَّه لم يعد من الممكن الاستناد إلى القوَّة المسلَّحة في إجبار العدو على التخلِّي عن احتلاله ولو عن جزء من أرض فلسطين التاريخيَّة، وفي ضوء الخُذْلان الدَّولي والإقليمي، فإنَّ الهمجيَّة الصُّهيونية في غزَّة، والسُّعار الاحتلالي في الضفَّة، واستمرار ممارسات انتهاك القدس والمسجد الأقصى لم تترك أيَّ مساحة لهذا الأمل لدى أي فلسطيني[2]؛ بل تسعى إسرائيل إلى ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي من خلال سياسة تثبيت حقائق جديدة على الأرض عبر سياسة الاستيطان والتَّهويد،

(1) هل يذهب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى وجهة غير مسبوقة؟ صحيفة الشرق الأوسط، 22 مايو 2024.

(2) إبراهيم، ماجد، حرب سترسم مستقبل الصراع، الجزيرة نت، 4 أبريل 2024، https://2u.pw/GtaBYZr2.

وطرد السكان، أو التَّضييق عليهم معيشيًّا وأمنيًّا لدفعهم للمغادرة.

كلُّ ما تسعى إليه إسرائيل - في الوقت الرَّاهن - هو الاستفادة من حدث السَّابع من أكتوبر وتداعياته الداخليَّة والخارجيَّة في حلِّ الصِّراع الفلسطيني الاسرائيلي على حساب الإقليم العربي من خلال استقبال مُهجَّرين فلسطينيِّين أو المساعدة في تشكيل إدارة فلسطينيَّة جديدة حسب الشُّروط والمواصفات المقبولة إسرائيليًّا وأميركيًّا[1]، فتسعى الحكومة الإسرائيليَّة المتطرِّفة إلى تنفيذ سياساتها الرَّامية إلى حسم الصِّراع بالقوَّة العسكريَّة، وفرض الوقائع على الأرض عبر ضمِّ الأراضي، وإنشاء المستوطنات الجديدة، وزيادة عمليَّات القرصنة، وتستغلُّ حكومة نتنياهو عدوانها على غزَّة وانشغال العالم به لتنفيذ سياسة ضمِّ الأراضي، وتهدف السِّياسة الإسرائيليَّة المتَّبعة إلى الحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقلَّة المتصلة جغرافيًّا[2].

بعد السَّابع من أكتوبر إسرائيل تريد عمليًّا أن تعيد علاقتها بالشَّعب الفلسطيني من جديد، ليس على أساس إنهاء الاحتلال العسكري بكل حمولته الفاسدة؛ ولكنَّها تتجاوز ذلك إلى مسألة الإنكار والإخفاء، وخلق واقع جديد ينذر بتصعيد غير مسبوق، وإن لم يكن هناك قوى وفواعل كابحة أو مرشدة في إسرائيل أو خارجها فإنَّ هذا التصعيد قادم لا محالة[3]، فبينما يواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الجدل مع الرئيس جو بايدن بشأن حلّ الدولتَين تبدو النتيجة واضحة: وهي أن الطبقة السياسيَّة الإسرائيليَّة بجميع أطيافها إمَّا ترفض

(1) عوض، أحمد، وفيق، ما الذي تخطط له إسرائيل بعد السابع من اكتوبر؟ وكالة معًا الإخبارية، 28 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/MwuZmYpc.

(2) قيادي بحركة فتح لـ"سبوتنيك": حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لتوسيع الاستيطان بالضفة، سبوتنيك عربي،27 Mar 2024. https://m-r.pw/TxrE.

(3) عوض، أحمد، وفيق، ما الذي تخطط له إسرائيل بعد السابع من أكتوبر؟ وكالة معًا الإخبارية، 28 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/MwuZmYpc.

التنازل عن أيٍّ من الأراضي، أو تبدي تردّدًا كبيرًا في الخروج عن نموذج الاحتلال القائم منذ أكثر من نصف قرنٍ من الزمن، وهذا النَّموذج يحرم الفلسطينيّين من الحدِّ الأدنى من مطالبهم اللَّازمة للتَّوصُّل إلى تسوية مع إسرائيل[1].

(1) مايكل يونغ، ماذا يحمل المستقبل للفلسطينيين؟ مؤسسة كارنيجي، 29 يناير 2024.

الاستنتاجات والتَّوصيات

منذ عقد من الزمن بدأت تظهر ملامح تحوُّلات كبيرة على بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتمثَّلَت هذه التحوُّلات في بروز النَّزعة الدينيَّة المتطرِّفة عقب صعود اليمين الدِّيني لسُدَّة الحكم في إسرائيل، بعد تولي حزب اللِّيكود بزعامة نتنياهو مقاليد السُّلطة عام 2009، وجنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين الدِّيني، ممَّا أدَّى إلى وجود صراع على هُوِيَّة الدَّولة والمجتمع داخل كيان الاحتلال بين العلماني والدِّيني، وعلى مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي فقد انعكست هذه التحوُّلات على شكل ومضمون الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأسهمت في تراجع فرص التَّسوية السياسيَّة من خلال مبدأ حلِّ الدولتين لصالح تعزيز النَّزعة الأمنيَّة والعسكريَّة في التَّعامل مع المسألة الفلسطينيَّة، والتي أدَّت إلى مزيد من القتل والتَّدمير.

كما أنَّ عمليَّة السَّابع من أكتوبر عزَّزت النَّزعة المتطرِّفة داخل الكيان الإسرائيلي، وأسهمت في زيادة حدَّة الإجرام الإسرائيلي الممارس بحقِّ الشَّعب الفلسطيني، سواء في غزَّة أو في الضفَّة الغربيَّة، بدون أيِّ قدرة دوليَّة أو إقليميَّة على ردعه، سواء من خلال الضَّغط السياسي أو الإدانات القضائيَّة، وترافق ذلك مع غياب أيِّ أفق لتسوية سياسة ترتكز على مبدأ حلِّ الدَّولتين، بسبب تراجع قدرة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة على لعب دور محوري في مسار التَّسوية، والقبول بالوساطة الشكليَّة التي تسمح للاحتلال بتعزيز نهج إدارة الصِّراع وصولًا إلى مرحلة حسم الصِّراع وفق رؤية اليمين الدِّيني المتطرِّف.

في محاولة لتوضيح مظاهر التحوُّل في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي سعت هذه الدِّراسة إلى توضيح أبرز مظاهر هذا التحوُّل من الأرض والهُوِيَّة والتُّراث الحضاري والثقافي، وأبرزت مظاهر وسمات صراع الهوية الفلسطيني الإسرائيلي، وخطورة الاستيطان في السَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة قبل وبعد النَّكبة، باعتباره

أداة رئيسيَّة للمشروع الصُّهيوني في فلسطين للسَّيطرة على أغلب الأرض الفلسطينيَّة.

وبيَّنت الدِّارسة سمات وخصائص الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة التي جاءت كردة فعل على المشروع الصُّهيوني، ومحاولات الحركة الصهيونيَّة تغييب هُوِيَّته الوطنيَّة، كما أبرزت سمات وخصائص الهُوِيَّة الوطنية الحقيقيَّة مقابل الهُوِيَّة الإسرائيليَّة المتخيلة، وقدمت شرحًا حول جهود اليمين الدِّيني الحاكم في إسرائيل لتغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة من خلال قانون القوميَّة، وخطة صفقة القرن فترة ترامب، وخطَّة حسم الصِّراع التي تهدف إلى منع قيام كيانيَّة سياسيَّة فلسطينيَّة على أيِّ قومي، وطرد أو ترحيل الشَّعب الفلسطيني.

وأوضحت محاولات إسرائيل سرقة الموروث الثَّقافي والحضاري والتَّاريخي للشَّعب الفلسطيني في إطار صراع الهُوِيَّة، المتمثلة في محاولات سرقة الثَّوب الفلسطيني والأكلات الفلسطينيَّة والعربيَّة، ومحاولات تغيير المعالم التاريخيَّة وسرقة الآثار، وتغيير أسماء المدن والسَّاحات في البلدة القديمة بالقدس، كما بيَّنت محاولات الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة إحداث تقسيم مكاني وزماني في المسجد الأقصى المبارك.

استخدمت الدِّراسة المنهج التَّاريخي والوصفي التَّحليلي، وأجرت مجموعة من المقابلات واللِّقاءات البؤرية، لوصف وتحليل مظاهر تحوُّل الصِّراع الفلسطيني من صراع سياسي على الأرض إلى صراع على هُوِيَّة الأرض في إطار التحوُّل الَّذي حدث على بنية الصِّراع، بعد صعود اليمين المتطرِّف لسُدَّةِ الحكم في إسرائيل خلال العقد الماضي.

وبيَّنت الدِّراسة تحوُّلات بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في أبعاده الهُوِيَّاتي والتُّراثي والحضاري، وانعكاس هذه التطوُّرات على مستقبل التسوية والأرض الفلسطينية، فعلى الرغم من أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نشأ منذ البداية كصراع حول الأرض كمحدد رئيسي، إلَّا أنَّه رغم أهميَّة الأرض لدى الطَّرفين لم تعد تمثل الإطار النَّاظم للمعادلة الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة، خاصَّة بعد نجاح المشروع

الصُّهيوني في السَّيطرة على معظم الأرض الفلسطينية، سواء عبر الحروب أو عبر الاستيطان، فقد بات من حكم المؤكد أنَّ الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يعد صراعًا سياسيًّا حول ملكيَّة الأرض، بل تحوَّل هذا الصِّراع إلى صراع حضاري وثقافي وتراثي على هُويَّة الأرض الفلسطينيَّة وملكيَّتها، وملكية تراثها وتاريخها وحضارتها وماضيها ومستقبلها، كما ترافق مع التحوُّل في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي جنوح المجتمع الإسرائيلي أكثر نحو اليمين المتطرِّف الذي يستمدُّ كل تصوُّراته الأيديولوجيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة من المفاهيم التوراتيَّة الدينيَّة التي تُؤجِّج الصِّراع، وتحوّله من صراع سياسي إلى صراع ديني حضاري، وفي ضوء ما تقدَّم توصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيَّات، ومنها ما يلي:

– شكَّل الاستيطان الإسرائيلي - سواء قبل نكبة عام 1948 أو بعدها- الأداة الأكثر فاعليَّة في السَّيطرة على الأرض الفلسطينيَّة، وتحويل هُويَّتها العربيَّة إلى الهُويَّة الإسرائيليَّة، فالاستيطان يُعدُّ أكثر الوسائل نجاعة في المشروع الاستعماري الإسرائيلي في سبيل الحصول على مزيد من الأرض الفلسطينيَّة، وقد هدف الكيان الصهيوني من وراء هذا الاستيطان إلى وضع حقائق على الأرض تفرض نفسها في أيِّ مفاوضات مع أيِّ طرف في النِّزاع العربي الإسرائيلي إضافة إلى الدَّوافع الاقتصاديَّة، والمائيَّة، والأمنيَّة.

– يعَدُّ الاستيطان من أهمِّ الإستراتيجيَّات الصُّهيونيَّة للسَّيطرة على مزيد من الأرض، وهو يقوم على فلسفتين مُهمَّتين هما: طرد السُّكَّان الفلسطينيِّين من أرضهم، وذلك باستخدام كافَّة الوسائل، كالقتل والتَّهجير والتَّدمير، وهذه الفلسفة في الفكر الصهيوني كانت واضحة من خلال الممارسات التي قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948، والاستيلاء على الأرض الفلسطينيَّة تحت حجج دينيَّة وتاريخيَّة، وذلك بهدف تطبيق نظريَّة الإحلال الصهيونيَّة في الأرض الفلسطينيَّة، والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان، وإقامة كيان يهودي في المنطقة العربيَّة انطلاقًا من فلسطين.

– لقد جاء بروز الملامح الأولى للهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة كردَّةِ فعل عن المشروع الصُّهيوني في فلسطين، والسَّاعي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تطبيقًا لوعد بلفور، ومخرجات مؤتمر بازل 1897، وسان ريمون1920، وتُشكِّل الهُوِيَّة الوطنيَّة للشَّعب الفلسطيني النقيض التَّاريخي والحضاري والثَّقافي والسياسي للهُوِيَّة الإسرائيليَّة المصطنعة خارجيًّا، وقد عُرِّفت الهُوِيَّة الوطنيَّة: بأنَّها مجموعة من السِّمات والخصائص المشتركة، سواء كانت تاريخيَّة، أم ثقافيَّة، أم اجتماعيَّة، أم نفسيَّة، أم سياسيَّة، وكذلك الشُّعور بالتَّضحيات والانتماء لمجتمع الوطن عن غيره من المجتمعات الأخرى.

– حاول قانون القوميَّة أن يُكرِّس واقع التَّمييز العنصري على أساس الدِّين الَّذي قامت عليه الحركة الصهيونيَّة، ومارسته إسرائيل لأكثر من سبعة عقود، فالقانون ينصُّ على أنَّ "دولة إسرائيل هي الدَّولة القوميَّة للشَّعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقِّه الطبيعي والثَّقافي والدِّيني والتَّاريخي لتقرير المصير"، ويعتبر أنَّ "ممارسة حقِّ تقرير المصير في دولة إسرائيل حصريَّة للشَّعب اليهودي.

– يهدف قانون القوميَّة الإسرائيلي إلى نسف الهُوِيَّة الوطنية الفلسطينية من الأساس، ومنع حق تقرير المصير عن الشَّعب الفلسطيني، والتعامل مع الشعب الفلسطيني بمنطق الأقليَّات الوافدة، وليس بمنطق صاحب الأرض الحقيقي، فعندما يؤكد القانون أن الشعب اليهودي هو صاحب حق تقرير المصير بمفرده، يعني ذلك منع قيام الدولة الفلسطينيَّة المعبر عن الهُوِيَّة الوطنيَّة، فالقانون بهذه النصوص والمعاني لا يخرق فقط كافَّة القرارات الدوليَّة الَّتِي تنصُّ على الحقوق الشرعيَّة للشَّعب الفلسطيني في السيادة على أرضه وإقامة دولته المستقلَّة وحق تقرير مصيره الثَّابت وغير القابل للتصرُّف، وإنَّما أيضًا يخرق مبادئ القانون الدولي، والأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة، وعلى الأخص مبدأ المساواة في السِّيادة بين جميع أعضائها.

– تهدف خطَّة حسم الصِّراع إلى مزيد من السَّيطرة الإسرائيليَّة على الأراضي الفلسطينيَّة، ونسف إمكانيَّة قيام دولة فلسطينيَّة بشكل نهائي، عبر الاستفادة من اللَّحظة التاريخيَّة التي تمرُّ بها منطقة الشَّرق الأوسط والعالم في ظلِّ انشغالات العالم بالحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة، والصِّراع المحتدم في الشَّرق الأوسط، فمن أبرز الأهداف الإستراتيجيَّة لخطَّة "حسم الصِّراع" إعلان السيادة الإسرائيليَّة على كلِّ الضفَّة الغربيَّة وتهجير الفلسطينيِّين منها بشكل ممنهج بمعدل 20 ألف شخص سنويًّا حتَّى العام 2035، وإغراق الضفَّة الغربيَّة بالمستوطنات والمستوطنين، وتفكيك السُّلطة الفلسطينيَّة، وفرض القانون الإسرائيلي على كلِّ مناطق الضفَّة الغربيَّة، ومضاعفة الاستيطان بمعدل ثلاث مرَّات، وشطب نموذج الدَّولة الفلسطينيَّة من الوعي والأرض.

جاء الإعلان عمَّا يُسمَّى بصفقة القرن متوافقًا مع الرُّؤية الإسرائيليَّة التي تهدف إلى تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، وتفتيت الجغرافيا والدِّيمغرافيا الفلسطينيَّة لمنع قيام دولة فلسطينيَّة، وترتبط الصَّفقة الكبرى التي أعلن عنها الرئيس ترامب في بداية العام 2020 - والتي تُعرَف بصفقة القرن أو العصر- بالسَّعي إلى الوصول لثلاثة أهداف رئيسيَّة: استكمال بناء الدولة العبريَّة اليهوديَّة الكبرى، التي تمتد من نهر الأردن للبحر المتوسط، وتضمُّ كافَّة أراضي الضفَّة الغربيَّة بما فيها القدس الموحدة كعاصمة لها. وتصفية ما تبقَّى من كيان فلسطيني في الضفَّة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة، ودمج ما يمكن دمجه في دولة الأردن، وما يتبقَّى يمكن دمجه في المجتمع الإسرائيلي، مع إعطائه بعض الحقوق المدنيَّة المحليَّة البسيطة، أمَّا الهدف الثَّالث فهو بقاء قطاع غزة بعيدًا عن مركز التَّأثير الفلسطيني في سياق الانقسام، بحيث لا يبقى في قطاع غزَّة أهميَّة إستراتيجيَّة بالنسبة لإسرائيل، لكن تنظر إسرائيل للقطاع باعتباره يمثل مصدر تهديد في ظلِّ القنبلة الدِّيمغرافيَّة التي يمكن أن تفجَّر في أيِّ لحظة.

– تحوُّلات بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي لم تطلِ الهُويَّة فقط؛ بل انتقلت سريعًا للتُّراث الفلسطيني، من خلال محاولة سرقة التُّراث الوطني الفلسطيني، بأشكال وصور مختلفة ومتعددة، فبعد أن استطاعت إسرائيل السَّيطرة على معظم الأراضي الفلسطينيَّة سواء قبل النَّكبة وبعدها، فقبل النَّكبة عبر القرار الدولي 181 الذي منح إسرائيل 54% من أرض دولة فلسطين، أو بعدها عبر سياسة الاستيطان والتَّهويد، وبناء المستوطنات ونقل السُّكان، وتهجير وترحيل الفلسطينيِّين من أراضيهم، حيث بدأت دولة الاحتلال في سرقة التُّراث الفلسطيني المادي واللَّامادي، واعتبرته تراثًا يهوديًّا إسرائيليًّا، حيث عملت على سرقة الثَّوب الفلسطيني والأكلات والأغاني، وعَمِلت على تغيير أسماء الشَّوارع والمدن العربيَّة بأسماء باللُّغة العبريَّة في محاولة منها لإضفاء طابع يهودي على الأرض الفلسطينيَّة.

– سرقة الآثار الفلسطينيَّة، وتحويلها للمتاحف والمعارض الإسرائيلية، حيث تهدف إلى نسف الرواية والتَّاريخ الفلسطيني، وقطع علاقته بهذه الأرض من خلال إنكار وجوده، لذلك يخوض الاحتلال صراعًا على الأرض الفلسطينيَّة بهدف تهويدها كاملة بما في ذلك الاستيلاء على المناطق التاريخيَّة، لتغييب ملامح تراثيَّة فلسطينيَّة، كما تفعل حاليًا في خربتي دير سمعان وقرقش في سلفيت، ومنطقة دار الضَّرب في قراوة بني حسان، والمئات من المواقع الأخرى، حيث يقوم العاملون في مجال الآثار بسرقة الآثار والحجارة الكنعانيَّة من تلك المواقع، ويقومون بنقلها إلى داخل المستوطنات.

– كما يكمن الهدف من وراء سرقة إسرائيل للآثار الفلسطينيَّة تزييف التَّاريخ عبر تزويرها، وإعطاء صبغة يهوديَّة لها لخدمة الرواية الصهيونيَّة حول احتلال فلسطين، فلم تسلم الأماكن التاريخيَّة في المدن الفلسطينيَّة الرئيسيَّة مثل: عكا ويافا والقدس وطبريا من الإجراءات الإسرائيليَّة لجهة تهويدها عبر تزوير الكتابات على جدران تلك الأوابد، وتندرج سرقة الآثار في سياق الحرب التي يشنُّها الاحتلال

الإسرائيلي ضد الوجود الفلسطيني، والتَّاريخ والحضارة والموروث الثَّقافي والحضاري للشَّعب الفلسطيني، وهي تأتي في سياق صراع الهُوِيَّة المحتدم بين الشَّعب الفلسطيني ودولة الاحتلال التي تستخدم كل الأدوات والوسائل العسكريَّة، والأمنيَّة، والاقتصاديَّة، والثقافيَّة لتغييب وجوده، وإنكار هُوِيَّته الوطنيَّة، وربط الأرض الفلسطينيَّة بالهويَّة الإسرائيليَّة المستحدثة.

– في إطار الصِّراع الحضاري عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإضفاء طابع يهودي توراتي على الجغرافيا السياسيَّة والبشريَّة الفلسطينيَّة من خلال تغيير معالم الحضارة الفلسطينيَّة، عبر تغيير أسماء المدن والشَّوارع العربيَّة، وإطلاق أسماء يهوديَّة وتوراتيَّة على كثير من الأماكن والمناطق والشَّوارع الفلسطينيَّة بهدف تزييف التَّاريخ، وصبغ الأرض الفلسطينيَّة بصبغة وهُويَّة أخرى غير هُوِيَّتها العربيَّة الكنعانيَّة.

– عقب النَّكبة مباشرة أعلنت السلطات الإسرائيليَّة عن أسماء الشَّوارع والأماكن في القرى والمدن على حدٍّ سواء، فبعد النَّكبة أقامت إسرائيل لجنة سميت لجنة "الأسماء الحكوميَّة"، وظيفتها تزوير وتغيير الأسماء والأماكن - وفق خريطة توراتيَّة مزعومة معدة مسبقًا - لتبديل الأسماء العربيَّة الأصليَّة إلى أسماء يهوديَّة، أو إلى مسمَّيات لا علاقة لها بالحضارة الكنعانيَّة، بهدف تشويه خريطة فلسطين، كي يشعر الفلسطيني بأنَّه منقطع عن هذه الأرض غريب عن وطنه لا تربطه به أيَّ صلة تاريخيَّة أو حضاريَّة، وأسماء الأماكن والشَّوارع عديدة لا يمكن حصرها، وهي محاولات إسرائيليَّة لا زالت مستمرَّة حتَّى اليوم باستمرار وجود اللَّجنة.

– تشنُّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي حربًا على مدينة القدس وسكانها العرب، بهدف تغيير تاريخ المدينة وتراثها الإسلامي والمسيحي من خلال أسرلة المدينة، وجعلها مدينة إسرائيليَّة يهوديَّة خالصة، وكثيرًا ما نتداول مصطلح الأسرلة في السياسات الإسرائيليَّة المختلفة تجاه فلسطيني 1948، أو تجاه مدينة القدس

وسُكَّانها الفلسطينيين؛ لكننا لم نخض في المفهوم الخاص للمصطلح المستخدم عربيًّا وفلسطينيًّا، فالأسرلة سياسة منتهجة لدى دولة الاحتلال ضد مدينة القدس والإنسان الفلسطيني المقدسي، لكيلا يبقى هناك من هو قادر على مواجهة هذه الأسرلة والسَّلب اليومي لمقوَّمات الحياة".

– ألقت عمليَّة السَّابع من أكتوبر بتداعيات كبيرة على مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصَّة أنَّ عمليَّة السابع من أكتوبر 2023 - التي قامت بها حركة حماس، وجهازها العسكري كتائب القسام- على بلدات غلاف غزَّة أدَّت إلى تحوُّلات كبرى في بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي على المستويات السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة، ليس فقط تجاه قطاع غزة الَّذي تمَّ تدميره بصورة كليَّة؛ بل على كافَّة التَّواجد الفلسطيني بما فيه فلسطينيو الدَّاخل (عرب 48)، حيث شكلت هذه العمليَّة نقطة تحوُّل رئيسيَّة في تاريخ الصراع، وأفضت إلى واقع جيوسياسي مختلف تمامًا عما كان قبلها، كما أنَّها كشفت عن عجز المجتمع الدولي والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عن الاستثمار في الحدث للوصول إلى تسوية سياسيَّة.

– لقد أظهرت الأحداث - عقب السَّابع من أكتوبر- استحالة استمرار سياسة إدارة الصراع التي انتهجتها إسرائيل خلال سنوات حكم اليمين الديني بزعامة حزب اللِّيكود لإسرائيل، وضرورة انتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس التوصُّل إلى تسوية سياسيَّة تُفْضي إلى توفير الأمن والهدوء للأراضي الفلسطينيَّة ومنطقة الشَّرق الأوسط، كما أظهرت عمليَّة السَّابع من أكتوبر مدى الحاجة إلى تبنِّي سياسات دوليَّة وإقليميَّة وإسرائيليَّة جديدة تجاه الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، تجاه الدَّفع بعمليَّة سياسيَّة ترتكز على مبدأ حلِّ الدَّولتين؛ لكن هذا الأمر بات مرتبطًا بتوفير العديد من التطوُّرات السياسيَّة داخل إسرائيل، وفي السَّاحة السياسيَّة الفلسطينيَّة لتوفير الأجواء المناسبة للدَّفع باتجاه التَّسوية السياسيَّة؛ لكن هذه المحاولات اصطدمت بعقبة وجود اليمين الديني بزعامة نتنياهو في سُدَّة الحكم في إسرائيل.

– في ضوء تحوُّلات بنية الصراع من صراع سياسي إلى صراع هُوِيَّاتي تراثي حضاري على هُوِيَّة الأرض يصعب معه الوصول إلى تسوية سياسيَّة عادلة ترتكز على مبدأ حل الدولتين لشعبين، فصعود اليمين المتطرِّف لسُدَّة الحكم في إسرائيل لم يؤدِّ إلى إغلاق أفق التَّسوية فقط، بل أسهم في تحوُّل بنية الصِّراع من صراع سياسي إلى صراع حضاري، في ظلِّ محاولات إسرائيل اليمينيَّة المتطرِّفة تغييب الوجود الفلسطيني بشكل كامل من خلال تغييب هُوِيَّته السياسيَّة والثقافيَّة والحضاريَّة للشَّعب الفلسطيني عبر عمليات التَّهويد ومصادرة الأرض، وتزييف التَّاريخ، وسرقة التراث والآثار.

صعود اليمين القومي بل واليمين المتطرِّف الذي أصبح سمة بارزة للمجتمع الإسرائيلي لسُدَّة الحكم في إسرائيل أسهم في زيادة عمليَّات تهويد القدس ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، بهدف تغيير معالم الأرض الفلسطينية، وتغيير معالم مدينة القدس وطابعها الإسلامي والمسيحي، وسرقة تراثها الحضاري والثقافي، كما صاحب ذلك زيادة مضطربة للاستيطان في الضفَّة الغربيَّة، هدفها تقويض حل الدَّولتين، من خلال تثبيت حقائق جديدة على الأرض عبر مصادرة الأرضى وبناء الجدار، والطرق الالتفافيَّة، وتأتي هذه السياسات في ظل ضعف الموقف الفلسطيني نتيجة استمرار الانقسام، وتراجع الدَّعم العربي والإسلامي على المستوى السياسي والمالي، وغياب الضَّغط الدَّولي والأمريكي على إسرائيل للعودة إلى طاولة مفاوضات ذات جدوى ترتكز على قرارات الشرعيَّة الدوليَّة ومبدأ حل الدَّولتين.

صراع الهُوِيَّة أصبح السِّمة البارزة للصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في أبعاده الثقافيَّة والحضاريَّة والتاريخيَّة والتراثية، بما يجعل من الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي صراع هُوِيَّاتي حضاري تراثي يصعب معه الوصول إلى تسوية سياسيَّة عادلة، فخلال السنوات الماضية برزت محاولات عديدة من قِبَل سلطات الاحتلال لسرقة التُّراث الحضاري والثقافي للشَّعب الفلسطيني عبر سرقة الأكلات الفلسطينيَّة

والثَّوب والآثار، وتغيير أسماء الشَّوارع والمدن، بهدف تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، ومحو وجودها على الأرض الفلسطينية، وتزييف التاريخ وتغيير معالم الجغرافيا والتُّراث الحضاري للشَّعب الفلسطيني، وربط تاريخ هذه الأرض بالشَّعب الإسرائيلي في إطار صراع الهُوِية، وفي ضوء ما تقدم يمكن التَّأكيد على التوصيَّات التَّالية:

– أهميَّة تصعيد حالة الاشتباك السياسي والقانوني والدبلوماسي في المحافل الدوليَّة، بما يعزز من مكانة فلسطين على الخارطة الدوليَّة، ويُؤكِّد على حق تقرير المصير للشَّعب الفلسطيني على أرضه، لمواجهة خطَّة حسم الصِّراع التي تستهدف الكينونة السياسيَّة للشَّعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره.

– ضرورة العمل على فضح الممارسات الإسرائيليَّة الإجراميَّة التي تهدف إلى حسم الصِّراع من خلال استغلال عمليَّة السَّابع من أكتوبر لقتل وتهجير الفلسطينيَّين من أرضهم، عبر زيادة حدَّة إجرام الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، والذي يهدف إلى تصفية الوجود المادي والمعنوي والثَّقافي للشَّعب الفلسطيني.

– ضرورة التَّأكيد على أهميَّة تصعيد المقاومة الشعبيَّة والدبلوماسيَّة الشعبيَّة كأدوات لمواجهة صراع الهُوِيَّة المحتدم بين الشَّعب الفلسطيني ودولة الاحتلال الإسرائيلي.

– ضرورة التصدِّي لمحاولات إسرائيل سرقة الموروث الثَّقافي والحضاري الفلسطيني، من خلال إدراج التُّراث المادي واللَّامادي الفلسطيني في لائحة اليونسكو والمنظمات الدوليَّة الأخرى.

– التَّأكيد على أهميَّة فضح محاولات إسرائيل سرقة الآثار الفلسطينيَّة لتزييف التَّاريخ من خلال برامج إذاعيَّة وتلفزيونيَّة متخصصة في تلك المجالات.

– التَّأكيد على أهمية المقاربة القانونيَّة في المحافل الدوليَّة لمواجهة محاولات إسرائيل تغييب الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، عبر اللجوء للأمم المتَّحدة ومحكمة العدل الدوليَّة والمنظمات الدوليَّة - وخاصَّة اليونسكو- لحماية المورث الثَّقافي والحضاري للشَّعب الفلسطيني.

– تعزيز فكرة الحملات الشعبيَّة على وسائل التَّواصل الاجتماعي، وتعزيز الوعي الجمعي تجاه استخدام أسماء الشَّوارع المدن العربيَّة، وعدم التَّعاطي مع الأسماء اليهوديَّة والتوراتيَّة.

– ضرورة تسجيل الأكلات الفلسطينيَّة في اليونسكو باعتبارها تراثًا ماديًّا فلسطينيًّا لمواجهة محاولات إسرائيل سرقته وتوثيقه باعتباره جزءًا من تراثها الحضاري.

– ضرورة تنظيم مهرجانات للتُّراث الوطني الفلسطيني في العالم لعرض الأكلات والزي، والفلكلور الفلسطيني لحمايته من السَّرقة الإسرائيليَّة.

المصادر والمراجع

أولًا: المقابلات:

- مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور: محمد البوجي، أستاذ الأدب الفلسطيني، (إسطنبول تركيا 5-9-2024).
- مقابلة مع الباحث/ أدهم كلوب، الباحث في العلم الاجتماعي السياسي، (غزة فلسطين 7-9-2024).
- مقابلة مع الدكتور/ رائد نجم، باحث في الشؤون السياسيَّة، (غزة فلسطين، 6-9-2024).
- مقابلة مع الدكتور/ رياض الأسطل، أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر، (غزة فلسطين، 5-9-2024)
- مقابلة مع الدكتورة/ إلهام شمالي، باحثة متخصصة في مجال الحركة الصهيونيَّة، (غزة فلسطين 12-9-2024).

ثانيًا: الموسوعات:

- المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهوديَّة والصهيونيَّة، (دار الشروق، القاهرة 1999).
- الموسوعة الفلسطينيَّة، الحسن، خالد: فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، (القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، بيروت 1990).
- الموسوعة الفلسطينيَّة، القسم الثَّاني، المجلد الخامس، (الطبعة الأولى، 1984 م).

ثالثًا: الكتب العربيَّة والمترجمة:

- أبراش، إبراهيم: مسألة الهُوِيَّة في الدستور الفلسطيني، تحرير نادر سعيد، (برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2004).
- أبراش، إبراهيم، صناعة الانقسام الفلسطيني النكبة الفلسطينيَّة الثَّانية، (دار الجندي للنشر والتوزيع، ط2، القدس، 2015.).
- أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، (دار البشير، ط2، عمان، الأردن1997).
- أبو كريّم، منصور: تطوُّر مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، (دار الجندي، القدس، فلسطين 2018).
- إسكافي، ابتسام (الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة في ظل العولمة)، (بدون دار نشر، فلسطين 2013).
- إكرام بركان: التنوُّع الثقافي والهُوِيَّات كمدخل تفسيري للصِّراعات الداخلية. (بدون دار نشر 2019).
- بايار فرانسوا جان: أوهام الهُوِيَّة، ترجمة حليم طوسون، (دار الشروق القاهرة. 1998).
- بركات، حليم: المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في الأحوال والعلاقات، (مركز دراسات الوحدة العربيَّة ط1، بيروت 2000)، ص 62.
- بشارة، عزمي: من يهوديَّة الدولة حتَّى شارون (دراسة في تناقض الديمغرافيا الإسرائيليَّة)، (دار الشُّروق، الطبعة الأولى، القاهرة 2005).
- البوجي، محمد: ملامح أدبيَّة معاصرة وشهادات أدبيَّة، (مكتبة الطالب، جامعة الأزهر 2018).

- البوني، عفيف: قراءة في الهُوِية القوميَّة العربيَّة، ضمن كتاب الهُوية وقضاياها في الوعي العربي والمعاصر، (مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 2013).
- التويجري عبد العزيز (التراث والهُوِيَّة)، (مطبعة الإيسيكو، الرباط. 2011).
- الجابري عابد محمد (إشكاليَّة الفكر العربي المعاصر)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990).
- الجابري محمد عابد: العولمة والهُوِيَّة الثقافيَّة، (مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 1998).
- حيدر، عزيز: دور المقاومة الثقافيَّة في صياغة الهُوِيَّة الجماعية (دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل) ضمن كتاب الهُوِيَّة وقضاياها المعاصرة، (مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 2013).
- الدجاني، محمد، صدقي، معجم القدس للمفردات والمصطلحات السياسيَّة والاقتصاديَّة والقانونيَّة والدوليَّة، (ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليميَّة، القدس 2001).
- دراوشة، أمين: أنماط شخصيَّة الآخر في رواية العاشق ليهوشواع وتحديدها للآنا الإسرائيليَّة، ضمن كتاب النفي في كتابة إسرائيل، (المركز الفلسطيني للدِّراسات الإسرائيلية مدار، رام الله 2011).
- دويدري، رجاء، وحيد: البحث العلمي: أساسيَّاته النظرية وممارسته العملية، (دار الفكر، دمشق:2000).
- دويك، موسى القدسي، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، (منشأة المعارف بالإسكندرية. مصر2004).
- السنوار، زكريا وآخرون: دراسات في القضيَّة الفلسطينيَّة. (مكتبة الجامعة الإسلامية، غزَّة فلسطين 2015).

- شاحاك، إسرائيل، وميزفيسنكي، نورتن، الأصوليَّة اليهوديَّة في إسرائيل، ترجمة إسماعيل الفقعاوي، (مكتبة القادسيَّة للنشر والتوزيع، فلسطين 2003).
- الشامي، رشاد: إشكاليَّة الهُوِيَّة في إسرائيل، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997).
- شومر، توفيق: الصراع في إسرائيل، (دراسة في الإسرائيلي بكل مكوِّناته الدينيَّة والاجتماعيَّة العرقيَّة والطبقيَّة)، (دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط 4، غزة فلسطين 2021).
- صالح، محسن، محمد، القضيَّة الفلسطينيَّة خلفيتها التَّاريخية وتطوُّراتها المعاصرة، (مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2012).
- صايغ يزيد: الكفاح المسلَّح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنيَّة الفلسطينية من 1949 إلى 1993، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان 2002).
- الصباغ، زهير: المثقفون الإسرائيليُّون والدولة الصهيونيَّة، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليَّة – مدار، رام الله فلسطين 2011).
- عبد الحميد، مهند، اختراع شعب وتفكيك آخر (عوامل القوَّة والمقاومة – الضَّعف والخضوع)، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدِّراسات الإستراتيجيَّة – مسارات، رام الله فلسطين 2015).
- عبد الهادي، مهدي، المستوطنات الإسرائيليَّة في القدس والضفَّة الغربيَّة المحتلَّة 1967- 1977، (جمعيَّة الملتقى الفكري العربي، ط1، أيار، القدس، فلسطين1978).
- غليون برهان: حوارات من عصر الحرب الأهليَّة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1995).

- القلقيلي، عبد الفتاح، وغوش، أحمد: خصوصيَّة التشكيل والإطار الناظم، (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللَّاجئين، بيت لحم فلسطين 2012).
- كوش، دنيس: مفهوم الثَّقافة في العلوم الاجتماعيَّة، ترجمة منير السعيداني (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004).
- المسيري، عبد الوهاب: الأيديولوجيا الصهيونيَّة، دراسة في علم اجتماع المعرفة، (دار عالم المعرفة، الكويت 1982).
- المسيري، عبد الوهاب، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، دراسة نظريَّة تطبيقيَّة، دار الشُّروق للنشر، القاهرة، 2003).
- منصور، جوني، معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونيَّة والإسرائيليَّة، (المركز الفلسطيني للدِّراسات الإسرائيليَّة(مدار) رام الله فلسطين، 2009).
- المنوفي، كمال، أصول النُّظُم السياسيَّة المقارنة، (دار الربيعان للنَّشر والتَّوزيع، ط1، الكويت، 1987م).
- موران، ادغار: البشرية والهوية البشرية، ترجمة هناء صبحي، (دار الكلمة للنشر –أبو ظبي 2009).
- ميكشيللي، أليكس: الهُوِيَّة، ترجمة على وطفة، (دار الوسيم للخدمات الطباعيَّة، دمشق، ط1، 1993).
- نابلسي، رازي، الصهيونيَّة والاستيطان (إستراتيجيَّة السَّيطرة على الأرض وإنتاج معازل)، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدِّراسات الإستراتيجيَّة مسارات، رام الله فلسطين 2017).
- هاشم، محمد، يونس: الدين والسياسة والنبوءة بين الأساطير والشَّرائع السماويَّة، (دار الكتاب العربي، ط1 دمشق 2010).

- وطفة، علي، أسعد: (الهُوِيَّة وقضاياها في الوعي العربي المعاصر)، (المركز العربي للأبحاث والدِّراسات السياسيَّة، بيروت 2013).

رابعًا: الرسائل العلميَّة:

- إبراهيم، بلال، صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفَّة الغربيَّة، وأثره على التَّنمية السياسيَّة، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس فلسطين، 2010).
- أبو رحمة، عماد: أثر عمليَّة التَّسوية السياسيَّة على الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، (رسالة ماجستير في العلوم السياسيَّة، جامعة الأزهر، غزَّة فلسطين 2015).
- أبو سير، سامر: السياسات الإسرائيليَّة وأثرها على إشكاليَّة الهُوِيَّة في القدس، (رسالة ماجستير في العلوم السياسيَّة، جامعة الأزهر، غزَّة فلسطين 2018).
- الأغا، راني، عبد الكريم، التوجُّه الإسرائيلي نحو اليمين، وأثره على مدينة القدس، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزَّة فلسطين، 2013م).
- التَّميمي، نزار: قانون القوميَّة الإسرائيلي وتأثيره على واقع القضيَّة الفلسطينيَّة، (رسالة ماجستير في العلوم السياسيَّة، جامعة الشَّرق الأوسط، عمان 2020).
- رباح، أماني: صراع الهُوِيَّة الثقافيَّة في مدينة القدس، ودور وكالة بيت مال القدس في الحفاظ على الهُوِيَّة الثقافيَّة لسكان المدينة المقدَّسة، (رسالة ماجستير في القانون العام والعلوم السياسيَّة، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب 2020).
- الرفاتي، إياد، رسمي، الاستيطان في فكر الأحزاب الدينيَّة الإسرائيليَّة، وأثره على عمليَّة التسوية السياسيَّة، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2013م).
- زهران، هديل، معروف: تحوُّلات الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة منذ أوسلو، رسالة ماجستير في العلوم السياسيَّة، جامعة النَّجاح، نابلس فلسطين 2020).

- الشامي، رشاد: إشكاليَّة الهُوِيَّة في إسرائيل، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997).
- عابد، آلاء، شريف: سياسات الذاكرة والنِّسيان: تحوُّلات الكفاح المسلَّح في التَّجربة الفلسطينيَّة 1978-2017، (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله فلسطين 2018).
- غلمي، محمد عودة، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، (رسالة ماجستير، جامعة النَّجاح، نابلس 2000).
- قاسميَّة، خيريَّة: قضيَّة المستوطنات اليهوديَّة في الدَّولة الفلسطينيَّة، حدودها ومعطياتها وسُكَّانها، (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدِّراسات العربيَّة، القاهرة 1991).
- قيطة، محمد أمير، المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة" (رسالة دكتوراة منشورة، دار المنارة، غزة، فلسطين.، 2008).
- ماضي، سليم، عبد السلام، حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسيَّة في إسرائيل، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2016).
- ماضي، سليم، عبد السَّلام، حزب البيت اليهودي وأثره في الحياة السياسيَّة الإسرائيليَّة، (رسالة ماجستير في العلوم السياسيَّة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2017).
- المصري، محمد أحمد، التَّخطيط الإقليمي للاستيطان الصُّهيوني في الضفَّة الغربيَّة" 1967- 2000، (رسالة ماجستير، جامعة النَّجاح الوطنيَّة، نابلس، فلسطين2000).

خامسًا: المجلَّات والدِّراسات:

- أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني التباسات التَّأسيس وتحديات التَّطبيق، (مجلة سياسات، العدد 8، معهد السياسات العامَّة، رام الله 2009).
- أبو كريّم، منصور: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: بداية لمقاربة أمريكيَّة جديدة، (مركز رؤية للدِّراسات السياسيَّة والإستراتيجيَّة، غزَّة فلسطين 2017).
- أبو كريّم، منصور: ولاية القانون الدَّولي على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة عام 1967(بين الاعتراف الدولي والإنكار الإسرائيلي)، (مجلة مركز التَّخطيط الفلسطيني، العدد (62-63)، غزَّة فلسطين 2022).
- أبو ندا، أشرف: الهُوِيَّة الفلسطينيَّة المتخيَّلة بين التطوُّر والتأزُّم، (مجلة المستقبل العربي، العدد 423، لبنان، 2014).
- أبو ندا، أشرف: الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة المتخيَّلة بين التطوُّر والتأزُّم، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 2014).
- الأحزاب الدينيَّة الحريديَّة والابتزاز السياسي في "إسرائيل"، (مدينة عكا 2016) عكا للدِّراسات الإسرائيليَّة.
- أسعد، أحمد، عز الدين، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفَّة الغربيَّة بعد 7 أكتوبر، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 2024.
- إيتان غلبواع، بايدن يحاول الموازنة بين حاجاته السياسيَّة، لكن هذا لا يهمّ السنوار ونتنياهو، معاريف، 5-5-2024، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة.
- إيهود يعاري، الشرق الأوسط الجديد: هجوم "حماس"، إسرائيل في حالة حرب، والسياسة الأمريكية، معهد واشنطن لدراسات الشَّرق الأدنى، 13 أكتوبر 2023، متاح https://goo.su/3IqfKN.

- تقدير موقف بعنوان، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدَّوافع والمعاني والآفاق، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدَّوحة قطر، 2017م).
- التوفكجي، خليل، الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنَّتائج، (أوراق فلسطينيَّة، المركز الفلسطيني للبحوث والدِّراسات الإستراتيجيَّة، فلسطين،2008).
- التوفكجي، خليل، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، (مجلة الدراسات الفلسطينيَّة، العدد31. المجلد 8، بيروت 1997).
- الجهاز المركزي للإحصاء، المستعمرات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة، (التقرير الإحصائي السَّنوي 2019، رام الله 2019).
- جويدة، حمزاوي: الثَّابت والمتغير في السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة قراءة في السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة الجديدة للرئيس ترامب، (المجلة الجزائريَّة للدِّراسات السياسيَّة، العدد الأوَّل، المجلد الخامس، جامعة سطيف، الجزائر 2018).
- دلول، أحمد: التَّقسيم الزَّماني والمكاني في المسجد الأقصى، (25 مايو 2017) (مجلة البيان الإماراتيَّة).
- روحانا، نديم: الهُوِيَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة والحلول السياسيَّة، (مجلة الدراسات الفلسطينيَّة، العدد89، بيروت، 2012).
- السقا، أباهر: الهُوِيَّة الاجتماعيَّة الفلسطينيَّة: تمثُّلاتها المتشظيَّة وتدخُّلاتها المتعددة، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الإستراتيجيَّة- مسارات، فلسطين، 2013).

- سليمان، يمني: توجُّهات السياسة الخارجيَّة عند دونالد ترامب، (المعهد المصري للدِّراسات السياسيَّة والإستراتيجيَّة، أنقرة تركيا، 2016م).
- الشيخ، عبد الرحيم: التنمية الميثاقيَّة كمشروع تحرُّري، (حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين) دراسات في التنمية والمقاومة، (مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله 2012).
- عزم، أحمد، الانفكاك وكورونا.. ونهج تنموي جديد، (مجلة شؤون فلسطينيَّة، العدد (278)، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله فلسطين 2020).
- العلية، رياض، وشاهين، أيمن، الأبعاد السياسيَّة والأمنيَّة للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونيَّة، (مجلة جامعة الأزهر، المجلد 12، العدد رقم 1، غزة فلسطين، 2010).
- عناب، محمد رشيد، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967- 1993، (بيت المقدس للنَّشر والتوزيع، ط1، القدس، فلسطين، 2001).
- غزال، مرفت، الاستيطان الصُّهيوني في القدس" (مجلة صامد الاقتصادي، فلسطين عدد107، رام الله فلسطين 1997).
- الغزلان، هيثم، محمد: التُّراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والمحافظة عليه، (مجلة الوحدة الإسلاميَّة، العدد 149، بيروت2014).
- فهمي، نبيل، تأمُّلات حول فشل جهود السَّلام الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة، مركز المستقبل للأبحاث، الإمارات العربيَّة المتَّحدة، 24 أبريل 2024.
- كناعنة، شريف: دراسات في التُّراث الشعبي والهُوِيَّة الفلسطينيَّة، (مؤسَّسة الأسوار، عكا، 2001).

- كيالي، ماجد: إشكاليَّات الهُوِيَّة والمواطنة في السياقات الفلسطينيَّة، (مجلة المواطنة، العدد الأول، مركز الدكتور حيدر عبد الشَّافي للثَّقافة والتَّنمية، غزة فلسطين 2022).
- كيالي، ماجد: صعود وأفول الهُوِيَّة الوطنيَّة والكيانيَّة السياسيَّة للفلسطينيين، (مجلة الدراسات الفلسطينيَّة، العدد 90، فلسطين، 2012)، ص 8.
- معتوق، ازدهار، الاستيطان الصهيوني وآثاره التدميريَّة على الشَّعب الفلسطيني، (مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر. العدد 149. أيار. 2014).
- مهى يحيَى، روزا بلفور وآخرون، الحرب الدَّائرة في غزة وتأثيراتها على سائر مناطق العالم، معهد كارنيغي للدِّراسات، 31 ديسمبر 2023.
- نابلسي، رازي: قانون القوميّة: تغيير أم نسف قواعد اللعبة؟ (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيَّة – مسارات، رام الله فلسطين 2017).
- نجم، رائد، الأوضاع الأمنيَّة والسياسيَّة في الضفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر، مركز فينيق للأبحاث والدِّراسات الحقلية، غزَّة فلسطين 2024.
- نعيرات، حسن: دور وسائل الإعلام في الحفاظ على الهُوِيَّة والتراث الفلسطيني، (مجلة جامعة القدس المفتوحة العلمية، رام الله فلسطين 2018).
- وحدة الدِّراسات السياسية، إدارة بايدن ومعضلة "اليوم التَّالي" للحرب الإسرائيليَّة على غزَّة، 23-1-2024، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفَّة الغربيَّة: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار، رام الله فلسطين 2024.

سادسًا: مواقع الإنترنت:

- أبو كريّم، منصور، التَّدمير الشامل لقطاع غزة بين الرد العسكري وعقدة غزة!، وكالة أمد للإعلام، 28 أبريل 2024، متاح https://goo.su/9u3za.
- العويدات، محمد، أحداث السابع من أكتوبر في ميزان النصر والهزيمة، الجزيرة نت، 2 فبراير 2024.
- الفايننشال تايمز: حجم الدمار في قطاع غزة يفوق الحرب العالميَّة الثَّانية، جريدة اليوم السابع المصريَّة، 6 ديسمبر 2023.
- تقرير الإبادة الثقافية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة فلسطين 2024، متاحhttps://2u.pw/XvguZyNH .
- مايكل يونغ، ماذا يحمل المستقبل للفلسطينيّين؟ مؤسَّسة كارنيجي، 29 يناير 2024.
- محللون: إسرائيل تستغل حربها على غزة لتهويد الضفَّة الغربية، الجزيرة نت، 2024/4/21، https://m-r.pw/DCXt.
- أبراش، إبراهيم: استحقاق الدَّولة الفلسطينيَّة وليس استحقاق أيلول، (موقع الحوار المتمدن،2011).
- إبراهيم، ماجد، حرب سترسم مستقبل الصراع، الجزيرة نت، 4 أبريل 2024، https://2u.pw/GtaBYZr2.
- أبو سلمية، أدهم، أصداء السابع من أكتوبر: هزيمة إسرائيل الإستراتيجيَّة، مدونة العرب، متاح https://2u.pw/gSmANyfd.
- أبو عليان عزمي: معالم القدس الحضاريَّة، (المكتبة الوطنيَّة، عمان 2012)، ص 1536.

- أبو عميرة، شيماء: "إسرائيل" تسرق التَّاريخ والتراث والفن المصري الفلسطيني، (13 أكتوبر القاهرة 2021 Egyptian geographic.
- أبو عيشة، إسراء: بينها الشكشوكة.. أكلات شعبيَّة فلسطينيَّة يحاول الاحتلال سرقتها!(7 أكتوبر 2019) جريدة الحدث الاقتصاديَّة.
- الاحتلال يواصل سرقة التُّراث الفلسطيني لإثبات الوجود في فلسطين، (غزة فلسطين 16 ديسمبر 2021) موقع راديو الشَّباب.
- إسرائيل تستغل الحرب في غزَّة لإنشاء تجمُّع استيطاني في الضفَّة، العرب، 23/02/2024. https://m-r.pw/rILW.
- إعلان أمريكي صادم: الاستيطان الإسرائيلي "لا يتناقض مع القانون"، (موقع العين الإخباري، 19/نوفمبر 2019)، متاح على الرابط التَّالي: https://2u.pw/Eoe8B.
- أول رد فلسطيني على تفاصيل "صفقة القرن": سيرك سياسي ونحن لسنا للبيع، (موقع CNN بالعربي، 28 يناير 2020)، متاح على الرَّابط التَّالي: https://cnnit/2WDc7Is.
- البراري، حسن، إسرائيل ما بعد السَّابع من أكتوبر: تتبع التَّغيير في السياسة والمجتمع، معهد السياسة والمجتمع، 4 يوليو 2024، متاح https://2u.pw/EYumht8G.
- ترامب يكشف عن تفاصيل "صفقة القرن" للسَّلام بين إسرائيل والفلسطينيِّين، (موقع قناة D W الألمانية، نشر 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://pdwcom/p/3WwI4.
- تسفي برئيل، السُّعوديَّة وأميركا تحضِّران مسارًا يتجاوز إسرائيل، هآرتس، 2-5-2024، ترجمة مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة.

- تقرير الإبادة الثقافيَّة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزَّة فلسطين 2024، متاحhttps://2u.pw/XvguZyNH .
- تقرير التُّراث الفلسطيني.. سرقات إسرائيليَّة لإثبات الوجود في فلسطين، (قطاع غزَّة 10 أكتوبر 2021)، جريدة فلسطين.
- تقرير صحفي بعنوان: ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويأمر بنقل السِّفارة الأمريكيَّة من تل أبيب إليها، (فرنسا 24، بتاريخ 2017/12/6م)، على الرَّابط التَّالي: https://goo.gl/21vxXH.
- تقرير: حرب إسرائيليَّة على هويَّة القدس: تهويد بتغيير أسماء الشَّوارع، 22 نوفمبر 2016، جريدة العربي الجديد.
- ثوبي تاريخي".. حملة إلكترونيَّة تُقاوم سرقة الاحتلال للثَّوب الفلسطيني، (19 فبراير 2022) وكالة صفا الإخباريَّة.
- الحديدي، شيماء، التَّقسيم المكاني والزَّماني للمسجد الأقصى الذي تريده إسرائيل، ساسة بوست.
- حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفَّة، الشَّرق الأوسط، 2024 Apr 9، https://m-r.pw/lwwa.
- حملة شعبيَّة لتغيير أسماء الشَّوارع العبريَّة في القدس والضفَّة والدَّاخل لأسماء رموز فلسطينيَّة (فيديو)، (26 يونيو 2021) موقع قناة الجزيرة مباشر.
- رونيت لفين شانور، الدَّولة الفلسطينيَّة غير المنقوصة ستقام سواء أرادت إسرائيل أم لا، صحيفة معاريف، 1-5-2024.
- ريم الشيخ، عنف المستوطنين يُضيِّق الخناق على الفلسطينيِّين في الضفَّة الغربيَّة، ودول غربيَّة تتصدَّى بالعقوبات.

- الريماوي، إسماعيل: الخطوة القادمة... خطة حسم الصراع، موقع راديو بيت لحم، 9 يونيو 2023، متاح https://2u.pw/PLKPoX9.
- ريماوي، إسماعيل، جمعة: الخطوة المقبلة خطَّة حسم الصِّراع مع الشَّعب الفلسطيني، جريدة القدس، 11 يونيو 2023، متاح https://2u.pw/RIwhqft.
- السَّعدي، محمود: هكذا احتج فلسطينيون على سرقة إسرائيل تراثهم في مسابقة "ملكة جمال الكون"،(لندن 15 ديسمبر 2021) جريدة العربي الجديد.
- سليمان أبو ارشيد، بعد 7 أشهر من السَّابع من أكتوبر إسرائيل أمام فشل أكبر، موقع عرب 48، 1-5-2024 bit.ly/4bvcHuH.
- السَّهلي، نبيل: محاولات إسرائيليَّة لسرقة آثار فلسطين وطمس هُوِيَّتها، (31 الدوحة 2021) موقع عرب 21.
- سياقات، عمليَّة طوفان الأقصى تفرض معادلة جديدة في الصِّراع العربي-الإسرائيلي أكتوبر 2023 bit.ly/4acAZJ8/.
- الشايب، يوسف: موشيه دايان.. لصّ الآثار الفلسطينيَّة والمصريَّة، (19 أغسطس رام الله 2021) جريدة الأيام الفلسطينيَّة.
- شلحت، أنطوان: "خطة الحسم": هل تطبق ميدانيًّا؟ جريدة العربي الجديد، لندن، 26 مارس 2023، متاح https://2u.pw/BrRkYpF.
- شملت محال صرافة.. لماذا يُوسِّع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفَّة الغربيَّة؟ الحرَّة، 29 ديسمبر 2023 https://m-r.pw/gXUL.
- صحيفة معاريف، استطلاع: في حال إجراء الانتخابات الآن سيفوز معسكر الأحزاب المناوئة لنتنياهو بـ 50 مقعدًا، 3-5-2024.

- صفقة القرن: ترامب يعلن خطَّته للسَّلام ويقول إنها "ربما تكون فرصة أخيرة" للفلسطينيِّين، (موقع BBC بالعربي، شر 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التَّالي: https://bbcin/2UyHSjf.
- ضاهر، بلال: سموتريتش يتَّجه لتنفيذ "خطة الحسم" لضم الضفَّة، موقع عرب 48، 17 مارس 2023، متاح https://2u.pw/M0DCwl.
- الطناني، أحمد: "الترانسفير" الجديد.. خطة "سموتريتش" لحسم الصِّراع الصُّهيوني مع الفلسطينيِّين، موقع جريدة الهدف، غزَّة فلسطين، 18 ديسمبر 2022، متاح https://2u.pw/R7FReXm.
- عامر، نضال: سرقة الآثار الفلسطينية تتفاقم بفعل الجدار والاستيطان، (14نوفمبر، رام الله فلسطين 2015)، وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينيَّة وفاء.
- عاموس هارئيل، "بالرَّغم من التصريحات لا الحكومة ولا الجيش متحمسون لعمليَّة في رفح"، هآرتس، 18/ 2/ 2024 http://tinyurl.com/5bhrnhbx.
- عبد العاطي، صلاح، الاستيطان الصُّهيوني في فلسطين حتَّى عام 1948، موقع الحوار المتمدن، 2007.
- العطاونة، أحمد، الموقف الأميركي بعد عجز إسرائيل عن تحقيق أهدافها المعلنة، الجزيرة نت، 15 مارس 2024، متاح https://goo.su/85nd5v.
- عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال 60% من مساحة الضفَّة، الجزيرة نت. 2024/2/25. https://m-r.pw/Sxuq.
- عوض، أحمد، وفيق، ما الذي تخطط له إسرائيل بعد السَّابع من أكتوبر؟ وكالة معًا الإخباريَّة، 28 ديسمبر 2023، متاح https://2u.pw/MwuZmYpc.
- الغريب، شرحبيل: خطَّة حسم الصِّراع".. سبل المواجهة فلسطينيًّا وعربيًّا، موقع

قناة الميادين، 9 مايو 2023، متاح https://2u.pw/lt3YLf.

- فاطمة الزهراء العويني: تقرير التُّراث الفلسطيني.. سرقات إسرائيليَّة لإثبات الوجود في فلسطين،(قطاع غزة 10 أكتوبر 2021) جريدة فلسطين.
- قيادي بحركة فتح لـ"سبوتنيك": حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لتوسيع الاستيطان بالضفَّة، سبوتنيك عربي،Mar 27, 2024. https://m-r.pw/TxrE.
- لافي، حسن، مستقبل "إسرائيل" ما بعد حرب غزَّة.. سؤال يحتاج إلى إجابة، موقع قناة الميادين، 31 ديسمبر 2023، متاح https://linksshortcut.com/ZVgHY.
- ما التُّراث الثقافي: هيئة الأمم المتَّحدة والفنون اليونسكو.
- محمد، إبراهيم: إسرائيل تحاول تغيير أسماء الشَّوارع في القدس، (28 أكتوبر 2021)، موقع حفريَّات.
- المستعمرات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة، التقرير الإحصائي السنوي، (الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله 2011). ص31.
- المسجد الأقصى.. مخطَّط اليهود لتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا، (19 أبريل 2022) موقع الجزيرة نت.
- مصادر إسرائيليَّة: الجيش يسحب قوَّات من غزة ويوجِّهُها إلى الضفَّة، سكاي نيوز عربيَّة، 22 يناير 2024. https://m-r.pw/OoqO.
- مناويل حساسيان، الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي في صلب التطوُّر التَّاريخي - تحديات الحاضر واستشراف المستقبل، وكالة معًا الإخباريَّة، 5 يوليو 2024، متاح https://linksshortcut.com/royuB.
- منظمة إسرائيليَّة تؤكِّد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفَّة الغربيَّة منذ بدء حرب غزة، آر تي، 01.02.2024، https://m-r.pw/CIDv.

- مني، محمد، تحرير، إيهاب العيسى: 49 عامًا على "النَّكسة" واحتلال القدس، وكالة إنترناشونال.
- مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفَّة الغربيَّة؟ بي بي سي، 5 مارس/ آذار 2024. https://m-r.pw/Hjjb.
- المؤسَّسات الثقافيَّة المقدسيَّة: تحديات كثيرة وكبيرة وتسلح بالأمل رغم كل الألم) جريدة الأيام الفلسطينيَّة، العدد 7446، لعام 2016.
- موسى أبو هشهش، السَّابع من أكتوبر والوجه الحقيقي للاستيطان، مؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، 2023/11/14. https://m-r.pw/DsSR.
- النَّعامي، صالح، تقسيم المسجد الأقصى.. تمهيدًا لتهويده، موقع المجد الأمني.
- هل يذهب الصِّراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى وجهة غير مسبوقة؟ صحيفة الشَّرق الأوسط، 22 مايو 2024، متاح https://2u.pw/fQxlqA6s.
- هلال، وفاء: بعد الفلافل والدَّوالي.. هل سرق اليهود الطعام فقط؟ (14يناير 2018)، موقع نون بوست.
- وائل بورشاشن، هل تغيِّر المقاومة الفلسطينيَّة مستقبل الصِّراع العربي الإسرائيلي والقوى العالميَّة؟ موقع هبرمرس، 9 أبريل 2024.
- يهونتان ليس: " نتنياهو طرح خطته لليوم التَّالي في قطاع غزة: نزع سلاح القطاع وتغيير الأونروا"، هآرتس،2024 /2 /23 :بالعبرية http://tinyurl.com/45w7s9.
- أوري بار يوسف: السَّبيل الوحيد للقضاء على "حماس" هو بناء بديل يكون للسُّلطة الفلسطينيَّة دور فيه هآرتس 1 مايو 2024.
- السمان، غادة: إسرائيل وسرقة التُّراث الفلسطيني! (لندن 21 يناير 2022). جريدة القدس العربي.

- دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، (موقع عرب 48، نشر 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://bitly/39bLywx.
- مصطفي، أحمد: إسرائيل تسرق الأرض والتراث منذ نكبة 1948، (15 مايو 2014) موقع عربي 21.
- قانون القوميَّة: (20 يونيو 2018) المركز القانوني لحقوق الأقليَّة العربيَّة في إسرائيل -عدالة.
- بعد الأرض.. إسرائيل تسرق الأكلات الفلسطينيَّة، (5 يونيو 2019)، الجزيرة نت.
- دانة العنزي، طوفان الأقصى ومستقبل اليمين الإسرائيلي، 25 ديسمبر 2023، صحيفة الرأي، https://www.alraimedia.com/article/1670555.
- جوزيف، مسعد: سرقة المطبخ الفلسطيني، (الدَّوحة 15 نوفمبر 2021)، موقع عربي 21.
- خبراء أميركيُّون: خطة ترامب للسَّلام ستولد ميتة، (الجزيرة نت 28 يناير 2020)، متاح على الرابط التالي: https://bitly/33E8xzb.
- ما الذي يجري في الضفَّة الغربيَّة؟ موقع BBC بالعربي، 5 مارس/ آذار 2024، متاح https://2u.pw/dQJMIQKU.
- العريان، سامي، السياسة الأميركيَّة في الشرق الأوسط بعد 7 أكتوبر: ملامح التخبُّط والانهيار، الجزرة نت، 12 نوفمبر 2023.
- تقارير: مقتل 1664 إسرائيليًّا ونزوح 143 ألفًا منذ 7 أكتوبر، الجزيرة نت، 8 سبتمبر 2024، متاح https://2u.pw/TK1kRfDT.
- ماضي، عبد الفتاح: "قانون القوميَّة".. السياقات والأهداف، (2 ديسمبر 2014) الجزيرة نت.

- البرغوثي، حافظ: نهب التُّراث الفلسطيني بعد الأرض، (23 ديسمبر، القاهرة 2021) موقع قناة الغد العربي.

سابعًا: المراجع الأجنبية:

- Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Settler violence: Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank, Aljazeera, 26 Feb 202426 Feb 2024. https://m-r.pw/Vjsr.
- Andrea Mitchell, "Frustrations between Biden and Israeli PM Netanyahu Mount," NBC News, 17/1/2024 http://tinyurl.com/3y37csf2.
- Barak Ravid, "Sullivan: U.S. Post-war Strategy Links Saudi-Israel Peace Deal with Two-state Solution," Axios, 16/1/2024, http//: tinyurl.com/5hf7k9zk.
- Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-r.pw/cBHg .
- Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT..
- Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.
- David Makovsky, Basia Rosenbaum, David Patkin: Israel Expands West Bank Settler Units: Where Demography Meets Geography,) Oct 30, 2020) Washington Institute for Near Eastern Studies
- David Makovsky: The Quartet Report (Part 1): Defining the Settlement Challenge,(Jul 8, 2016), Washington Institute for Near Eastern Studies.

- EDITH M. LEDERER, the unprecedented destruction of housing in Gaza hasn't been seen since World War II, the UN says, The Associated Press, May 3, 2024, at https://goo.su/NSBOf
- Edward.w. said, culture and imperialism(NEW YORK: A. KNOPF,1993).
- Fredik Barth, Ethnic groups and Boundaries the social organization of culture difference ,(editeur Waveland press 1998).
- Gaza rights group says 'time is running out' to stop Rafah incursion". Al Jazeera. 10 Feb 2024. At https://goo.su/tz5Bq6y
- Huntington. Samuel. P, "Political Order in Changing Societies" (Bombay: Vatkis Feffer and Siman Pri vate L.T.D., 1975).
- Israel announces seizure of 800 hectares in West Bank, DW, 03/22/2024March 22, 2024. https://m-r.pw/VXNo
- Israel's war on Gaza updates: 'No homes, no hope' in Rafah – UN chief, ". Al Jazeera. 10 Feb 2024. At https://goo.su/tz5Bq6y
- Israeli settlement building witnesses unprecedented acceleration in West Bank: Palestinian official, Xinhua, 2023-07-03. https://m-r.pw/eHtY
- Joint World Bank, UN Report Assesses Damage to Gaza's Infrastructure, April 2, 2024,at https://goo.su/CifCmpN
- Racem, Khameyseh. Israel Planning and house demolishing policy in the West Bank (Academic society for the study of International Affairs) East Jerusalem December1989).
- Tala Ramadan, Gaza faces a massive reconstruction challenge. Here are key facts and figures, Reuters, September 11, 2024, at https://goo.su/XEeKyt
- -Visual analysis: the wastelands in Gaza's two biggest cities, The Financial Times, December 21 2023. At

المحتويات

تقديم:..... 3

أولًا: المقدِّمة:..... 5

ثانيًا: مُشكلة الدِّراسة:..... 7

ثالثًا: أهداف الدِّراسة:..... 8

رابعًا: أهميَّة الدِّراسة:..... 9

خامسًا: منهجيَّة الدِّراسة:..... 9

سادسًا: الأدوات المستخدمة في الدِّراسة:..... 12

سابعًا: حدود الدِّراسة:..... 12

الفصل الأوَّل: الأرض في الصِّراع الإسرائيلي الفلسطيني من منظور ديني..... 13

أولًا: الأرض والاستيطان في الفِكْر الصُّهيوني:..... 15

ثانيًا: الاستيطان كمعوِّق لقيام الدَّولة الفلسطينيَّة:..... 24

الفصل الثَّاني: صراع الهُوِيَّة الإسرائيلي الفلسطيني من منظور حضَاري..... 39

أولًا: مفهوم الهُوِيَّة من منظور سياسي ثقافي:..... 41

ثانيًا: الهُوِيَّة الفلسطينيَّة كنقيض للهُوِيَّة الإسرائيليَّة:..... 48

ثالثًا: قانون القوميَّة اليهودي كانعكاس لصراع الهُوِيَّة:..... 62

رابعًا: صفقة القرن كجزء من صراع الهُوِيَّة:..... 73

خامسًا: خطة حسم الصِّراع كجزء من صراع الهُوِيَّة:..... 79

الفصل الثَّالث: الصِّراع الثَّقافي في أبعاده التراثيَّة والثقافيَّة والحضاريَّة..... 89

أولًا: محاولات سرقة الزي الفلسطيني (الثَّوب المطرَّز):..... 94

ثانيًا: محاولات سرقة الأكلات الشعبيَّة الفلسطينيَّة:..... 100

ثالثًا: محاولات سرقة الآثار الكنعانيَّة:..... 106

رابعًا: تهويد أسماء الشَّوارع والمدن الفلسطينيَّة:..... 109

خامسًا: محاولات تهويد مدينة القدس ومقدَّساتها:..... 114

الفصل الرَّابع: مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد السَّابع من أكتوبر 125

مقدِّمة:..... 127

أوَّلًا: تحوُّلات بنية الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد عمليَّة السَّابع على المستوى الأمني:..... 128

ثانيًا: جهود التَّسوية السياسيَّة بعد السَّابع مع أكتوبر:..... 150

ثالثًا: مستقبل الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد عمليَّة السَّابع من أكتوبر: 157

الاستنتاجات والتَّوصيات:..... 172

المصادر والمراجع..... 184

أولًا: المقابلات:..... 184

ثانيًا: الموسوعات:..... 184

ثالثًا: الكتب العربيَّة والمترجمة:..... 185

رابعًا: الرسائل العلميَّة:..... 189

خامسًا: المجلَّات والدِّراسات:..... 191

سادسًا: مواقع الإنترنت:..... 195

سابعًا: المراجع الأجنبية:..... 203